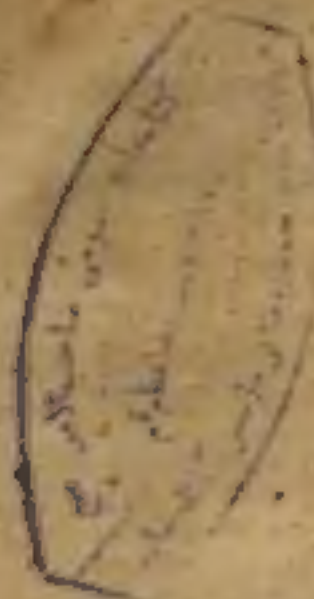






وان



شماره  
۷۴۳  
فرست

المختصر الدقيق

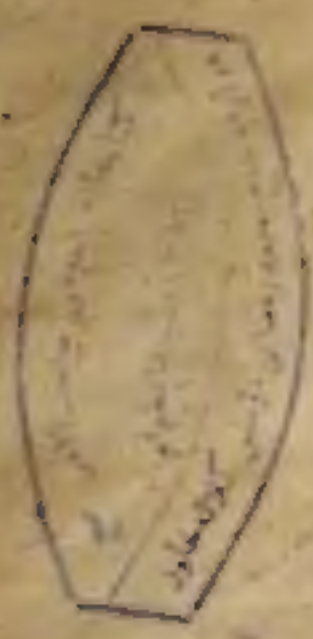


وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي صغرت في عظمته عبادة العابد بن  
وحصرت عن شكر نعمته السنة الحامدين <sup>وكرمهم</sup> وفصحت عن  
وصف كماله افكار العالمين وحسرت عن اوراق جلالة  
ابصار العالمين <sup>الاعين</sup> ذاكم الله ربكم لا اله الا هو فادعوه  
مخلصين له الدين وصلى الله على اكرم المرسلين وسيد  
الاولين والآخرين محمد خاتم النبيين وعلى عترته  
الطاهرين وذريته الاكرومين صلوة تقصم ظهور  
المجادين وتزعم انوف الماحدين <sup>بجانب</sup> **ويعرف** فان مور ذلك

خبر



في هذا المختصر حكاية المذهب المعبر بالفاطميين وما  
رأت محسن من نظرك بحبه ونوصلك الى شعبه مقفرا  
الى ما بان لي سيد ووضح لي دليله فان علمت فطنتك  
في مغاسيه واجلت رؤيتك في معانيه كنت حقيقا  
ان تفوز بالطلب وتعد في حامل المذهب ولنا  
اسأل الله في ذلك الامداد انه بالاسعاد والارشاد الى  
المراد والتوفيق للتدبر والعصمة من الخلل في الاراد  
انه اعظم من افادوا اكرم من سئل فجاد **كتاب الطهارة**  
واركانه اربعة **الاول** في السبائك والنظر في المطلق والمضاهي  
والاستسار ما المطلق فهو في الاصل ظاهر ومظهر يرفع  
يحدث ويؤيد للحب وكلمة نجس لجاري منه باللائحة  
فان والا لكثير من الزكوة وحكم ماء الختام حكمه لانه  
له مادة وكذا ماء الغيث حال نزوله وينجس القليل من



من الألف بالملفوظات على الأصح وفي تقدير الكثرة  
 أشهرها الف وما زاد ظل وفهم الشبان بالعراق  
 وفي نجاسة البشر بالملفوظات قولان أظهرهما التخصيص  
 البشر الموت البعير والثور والنصبان وماؤها اجمع وكذا قال  
 الثلاثة في السكران والحق النجس لفقاع والمشي والدماء  
 الشبيهة فأن غلب الماء شراوع عليها قوم اثنتان <sup>ان</sup> يومئذ الموت  
 لبحار والبغل كرو وكذا فالأثنية في الفرس والبقر ولون  
 الانسان سبعون دلو أو للعذرة عشر دلاء فان ذابت فارتفع  
 او خمسون وفي الدم اقوال والمروى في دم نوح الشاة من  
 ثلاثين الى اربعين وفي القليل دلاء بسيرة واللون الكلب  
 وشبهه اربعون وكذا في البول الرجل والحق الشبان بالكلب  
 موت النعلب والارنب والشاة وروى في الشاة سبع او  
 عشر وفي السواد اربعون وفي الرأب سبع ولون

ج

الطير واغتسال بجانب سبع وكذا الكلب لو خرج حيا والقارة  
 ان تقسمت لو اتفقت والا فلا ثم وقبل دلاء وبول النجس  
 مع وفي رواية ثلث ولو كان رضيعا فدل ولو واحد وكذا  
 في العصفور وشبهه ولو غير تنجاسة ماؤها اخرج كلمة  
 ولو غلب فاو الى ان يخرج حتى يزول النجس ويستوفى <sup>للقد</sup>  
 ولا يجنس البشر بالبالوعز ولو فقارها ما لم تنصل نجاستها  
 لكن يستحب بناعدها فدر خمسة اذ روع ان كانت اذن  
 صلبة او كانت فوقها والافسحة **واما المضاف** فهو مالا  
 يتناول الاسم بالاطلاق ويصح سلبه عنه كالعنصر من  
 الاجسام والمصعد والمزوج بما يسلبه بالاطلاق وكذا  
 ظاهر لكن لا يرفع الحدث وفي طهارة محل الخبث قولان  
 أحدهما المنع وينجس بالملفوظات وان كثروا كلما يمانح  
 المطلق ولم يسلبه الاطلاق لا يخرجها عن افادة التطهير



وان غير احد او صاف وما يرفع به محدث الا صغر طاهر  
ويهر وما يرفع به محدث الا كبر طاهر وفي رفع محدث  
به ثانيا قولان المروي النع وفي ما يزال به نحيب اذا لم يخرج  
النجاست قولان اشبهما التجسس عدا ماء الاستنجاء ولا  
يغتسل بغسله لتمام الا ان يعلم خلوها من النجاست  
ونكوة الطهرات بماء اسخن بالشمس الاشبه وبماء  
اسخن بالنار في غسل الاموات **واما الاستسار** فكلها  
طاهرة عدا للكلب والخنزير والكافر وفي سور ما لا يؤ  
كل لحم قولان وفي سور المسوخ وكل ما اكل الجيف  
مع خلوه موضع الملاقات من نجاسة والطهارة في الكل  
اظهر وفي نجاسة الماء بما لا يدركه الطهر من الدم قولان  
احوطهما النجاسة ولو نجس احد الاناثين ولم يتبعين  
احسب ماءهما وكلما حكم بنجاسة لم يجز استعماله

ولو اضطر معه الى القطان يتم **الركن الثاني** في الطهارة الله  
ثمة وهو وضوء وغسل والوضوء يستدعي بيان امورا بصفة  
**الاول** في موجباته وهي خروج البول والغائط والريح من المو  
ضع المعتاد والنوم الغالب على الحاستين والاستحاضة **الثاني**  
وفي مس نيت باطن الله برؤيا من الاحليل قولان اشبههما  
لا ينقض **الثالث** في آداب الخلق والواجب من العورة ويحرم استقبال  
القبلة ويستدبرها ولو كان في الاشبذ على الاشبه ويجوز  
مخرج البول ويتبعن الماء الا ان لا يندوا قل ما يجري مثلا ما على  
وغسل مخرج العائط بالماء ان يتعد وحدة النقاء وان لم يتعد  
لم يخرج تحت بين الاجزاء والماء ولا يجري اقل من ثلاثة ولو نقي  
بما دونها ويستعمل تحرق بدل الاجزاء ولا يستعمل العظم ولا  
الزيت ولا الحجر المستعمل **وسنها** تعظية الرأس عند الدخول  
والشبهه وتقدم الرجل اليسرى والاستبراء والدعاء عند الدخول



وعند النظر إلى الماء وعند الاستبراء وعند الفرج وجميع ما لا  
 جاز للماء أفضل ولا تفار على الماء أن لم يتعد وتقدم  
 اليمنى عند الخروج ويكفي ليجلوس في المشايخ والشوارع  
 ومواضع اللعن ونحت لا شجار المنعم وفي القترال واستنجا  
 الشمس والقمر وفي كرض الصلوة وفي مواطن الهواء وفي الماء  
 جاربوا ساكنوا واستقبال الريح به والأكل والشرب والسواك  
 والاستنجا باليمين وبالسار وفيها خاتم عليه اسم الله والحمد  
 لا بد ذكر الله أو للمضرون **ثالث** في الكيفية والأواب سبعة الآية  
 مقارنة الغسل الوجه ويجوز تقديمها عند غسل اليدين  
 واستدامة حكمها حتى الفرج وغسل الوجه وطول من فصر  
 الشعر إلى الدفن وعرضه ما اشتملت عليه الأبهام والوسطى  
 ولا يجب غسل ما استرسل من اللحية ولا تحلبها وغسل اليدين  
 مع الرفقين مبتدأ بهما ولو نكس فقولان اشبههما أنه

طريق

لا يجزى وأقل الغسل ما يحصل به سماء ولا دهن ولا مس مقدم  
 الواس بقبضة البلل على يميني مسحاً وفي أقله ثلاث أصابع ولو استقبل  
 فالأشبه الكراهية ويجوز على الشعر والبشر ولا يجوز على  
 حائل كالعمامة ومس الرجلين إلى الكعبين وهما قباناً للقدم  
 ويجوز منكوساً ولا يجوز على حائل من خيط وغيره لا  
 مفروزة ولا ترتب بيداء بالوجه ثم باليمن ثم باليسار ثم  
 بالرجلين ولا ترتب فيهما والمولات وهو أن يكمل طهارة  
 قبل الخفاف والفرص في الغسلات والثانية فتدولثا  
 بدعة ولا تنكر في المسح ويحرك ما يمنع وصول الماء  
 إلى البشرة كالخاتم وجوبا ولو لم يمنع حركه استحباباً ويجزى  
 تزعج أن امكن والأمسح عليها ولو في موضع الغسل ولا  
 يجوز أن يولى وضوءه غير احتيازا ومرداه بالسلس  
 كذلك وقبل ينوضي لكل صلي وهو حسن ولكن المبرون



فما حدث في الصلوة وتوضاؤ بني **السنن عشر** وضع الألفاء  
على اليمن ولا غراف بها والتسميم وغسل البدن متى من البول  
والنوم ومرتين لتغاط قبل الاغتراف بها والضمير ولا تستنأ  
وان بيد الرجل بظاهر ذراعيه والمرأة بباطنها والدماء عنه  
غسل الاعضاء والوضوء بماء والتسواك عنه ويكون الاستعانة  
فيه والقنديل منه **الثاني** في الاحكام فمن يتفق لحدث وشك  
في الطهارة او يتفق لهما وجه المناخ يظهر ولو يتفق الطهارة  
وشك في الحدث او شك في شيء من افعال الموضع بعد  
بعض على الطهارة ولو كان قبل انصرافه اليه وبما بعد ولو  
يتفق تولد عضو في الحالين وبما بعد ولو كان مسحا  
ولو لم يبق على الاعضاء نداؤا اخذ من تحتها وجفانها  
ولو لم يبق نداؤا اصلا استأنف الموضع وبعد الصلوة  
لو ترك غسل احد المخرجين ولا بعيد الموضع ولو كان

خارج احد المخرجين غسل مخرجه دون الآخر وفي حبان  
لرسالة المحقق لحدث قولان اصلها **التنع** **واما الغسل**  
ففيه الواجب والتدبير الواجب منه سنة **الاول** غسل **السنن**  
والنظر في موضع وكيفية واحكامه اما الواجب فامران  
انزال الماء بغطر ونوما ولو اشتبه اعتبر بالدفق وقول الله  
ويكفي في الرغي الشروع ويغسل السبق اذا وجد بنا  
على حسد او توبه الذي يفرد به والجماع في القبل **حدث**  
غيوب كحشفه وان اكسل وكذا في دبر المرأة على الاشبه  
وفي وجوب الغسل بوطي العلوم تركه وجرم علم الهدى  
بالوجوب **واما كيفية** فواجبها خمسة التسمية ومقارنته  
لغسل الرأس او متقدمة عند غسل البدن واستدامته  
حكمها وغسل البنية بما يسمى غسلا ولو كان دهن تجليل  
ما لا يصل اليه الماء الا به والترتيب بيد ابراهيم



مبامنه ثم مياسه ويسقط الترتيب بالارتماس **نفا**  
سبعة الاستبراء وهو ان يعصر فكم من المفعلة الى طهر  
ثلاثا ونسوة ثلاثا وغسل يديه ثلاثا والوضوء والاستنسا  
وامرار اليد على الجسد وتخليل ما يصل اليه الماء والغسل  
بصاع **واما احكامه** فحرم عليه قراءة العزائم ومسن كتابه  
القرآن ودخول المساجد الاجناد **اعدا** المسجد الحرام  
مسجد النبي عليه السلام ولو احتلم فيهما نيم ثم خرج وجوز  
شوقها على الاطهر ويكره قراءة ما زاد على سبع آيات  
ومسن الصحف والنوم ما لم ينوض والاكل والشرب  
ما لم يمتضض ويستنشق ولخضاب ولوراى **بعد**  
الغسل اعاده الا مع البول والاجتهاد ولو احدث  
في أثناء غسله فقبر اقول **اصحها** الاتمام والوضوء  
ويجزى غسل الجنابة عن الوضوء في غيبه **نود**

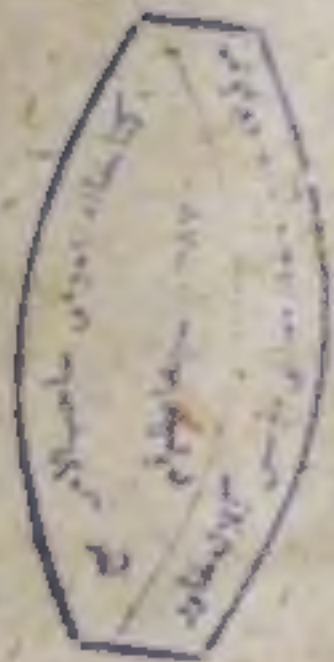
اطهر انه لا يجزى **ثلاثا** غسل الحيف والنظر فيه وفي  
احكامه وهو في الاغلب اسود او لعمر عليه حار لدفع  
فان اشتبه بالعدو من حكمهما تطوف القطر فان  
مطوقه فهو دم العذرة وان خرجت مغوسة فهو دم  
الحيف ولا حيف مع سن الياس ولا مع الصغر وهل  
يجمع مع لكل فيه روايات اشهرها انه لا يجمع وكثر  
الحيف عشرة ايام واقل ثلاثة فلو رأت يوما او يومين  
فليس حيضا ولو كل ثلثة في جملة عشرة فقولان الروى  
انه حيض وما بين الثلث الى العشرة **حاشا** وان اختلف لونه  
مالم يعلم انه لعدو او فرج ومع تجاوزة العشرة  
ترجع ذات العادة اليها والنداء الى والمضطرب  
الى التميز ومع فقد ترجع المبدأ الى علة اهلها **نفا**  
فان لم يكن او كن بمختلفات رجعت هي والمضطربة الى



وهي ستة من كل شهر وعشرة اوسبعة او ثلثة  
 من شهر وعشرة من آخر وتثبت العادات باسواء شهرين  
 في ايام روية الدم ولا تثبت بالشهر الواحد ولون  
 في ايام العادت صفراء وقلها او بعد هاربضة كحض  
 العشرة فالترجيح للعادة وفيه قول آخر وتترك ذات  
 الصلوة بروية الدم وفي البداية والمضطرة تتقدم والاحتياط  
 لعبادت اولى حتى تيقن كحض وذات العادة مع الدم  
 تنظر بعد عادتها يوم او يومين ثم تعمل ما فعلت في  
 فان استمر والا قضيت الصوم <sup>دون الصلوة</sup> واول الطهر عشرة ايام ولا مد  
 لاكنه **وانما الاحكام** فلا ينعقد لها صلي ولا صوم ولا  
 طواف ولا يرفع لها حدث ويجرم عليها دخول  
 المساجد الا اجتيان اعد المسجد بن ووضع شئ فيها على  
 وقراءة العزائم ومس كتاب القرآن ويجرم على نوجها

فيها

وطبها منها موضع الدم ولا يصح طافها مع دخول  
 بها وحسن ويجب عليها الغسل مع الطهارة وقضاء الصوم  
 دون الصلوة وهل يجوز ان تسجد لو سعت السجدة  
 الا شبر نعم وفي وجوب الكفارة بوطيها على الزوج روا  
 بان احوطهما الوجهين وحيد بن ابي في اوله ونصف في وسطه  
 وربيع في آخره ويستحب لها الوضوء لوقت كل فريضة وذكر  
 الله في صلاتها بقدر صلواتها **وبكى** لها احتضار وفراغ  
 ما عدا العزائم وليس هاشد ولا سنياع منها بما بين التسعة  
 والاربعين ووطيها قبل الغسل واذا حاض بعد دخول الوقت  
 ولم فصل مع الا مكان قفت وكذا لو ادركت من آخر الوقت  
 فدر الطهارة والصلوة وجبت اذ روي مع الاهمال قضاء  
 ونقسل كاعتقال الحنبل لكن لا بد بعد من الوضوء  
**الثالث** غسل الاستحاضة ودماها في الغلب اصفر بارد رقيق





لكن ما تراه بعد عادتها مستمرا وبعد عاية النفاس وبعد  
الباس وقبل البلوغ ومع الحمل على الأشهر فهو اسخاضة  
ولو كان عيضا ويجب اعتباره فان لطخ باطن القطن  
ابدا لها والوضوء لكل صليتي ومن غمسها ولم يسلها  
مع ذلك تغير خرقه وغسل للعداء وان سال زوجها  
مع ذلك فسلان فسل للضر والعصر تجمع بينهما وضل  
للغروب والعتا وتجمع بينهما وكذا تجمع بين صبيو البيل والصح  
بغل واحد اذا كانت متقلزة فاذا فعلت ذلك صارت طاهرة ولا  
تجمع بين صليتين بوضوء وعليها الاستطمار في منع الدم  
من التعدي بقدر الامكان وكذا يلزم من به السلس والعين  
**الرابع** غسل النفاس ولا يكون نفاس الا مع الدم ولو كانت  
تاما لم لا يكون الدم نفاسا حتى تراه بعد الولادة او معها  
ولا حد لافله وفي اكثره روايات اشهرها انه لا يزيد

على الكثر يخضر وتغير حالها عند انقطاعه قبل العشر فان  
خرجت القطنه نقيتا غسلت ولا توفعت النقاء ولا قضاء العشر  
ولورات بعدها ما فهو اسخاضة والنفاس انفسا كالحائض  
يحرم عليها ويكره غسلها كغسلها في الكفيت وفيها  
استحب تقديم الوضوء على الغسل وحوان تاخير  
عنه **المفسر** غسل الاموات والنظر في مودار **بعد الاول**  
الاختصاص والفرق فيه استقبال الميت بالقبلة على احوط  
القولين بان يلقى على ظهره ويجعل وجهه وباطن حليته  
اليها **وتند** نقله الى مصلاه وتلقبه الشهادتين وان وقر  
بالتي والائمة عليهم السلام وكلما ان الفرج وان يغض عينا  
ويطيق فو وتمديد الى حنبيه وان يغطي شوب  
وان يقرأ عند القران ويشرح ان ما نلبك ويعلم للومنون  
ويجعل تخليهن الا مع الاشتبايح ولو كان مصلوبا لا يترك  
ان يد من ثلثه ويكره ان يحضر جنبا وحائض وقيل يكره



ان يجعل على بطنه حديد **الثانية** الغسل وفروجه  
 ازالة النجاسة عنه وتغسل به ماء السدر ثم بماء الكافور  
 ثم بالفراغ مرتين بالغسل الجنبين ولو نعد السدر والماء  
 كفت المرقع بالفراغ وفي وجوب الوضوء قولان **الاشبه**  
 سحابا شبه ولو خفيف من تغسله ثانيا فوجسه يتم  
**وسننه** ان يوضع على مرقع موجهها الى القبلة مظللا  
 ويفرق جنبه ويتخرج ثوبه من تحتها وتستر عورتها وتلبس  
 اصابع يرفق ويغسل راسه وجوه يرفق السدر ويغسل  
 فرجه بالخوض <sup>من يدين</sup> ويغسل يديه ثم ينقى راسه الايمن ثم يبتدئ  
 راسه الايسر ويغسل كل عضو منه ثلاثا في كل غسل  
 يمسح بطنه في الاولين الا لحامل ويقف الفاسل عن يمينه و  
 يحفر لها حفرة وينشف ثوب طاهر ويكبر اقعاده وقر  
 اظفان وترجل شعره وجعل بين رجله الفاسل وارسال  
 الماء في الكنيف ولا بأس بالبولوع **الثالث الكفن** و

الواجب منه مئبره وانزاد وقصر عما يجوز من الطلوات فيه  
 للرجال ومع الضرورة تجزئ اللقافة واماسر مسجلة  
 بالكافور وان **قلدته** ان يغسل الغاسل لكفيه او ينقو  
 وان يزداد ليجل جنبه بماء غير مطهر بالدسب وغيره  
 لفتحه وعلامة تشي عليه محسنا ويخرج طرفا العمامة من تحت  
 ويلقيان على صدره ويكون الكفن فطنا ويجب  
 بالدسب من يكتب على كفي والقميص واللقافة ويجرد بين يديه  
 فلو ان يشهد ان لا اله الا الله ويجعل بين اليدين فطره وتزاد  
 اللقافة لقافة اخرى لتدبيلها ونمطون بدل بالعمامة قناعا  
 ويسحق الكافور باليد وان فضل عن المساجد الفقى على صدره  
 وان يكون درهما او اربعة دراهم والكلمة ثلثة عشر دها  
 وثلاث ويجعل مع جريدتان احداهما من شبيه لايسر <sup>في</sup>  
 واذن والاخرى مع ترفق جانبه الايمن ياصفها بجمل  
 يجلده ويكون من الفلوق قبل فان فقد من السدر والا فمخللا



ولا في غير من شجر رطب **ويكره** بل الحبوب بالآريق  
 وان جعل لما يبتدئ من الكافان الكمام وان يكفن في التراب  
 وان تجمر الكافان او يطيب بغير الكافور او الدبرية او يلبس  
 عليه السواد وان يجعل في سبع الميت وبصق شئ من  
 الكافور وقبل يكره ان يقطع الكفن بالحديد **التي** في الدين  
 والفرض مواضع في الارض على جانبه الايمن موجهها الى القبلة  
 ولو كان في البحر ونعد لغير ثقل او جعل في وعاء وارسل ولو  
 كانت ذميمة حاملا من مسلم قبل دفنت في مقبرة المسلمين  
 يستدبر بها القبلة اكراما للولد **وست** ابتاع الجبانة او مع  
 جانبها وترتيبها وحفر القبر فامروا الى الترفق وان يجعل  
 له محدد وان يخفي النازل اليه وتخل اذ رآه ويكشف راسه  
 ويكف عن نزوله ولا يكون رجليه الا في الماء ويجعل الميت  
 عند رجل القبر ان كان رجلا وقد امتزج ان كان امرأة وينقل  
 من ثوب ويصبر عليه وينزل في الثلاثة سابقا ورسه والمروا

عرضا ويجأ عقد كفن ويلقنه ويجعل معه نية بحسن وينزع  
 القدر وينزع من قبل رجلا ويهيل الحاضر وينظر من لا كفت  
 من جرح ولا يهيل دو القوم ثم يطم القبر ولا يجعل فيه من غير  
 ولا يبرق برفع مقدار ربيع اصابع من بعا ويصت عليه الماء من راسه  
 دورا فان فضل الماء صبر على وسطه ويضع الحاضر في الا  
 يلى عليه من جرح ويلقن القبر بعد انظر افرم ويكره في القبر  
 بالسبح الاتع الحاجة ويحصبه ويخمد به في دفن ميتين في  
 قبر واحد ونقل الميت الحصى بدم مؤالا الى المشاهد المشرفة  
 ويلحق بهذا الباب مسائل **الاول** كفن المرأة على زوجها وان  
 كان لها مال الثانية كفن الميت من اصل تركته قبل الدين **الثاني**  
 لا يجوز نبش القبر ولا نقل الموتي بعد دفنهم **الربيع** الشهيد  
 مات في المعركة لا يغسل ولا يكفن بل يصلى عليه ويدفن  
 بثيابه وينزع عنه الخفان والقرو **الخامس** اذا مات ولد الحمل  
 قطع واخرج ولو ماتت مي دونه شق جوفها من الجانب الايسر



وفي رواية بنحاط بطنها **لبارئ** اذا وجد بعض الميت وفيه القدر  
فهو كالموجود كله وان لم يوجد الصدر غسل وكفن باقرع  
عظم لقي في خرقه ودفن ما خلا من عظم قال الشيخان ولا يغسل  
الاسقط الا اذا استكمل شهورا اربعين ولو كان لدونها الف في قبره  
ودفن **البس** لا يغسل الرجل الا رجله وكذا المرأة ويغسل الرجل  
ثلاث سنين مجردة وكذا المرأة ويغسل الرجل حمار من وراء  
الشباب وكذا المرأة **انت** من مات محرما كان كالمحل لكن لا يقبر  
الكافر **التاسعة** لا يغسل الكافر مولا يكفن ولا يدفن بين  
المسلمين **العاشرة** لو كان في كفن الميت نجاسة غسلت ما لم يخرج  
في القبر وفرض بعد جعله فيه الشاس غسل المس الميت من الناس  
بجاء الغسل بمس لادمي بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالغسل  
على الاظهر وكذا يجب الغسل بمس قطع فيها عظم سواء اريت  
مرحى او ميت وهو كغسل الحائض **واما** الندوب من الاضلاع  
فالشهيرة غسل بجمعة ووقر ما بين الفجر الى الزوال وكلما

قرب الى الزوال كان افضل وايا ليلة من شهر رمضان ليلة  
النصف منه وليلة سبعة عشر واحدى عشر وثلاث عشرة من الشهر  
القطر للعبد بنو ليلة النصف من شعب يوم السبت ليلة النصف  
من شعبان والغدير ويوم غرة ويوم المباحلة وغسل الاحرام  
وزيادة التي لا تحية ولا قضاء الكسوف والتوبة والصليحة كما  
ولا سخان ولا دخول محرم والمسجد حرام والكعبة والمدبر  
ومسجد النبي عليه السلام وغسل المولود **الركن الثالث** في الطهارة  
الترايبية والتصرف في امور اربعة **الاول** شرط التيمم عدم الماء او عدم  
الوصلة اليه او حصول مانع من استعماله كالبرد والمرض ولو لم  
يوجد الا كنياء او ميب وان كثر التيمم وقبل ما لم يضر في حال الشدة  
ولو كان مع ماء وخشي العطش تيمم ان لم يكن فيه سعة عن قدر الضرر  
وكذا لو كان على جسد نجاسة ومعه ماء يكفيه لا زالها ولو لم  
وكر من معه ماء لا يكفيه لطهارته واذا لم يوجد للميت ماء تيمم  
كله العاجز **ان** ما تيمم به وهو التراب لمخالصه ووزن ما سواه من التيمم

سنة غسل في كل يوم وغسل في كل  
يوم من كل يوم وغسل في كل يوم  
سنة غسل في كل يوم وغسل في كل  
يوم من كل يوم وغسل في كل يوم  
سنة غسل في كل يوم وغسل في كل  
يوم من كل يوم وغسل في كل يوم



كالاشنان والتدقيق واللعادن كالكل والذئب ولا ينس بارض  
 الثوب ويحس ويكر بالبنج والرمل وفي جوار التيم بالبحر تودو  
 وبلجوان فلا الشبان ومع فقد الصبيد تيم بجوار الثوب والتبد  
 وعرف الدب ومع فقد تيم بالوحل **الثالث** في كيفية ولا يصح قبل  
 دخول الوقت ويصح تصغيره في صحته مع السعة قولان  
 احوطهما التاخير وهل يجب استعاب الوجوه والزايا بالبحر  
 فيه روايات اشهرها احتصاص المسح باليمين في ظاهر الكفين وفي  
 عدد الضربات اقول اجودها للوضوء وضربه وللغسل اثنتان  
 وللواجبة الية واستدامة حكمها والترتيب ببدء مسح  
 الجبهة ثم بظاهر اليمنى ثم بظاهر اليسرى **الرابع** في احكام وهي  
 ثمانية **الاول** لا يعيد ما صلى تيممه ولو تعدد لجانبه لم يجز  
 التيمم ما لم يخف التلف فان خشي وصلى في الاعادة فزده  
 شبه انه لا يعيد وكن من احدث في الجامع ومنعه من اتمام  
 لمعه تيمم وصلى في الاعادة قولان **الثاني** يجب على من فقد

للماء

للماء قبل التسليم ثم غفر في سهم وفي السهم غفر سهمين فان غفر تيمم  
 وصل ثم تيمم وجرد الماء غفر واعاد **الثاني** وجرد الماء قبل شروع في التيمم ولو كان  
 بعد فغفر فلا اعاد ولو كان في أثناء الصلوات غفر لا في صحتها البناء ولو لم  
 تكون الايام **الرابع** لو تيمم لم يجز له حلقه بل هو حرام اعاد بدلا من الصلوات  
 لا يفيض تيمم الا ما يفيض منها اما في وجوبه وحده الماء مع التمكن من استعماله  
**الثاني** من يجوز ان يمسح بغيره مع وجوب الماء **الثاني** اذا لم يجد ماء فمسح  
 وجرد الماء ما يكفي احدهم تيمم للمدفوع هل يخفى به **الحديث** من روي  
 صلى تيمم فغسل يديه وجرد الماء وقع ونظروا ثم غفر لها الشبان على نفسها  
**الثاني** في التيممات والتطير في اعدادها واحكامها وهي عشرة  
 البول والعافيه ما لا يؤكل لحمه ويترجحه بجلال والمشي والمشي مما لا يؤكل  
 سائله وكذا الدم والكلب والحنزير والخنزير وكل مسكر مائع والافقاع وفي غايته  
 عرق الجرب من الحرام وعرق كابل مملوءا لعاب المسوخ ودم رقيق الدم  
 والاعطى كالنبي والفان والورقة اختلاف ولا كراهية **الثاني** في احكامها  
**الاول** كل نجاسة يجب دلتها قليلها او كثيرها عن الثوب والبدن عدل الدم فقد  
 على عمادون الدم سعة في الصلوات ولم يعرف عما زاد عنه وفيما يبلغ  
 بقدر الدم ثم تعاد روايات اشهرها وجوب لان التيمم ولو كان منقرا لم  
 يجب ان الله وقبل يجب طهرا وقيل بشرط التقاض **الثاني** في دم الحيض يجب التيمم  
 وان قل والحق شئ به دم الاستحاضة يجب طهرا والقاس وعنى عن دم  
 الجروح والقرع التي لا توفى فاذا روي اعتبر فيه سعة الدم **الثاني** يجوز التيمم  
 فيما لا تيمم التيمم فيما فيه من نجاسة كالسكر والجور وبوالفلس **الرابع**



تصل القباب والبدن من البياض الأبيض القبيح فانه يكفي شدة عليه ويكفي  
عن النجاسة وإن بقي اللون **خامس** فيه علم موضع النجاسة غسل وان جمل غسل  
كلما يحصل فيه الامتلاء ولو نجس أحد الشريطين ولم يعلم عينه على الصلابة الواحدة  
في كل واحد منهما من قبل بصرهما وبصلة عريان **سادس** اذا كلف الكلب  
او النمرير او الكافر ثوبا او جسدا وهو رطب غسل موضع الملاقاة وجوبا وإن  
كان باسار ثم شرب بالماء استحب **السابع** من علم النجاسة في ثوبه او بدنه  
وصلّى عامدا اعاد في الوقت بعد ولو نسي في حال التصلب قرأ بآيات الله  
فما ان عليه الامانة ولو لم يعلم خرج الوقت فلا قضاء ولا يعيد مع  
بقاء الوقت فيه فلو كان اشبهها لا اعادة ولو رآى النجاسة في ثوبه  
التصلي اذا اتم او طرح عنه ما في فيه الا ان يظن بغير ذلك الى ما بان في الصلوة  
فيصلها **الثامن** الثامن المربة للصبى اذا لم يكن لها الا ثوب واحد احترا  
ان يغسله في اليوم والليلة **التاسع** من لم يتكلم من تعذيب ثوبه القاء  
عريانا ولو نسيه ماله في فيه وفي اعادة قراءتها اعادة **العشر** الشمس اذا بقت  
البدن او غير عن الارض والباري وحرم جازت الصلوة عليه وهل يظهر الاشارة  
فيم وتظهر ان الارض حاله **الحشر** وتظهر الارض باطن الخفاء لا قدم مع ذلك  
النجاسة وقيل في الذنوب يلقى على الارض النجس بالبدن انها تظهر مع بقاء رده  
الماء على عريانه **وبقر** بذلك تطهر في الاواني وهم يحرم منها استعمال وان  
الذهب المصنوع في الاكل وغيره وفي القفص فلو كان لشيء من الكراهية وان كان  
المشركين صاهرون ما لم يعلم نجاستها شيئا منهم لها برطوبة او ملكا نجاسته  
ولا يستعمل من الجلود الا ما كان طاهرا في حيوانه مذكي ويكون مملا بؤك الجمل

يدفع على الاشارة فيه ذكر ان يكون من اواني حجره مكان خبث او فريحا وجعل  
الاناء من اللؤلؤة واليا والاشجار بالثوب على الاظهر من الخرد الطان مكانا  
والسج افضل ومخير ذلك ثم والثلاث احوه **الحشر** وتطهر في ثوبه  
والمقاصد والفقهاء **سبع** **ثاني** في الاعباد والواجب في الغسل في ثوبه  
لمحبة والعبد من الكسوف وتوالت والاباء والتخوف والاموت **ثالث**  
الانسان بدنه ونبيه وما سواه مسون والتعلق الخمس مع عشر ركعتين  
ونوا فلما لا يبع وثلاثون ركعة على الاظهر من الخضر ثمان ركعات تنقلها  
وذكر العصر رابع المغرب بعدها وبعد العشاء ركعات من ركعات ان كثر  
وحد وثمان للليل ركعات كسعة الركعة الواحدة ركعات سعة او بسعة  
في مستغزوا في الظهرين وفي سقوط الوتر فلو كان ركعتين من هذا الموضع  
تتمد وتسلم والوتر بافرا **ثاني** **ثالث** **رابع** **خامس** **سادس** **سابع** **ثامن** **تاسع** **عاشر**  
حفظها سائلا ولك فالتوازيات فيه مختلف ومختلفا اختصوا ظهر عند الزوال  
مقدادا انما لم يشرك الا في زمان في الوقت وتظهر مقدم حتى يسبق معروب مقدم  
اداء العصر مخففة ثم يدخل وقت المغرب فاذا مضى مقدارها انما انشرك الفرجان  
والعرب مقدم حتى يسبق اختلاف الليل مقدارها والعشاء فختصر مقدارها طلع  
الشهر دخل وقت صلاته متواحق ينبغي طبع الشمس ووقت نوافل الظهر حتى تروا  
حتى يصير الله على قدمين ونوافل العصر الى اربعة اقدم ونوافل المغرب بعد  
حتى خد هجره المغرب وركعت الوتر تمتد باسناد العشاء وجعل الليل  
بعد انتصافه كما قرب من فجر كان افضل وركعت الفجر بعد فراق من الليل  
وتاجر عما حق يطع الفجر كاول افضل ومنتد حتى تطلع كبر **واما** **ثاني** **ثالث** **رابع** **خامس** **سادس** **سابع** **ثامن** **تاسع** **عاشر**



يعلم الر والزيادة نفل بعد استيفاء عمل الشمس الى احاسه لا يبي ان يستعمل  
 الفجر يعرف غروب بنهاية المحرم المشرق **الثاني** قبل لا يدخل وقت الغشاء على ان  
 المحرم خريه ولا يفتي قبله مع الغد سدا لظهور الكبرية **ثالثا** لا تقدم موقوف  
 على الانتظار الا لثباته بجمعة وطوبى راءه او مسافر وقضاها افضل **الرابع**  
 اذا تشرى نافلة الظهر ولو بركه ثم خرج وقتها انما تقدمت على الظهر وكذا العصر  
 نوافل المغرب في ذممة كوقوله في كل ما بدا بالانتهاء **سرا** اطلع الفجر فقد  
 كانت النافلة عدا ركنه الفجر ولو قبلت من صلى الليل بايع فراحم بها الله تعالى  
 ما لم يخس فوات الفريضة ولو كان التلبس بما دون الاربع ثم طلع الفجر بداء بها  
 الفجر وقضى فافلح **الليل السادس** نفل الفريضة اداء وقضاء ما لم تستيقظ  
 لها من التناول ما لم يدخل وقت الفريضة **سابعة** يكره ابتداء التناول عند طلوع  
 الشمس وعند غروبها وقيامها وبعد الصبح والعصر عند التناول المرتبة وما  
 لم يثبت **ثامنا** الفصل في كل صلى نفل يكره في اول وقتها الا ما استثني في مواضع  
 اسماء الله تعالى **ثامنا** اذا صلى طائفا دخل وقتها في وقت ثم نبي اليوم اعادته الا  
 ان يدخل الوقت ولما يتم ولو قبل التلبس وفيه قول آخر **الثاني** في القبلة وهي للكعبة  
 مع الامكان والافضل ان يكون قبلها قبل اهل المسجد والمسجد قبله من صلى  
 في الحرم ومحمد قبله اهل الدنيا وفيه ضعف ولو صلى في وسطها استقبل الى قبلتها  
 شامولا ولو صلى على سطحها ابرز بين يديه منها ولو قبلتها وقبل يستلحق ويصلي  
 موميا الى البيت المعمور ونوجه كل اقليم الى الزكن الذي يليهم فاهل الشرق  
 يجعلون المشرق الى الكفا لا يسمو والمغرب الى الايمن ويجري خلاف ذلك  
 الايمن والشمس عند الر والحد من لطف الكعبة بما يلي لا نفد قبل استيفاء

كاهل الشرق عن سمنه فيجوه وبناء على ان توجه الى الحرم وان فقد العلم  
 بالجهة والحق صلى الفريضة الى اي وجه جهن ومع الضرورة وصيق الوقت صلى  
 الى اي وجه شاء ومن نزل الاستقبال بعد اطاقه ولو كان حائضا او ميا ونحو هذا  
 لم يعد ما كان به المشرق والمغرب ويعد انضام ما صلاها الى المشرق والمغرب  
 في وقتها لا يخرج وقتها وكذا لو استدر بوقت بعد ولو خرج الوقت ولا نفل  
 الفريضة على التحل اختيارا ورخصا في النافلة سفر حيث توجهت الرحلة  
**الرابع** في لباس لمصل لا يجوز التلبس في جلد الميت ولو ربح وكذا ملا بوقلح  
 ولو ذك ودين ولا في صوف ونعم ووبر ولو كان فلسا او نكرو ويجوز من ثوب  
 كافي التلبس ولو كان مما يؤكل في جاز في التلبس وبها وان احد من يده  
 او فاهام غسل موضع الانتصاب ويجوز في غير تلك الموضع من يده او فاهام  
 والتعالب وفي فرو السحاب قولان اهمها الجواز وفي التعالب ان يلبس  
 استلهمها النعم ولا يجوز التلبس في الحرير المصنوع لجمال الا مع الضرورة او في الحرير  
 وجل يجوز للنساء من غير ضرورة ولا حاجة فيه هو بيان احسنها الجواز في الحرير  
 والفتن من الحرير يرد في هذه الجواز مع الكراهية وهل يجوز الركوب للوقوف  
 عليه والافضل ان لا يركب في غير ذلك من ثوب مكشوف من وجوه في ثوب معتبر  
 مع العلم ولا فيما لا يستر ظهره من ثوب مكشوف من وجوه في ثوب معتبر  
 ويكره في الثياب السوداء والعمامة وتحت وفي الثوب الذي يكون تحت وبر  
 ثياب التعالب وفوقه وفي ثوب واحد الرجال ولو صلى ما تحته لم تحزن وان  
 لم يأت ترشوق للقبض وان يشتمل الثوب في عمامة لا حلت لها وان يام بغيره  
 رداء وان يصيبه من جديد فاهل وفي ثوب يدهم صاحبته وقضاء غير تماثل







اشهر الروايات خمسة وثلاثون كلاً من ثمانية عشر ولا فائدة من غير ذلك  
 منقذ عن التكبير في اول الامام فاسيرج والتأهيل في اخر الامام فانه من  
 والتأهيل شرط والتأهيل غير الوفاء في فصوله متاباً في الاذان حادراً في الا  
 فامة والفصل بينهما كعين او جلسته او سجدة او خطبة خلا المغرب فانه  
 لا يصلح ان اذا انما لا يخطو او سكنة او تسجدة ويكفي العمام في خلاها والتم  
 مع الاشارة في قول الصلوة غير من التوم **وما لو من** في لثة كتابه  
 عند سماعه وقول ما يغلب به المؤذن وكفى من الكلام بعد قوله قد قامت  
 الصلاة **مسائل** **فكذلك** اذا سمع الامام اذنا جازاً في عجز  
 به في الجماعة ولو كان المؤذن منفرداً **به** من احدث في الصلوة اعانة ولا  
 بعيد الا فامة **الكل** **انك** من صلى خلف من لا يقندي به اذن نفسه  
 ولو خشي فوان الصلوة اقصر فصولها على تكبيرتي قد قامت الصلوة **واما المقام**  
**فثبت الاول** في افعال الصلوة وهي واجبة ومندرجة فالواجبات ثمانية **به**  
 الية وهي ركوع وان كان بالشرط شبه فانها تقع مغالبة ولا بد منية الزيادة  
 والتعيين والوجوب والادب والاداء والقضاء ولا يشترطية الفرض ولا تعلم ولو  
 كان متخيراً او يتعين استحضارها عند اول جزء **وهو التكبير** واستدراكها **الثاني**  
 التكبير وهو ركوع في الصلوة وموثره الله اكبر من ثباته ولا يحد بمكانه ومع  
 الاحلال ولو لم يحد ومع التعذر تكفي الترجمة ويجب التعلم ما امكن والاخر من يحد  
 بالمكن وينعقد قلبه بها مع الاشارة ويشترط فيها القيام ولا يجزى قاعداً مع  
 الفقد ولو لم يحد في تحيينها من التسجدة واستنها الصلوة بها على وزن  
 اعمل من غير الحد واسماع الامام من خلفه وان يرفع بها الصلوة بدو التحيين

وهو ان لا يقيم وهو ركوع الفدوة ولو تقدم الاستقلال استند ولو لم يحد  
 البعض انما بالمكن ولو عجز املا صلى قاعداً وفي حد ذلك قولان **الجمعا**  
 مراعات المكن ولو وجد القاعدة خفاهض منها ولو عجز عن القعود  
 مضطراً موملاً وكذا لو عجز صلى مستلقياً ويستحب ان يرفع القاعدا  
 قارباً ويثنى عليه **بها** **وكذا** **وقيل** **ويؤثر** **مستنداً** **ترجى** **الفرقة** **وهي**  
 متعينة بالحد في كل لغة وفي الاولين من كل رباعية وثلاثية ولا تمنع  
 الصلوة بالاحلال بها عهد ولو عجز وكذا لا عراب وترتيبها  
 كذا **بالمسألة** في الحمد والسورة ولا تجزى الترجمة ولو ضاق الوقت  
 ما يحسن ويجب التعلم ما امكن ولو عجز فقرأه من غيرهما ما يتيسر ولا تمنع  
 الله وهاتين وكفى بقدر القراءة ويجزى تكلاهما من سائر بالقراءة ويعقد بها  
 قلبه وفي **وجوب** **سورة** مع الحمد في الفرائض المختار مع صحة الوقت  
 وسكان التعلم قولان اطلاعها الوجوب ولا بقراءة في الفرائض غير مرة ولا ما بعد  
 الوقت بقراءة لها وتخير الصلوة في كل ثالثه ورابعة بين قراءة الحمد والتسبيح  
 ويحظر من خمس واجبات التسبيح والاولى المغرب والعشاء ويشترط الباقي  
 وادناه ان يسبح نفسه ولا تجزى للراوية **ومن السنن** **بها** **بالمسألة**  
 في مواضع الاخفات من اول الحمد والسورة وزنيل القراءة وقراءة سورة  
 بعد الحمد في التوافل ولا قصه في الظهر والمغرب على قصاص الفصل  
 وفي التسبيح على مقولاته وفي العشاء على متوسطاته وفي غير ذلك  
 بسورنها وبالمنافقين وكذا الوصل في الظهر جهر على الاظهر ونوافل النهار  
 احتقات والليل جهر ويختب لن يسبح الامام من خلفه قراءة ما يبلغ



العلو وكذا الشهادتان **سائل رابع** يحرم قول آمين آخر الحمد قبل الركعة  
**ثاني** تضحى الم تشرح سورة واحدة وكذا الفيل ولا يلا في هذا المقاد  
 بسملة بينهما قبل كذا هو **الثاني** يجزى بدل الحمد في كذا  
 خمس سجات أربع صور منها سبحان الله وحمد لله ولا اله الا الله  
 والله أكبر ودوي تسع دقل عشرة ثمانية عشر وهو احوط **الرابعة** لو ذكر  
 في تناقله احد العظمى سجدة من ذكر ثم يقوم فيتم ويركع ولو كان  
 السجود في اخرها قام وقراء الحمد استحب بالركع عن قراءة **الخامس**  
 التركوع وهو واجب في كل ركعة من الا في الكسوف والزلزال والركعة  
 في الصلوة والواحدة فيه خمسة الا تخاف فخر ان تصل معه كفاه ركبة  
 ولو عجز اقصر على المكن والاولى والطمانينة بقدر الذكر الواحد في سجدة  
 واحد فذكر صور منها سبحان الله العظيم وبحمده سبحان الله ثلاثا ومع  
 الحمد في سجدة الواحدة **الضحي** دقل يجزى مطلع مطلق الذكر به  
 وفي السجود ورفع اليمين منه والطمانينة في الافتتاح **الثاني**  
 فيه ان يكبر لرفعها بما اذيا بهما وجهه ثم يركع بعد ان سألها  
 ويضعهما على ركبتيه مع فرجات الاصابع راد ابركته الى خلفه  
 مستويا ظهره ماد اعقد داعيا امام التسبيح مستحيا لتأكيده فاذا قاء  
 بلا بعد ان تصابح مع الله لن حمد داعيا بعد ويكبر ان يركع ويبدأ  
 تحت ثيابه **السادس** السجود ويجزى كل ركعة سجدتان وهما ركعتي  
 في الصلوة ولجانته سبع للسهود على الاعضاء السبعة لجهته ولكل  
 والركبتين واليها من الرجلين لوضع اجبهته على ما يقع السجود عليه

لا يكون موضع السجود على اليابس من ارض او حصى ولا في الخراف  
 ما يسجد عليه ولو كان يحل في ذلك اخصه من كبح التسليم على الارض  
 ولو نذر سجدة على امر بغيره ولا على نفسه ولو عجز او ماء أو ترك  
 فيه والتسبيح كالركوع والطمانينة بقدر ركعة ركعتيها حب وربع رأس  
 مطمئنا عاليا لاولي سنة التكبير لاولي قائما والهي بعد اكمال السجدة  
 بيد يمين يكون موضع السجود ساديا لموقفه ولا برغم بانته وببصر  
 لزيادة على التسبيحة الواحدة والتكبيرات التي تدعو بها بين السجدة بين  
 والقفود من وثقا والطمانينة عقب تسعة من التلبية والادعاء ثم يقوم معه  
 معتد على يديه ما يقاير رفع ركبته ويكبر لا فحاش بين سجدتين  
**الثاني** التشهد وهو واجب في كل ثلث من في التلبية والاربعة  
 من في كل تشهد بمثل على خمسة يجلس من سجود بقدر وقول الشهادتان  
 والصلوة على النبي وآله عليهم السلام واقله تشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك  
 له والشهادتان محمد عبده ورسوله ثم يقرأ بالقرآن على النبي وآله ويستعين  
 يجلس من وثقا ويخرج رجليه ثم يجعل يديه على الارض ويظهر اليدين  
 باهن ليسرهما والداعية الواجب يسبح الامام الشهادتين من خلفه  
**الثاني** التسليم وهو واجب في اصح القولين وصورة السلام على النبي وآله  
 الصالحين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبالله ما بدأ كان الثاني تسبيح  
 والثناء فيه ان يسلم المنع تسليمة الى القبلة ويؤم بموضع يمينه الى  
 يمينه واحدة ولا امام بغيره وجهه والماموم يتسليمتين بوجهه يمين  
 ونملا لا ومنذوبان القلبن خمسة كالأول التوجه يسبح تكبيرات منها الواجب



بينها ثلثة مائة تكبيرة ثلثا ثم تدعو واثنان ثم يدعوا ثم اثنان ثم يتوجه  
 الفوت في كل ثلثة قبل الركوع الا في الجمعة فانه في الاولى قبل الركوع وفي  
 ثلثة بعد ولون في الفوت قضاء بعد الركوع **ثالث** فاعلم ان موضع  
 سجوده وقائتا الى باطن كفيه راكعا على ما بين رجليه وساجدا الى طرف  
 يمينه ومشتهدا الى جهة الرابع وضع اليدين قائما على فخذيه بجذاء وركبه  
 وقائتا لهما وجهه وراكعا على ركبته وساجدا بجذاء اذنيه ومشتهدا على  
 فخذيه **خامس** التعقيب لا يصح له ونظره في الارض **سادس** بقطع الصلوة  
 ما يبطل الظهارة ولو كان سهوا ولا تفتات دبر والكلام بخوفين فضاغلا  
 عمدا وكره التعقيب والفعل الكثر يخرج عن الصلوة واليكاه لا مهور الدنيا  
 في وضع اليمن عن الشمال فلو كان ظهرها الا بطل ويجزئ الا قطع الصلوة  
 الا مخوف الضر مثل فوات عشرين او زدي طفل وقبل بقطعها الا كل وقت  
 الا في الوضوء عزم للصوم وكفه عطف وفي جواز الصلوة وان لم يعرف  
 فلو ان اشبهها الكراهية ويكره الاثفات عينا وشما الا اذا نسي في الفل  
 والجب ونفع موضع السجود والتم والبصاق في رعدة الاصابع والناوة  
 بحرف ومدافعة الاختين وليس الخف جنبها ويجوز للمصلي تسبيلها  
 طس ورده السلام مثل قوله سلام عليكم والدعاء في احوال الصلوة بلى  
 المباح دون المحرم **بصلواتك** في بقية الصلوة وهي ركعتان بسبقه معها  
 نظير ومقرها ما بين الزوال حتى يصير ظل كل شئ مثله وتسقط بالفوات  
 ويقضى ظهرا ولو لم يدرك الخطيبين اجبرته الصلوة كذا لو ادرك مع  
 الامام الركوع ولو في الثانية وبدرك بمجهر يادراكه راكعا على لا

في صلاة الجمعة

شهر من شهرها ومن تحت علمه ولو احقها وسنها واشهر **وحدة**  
 مسان العادل **ثاني** العدد في اقلها واثبات شهرها خمسة ايام  
 احدهم **ثالث** الخطبان ويحذف الاولى حمد لله ولنا عليه والوصية  
 بتقوى الله وقراءة سورة خفيتر وفي الثانية حمد الله والصلوة على النبي وعلى  
 الائمة المعصومين ولا استغفار للمؤمنين والتمسك ويحذف ثلثها على  
 الصلوة وان يكون الخطيب قائم مع القدرة وفي وجوب الفصل بينهما  
 نزول دعوه الوجوب ولا يشترط فيها التقاء في وجوب ايقاعها قبل  
 الزوال واثبات شهرها الجواز فيصحبان يكون الخطيب يلحقا  
 مواظبا على الصلوة منعهما من تدليج ويمتد معهما في حال الخطبة على  
 مشي وان يتم الا ولا يجلس امام الخطبة فمقوم من خطب جله **رابع** الجا  
 عن فلا يصح فزاد **الخامس** ان لا يكون بين الخطبتين اقل من ثلثة اسبلا  
 والذ يجب عليه كل مكفدة كترسيم من المرض والعرج والعجز غيرهم ولا يسه  
 ونسقط صلو كان فيه اي الحجة او يد من دسختين ولو حفر احد هؤلاء  
 وجبت عليه عد القتي والمجنون والمراة **سادس** فصح **الاولى** اذا كانت  
 الشمس وهواي السلا حار حرم التسعة تعين بجمعة ويكره بعد العصر **ثاني**  
**ثالث** يستحب الاصغاء الى الخطبة وقيل يجب كذا الخلاف في تحريم الكلام معها  
**الافان** الثاني بدعته وقيل مكروه **ثالث** حزم يحرم البيع بعد الند ودون بيع العقد  
**خامس** اد البركة الامام موجود او امكن الاجتماع والخطبان استحب مجهر ونصر  
**سادس** ان حضرة امام الاصل مع الميرك يوم عيسى الا العذر **الاربعة**  
 لو ركع مع الامام في الاولى ومنعه الرحام عن التسجود ولم يركع مع الامام في



في الثانية فاذا سجد الامام سجدة ونوى بها ولا يرفع ولا يركع ولا يركب  
بطل الصلوة وقبل سجدة فيها ويسجد لها في سنن واجمة ثم يقل بعشرين ركعة  
عند انقضاء النسيب وسنة عند انقضاءها وسنة قبل الزوال وركعتان عند  
وخلق الرأس وقصر الاصفار ولا خذ من التراب بمباكر المسجد على سكة  
وقار تحبب الالباب افضل ثابته والدعاء امام التوجه والشيخ الجرجسي  
ويظهر ان يصلي في المسجد ولو كانت ظهره وان يقدم الصلوة ظهره في الركعة  
الامام مضاد لو صلى معه ركعتين وانما سجد تسليم الامام حارة ومنها من  
صلوة العبد بين وجه واجبة جماعة بشرط الجملة ومنه ومن مع عدمها جماعة  
وقرأى وقتها ما بين طلوع الشمس الى الزوال ولو كانت لم يقصر ومن ركعتان  
في الركعة الاولى في الثانية ادبها بعد قراءة الحمد والتسوية وقبل تكبير الركعة  
على لا تشهد وبقت مع كل تكبير بالمرسوم استحبابا واثباتها الاصحاح بها والتميز  
على الارض وان يقول المؤذن الصلوة ثلثا وخرج الامام حافيا على سكة  
وقار وان يطعم قبل خروجه في الفجر وبعد عود في الاضحية مما يغني به  
وان يقرأ في الاولى بالاعلى وفي الثانية بالشهر والتكبير في الفجر عقيب  
صلوة اولها المغرب وآخرها صلوة العبد وفي الاضحية عقيب خمس عشرة اولها ظهر  
يوم العيد لمن كان يمين وفي غيرها عقيب عشرين يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله  
والله اكبر متاعا على ما عهد بنا وله الشكر على ما اولانا وارزقنا من بهيمة  
الاصنام وفي الفجر والله محمد الحمد لله اكبر ثلثا لا اله الا الله والله  
اكبر والله الحمد لله اكبر على ما عهد بنا وله الشكر على ما اولانا وبكرتك  
بالسبح وان يتكلم قبل التسليم وبعد ما الا بسجد التي عليه السلام قبل خروجه

مسائل

مسائل خمس **الاولى** قبل التكبير ان يد واجب والاشبه الاستحباب وكان غير  
الاشبه من ختم العبد فهو باختيار في حضور الجماعة ويستحب لا امام اعلاه  
مهم ذلك **الثانية** الخطبان بعد صلوة العبد فقد بينهما بدعوى  
يجب سماعهما **الثالثة** لا يقل المنيب يعمل المنبر من طين **الرابعة** الاضحية  
الشهر حرم قسره حتى يصلي العبد ويكره قبل ذلك ومنها صلوة الكسوف  
والنظري كقيتها واحكامها وسبها كسوف الشمس وخسوف القمر  
او كركعة في رواية يجب اخلاصها في السماء ووقتها من الاذن الى الاذن  
في الاضحية ولا قضاء مع الغوات وعدم العلم واحراز في بعض الفرض تقضي  
لوعلم واهل اوصى وكذا الواحد في الفرض كله على القديرات كقيتها  
ان يكره وقراء الحمد والتسوية او بعضها ثم يركع فالأشبه قراءتها وكرد  
ثانيا وسورة ان كان اتم في الاولى والاقر من حيث قطع فلا اكل كل فسا  
سجد اثنين ثم قام بغير تكبير فقرأه وركع معتبرا ترتيبه الاول ثم يقف  
ويسلم ويستحب فيها الجماعة ولا حلة بقدر الكسوف واعادة الصلوة  
ان فرغ قبل الاضحية وان يكون ركوعه بقدر الكسوف والحمد لله  
قراءة وان يقرأ بالبشر الطوان مع الشعر وبكثرة كتمان نص من الركعة  
الاولى الخامسة والعاشر فله يقول سمع الله لمن حمده وان يفتي خمس قولان  
والاحكام فيها **الثان الاول** اذا تقوى وقت حاضرة في تحية الايات بها  
بهما شاء على الاصح ما لم تضيق الجماعة فتغير الا اذا ولو كانت الحاضرة  
ناقلة الكسوف او في ولو خرج وقت النافذة **الثاني** فصل هذه على الراية وما  
شابه في النجس الا مع العذر وهو اشبه **ومنها** صلوة الجماعة والنظر فيمن يفتي



عليه والمطاني وكيفيتها واحكامها يجب الصلوة على كل مسلم وكنه  
 من بلغ مت سنين وبوالذكر ولا نفق وامر والعبد ويستحب على من  
 لم يبلغ ذلك ممن ولد حيا وبقوم بها كل مكلف على الكفاية واحق الناس  
 بالصلوة على الميت اولاهم بمرتبة الترتيب اولى من الاخر ولا يوم الاكتم فيه  
 شربا الا ما ضره الاستجاب ويستحب تقويم المباشرة ومع وجود الامام  
 فهو اولى بالتقدم وتوهم المرأة النساء تعقب في وسطهن بينها اربع رداء  
 عتية ولا ينبغي وافضل ان يكبر ويصلى على النبي وآله ثم تكبر ويدعو  
 لهم مائة وفي الرابعة يدعوا لبيت وينصرف الخامسة مستغفرا وليس للظلمة  
 من شرطها وهي من فضلها ولا يتابعه عن الجنانة بما يخرج عن العا  
 ولا يصلى على الميت الا بعد تعجيله ونكفبه ولو كان عاريا جعل  
 في القبر ومثرت عورته ثم يصلى عليه ومثتها وقوف الامام عند راس  
 الرجل ومصدر المرأة ولو اتفقا جعل الرجل الى الامام والمرأة الى القبلة  
 منى بصدورها وسطه ولو كان خلفا من ورثها وقوف المأموم وكلا  
 امام ولو كان واحدا وان يكون المصلي متطهرا خافعا رافعا يديه بالنكس  
 كل ردا على الميت في الرابعة ان كان متوكل عليه ان كان منافقا ويدعو  
 السضعين ان كان مستغفرا وان كان يحشم مع من يتولى ان جهل  
 حاله وفي التطفل اللهم اجعل لنا ولابويه فرطا ويقف موقفه حتى  
 فع الجنازة والصلوة في المواضع للعادة وتكره الصلوة في المواضع للعادة  
 وتكره الصلوة على الجنازة الواحدة مرتين واحكامها اربعة الاول من ادرك  
 بعض التكبيرات ثم ما بقى وكلاء وان سجدت يجوز الجنازة ولو على القبر

تأويل يصلى على الميت على قبره يوم ما دليته **سنة** يصلى على  
 هذه في كل وقت ما لم يتفق وقت محاضرة **الشيخ** لو حضرت جماعة في ان يشهد  
 تخير في الاتمام على الاثني ولا استئناف على التائب وابتداء الصلوة  
 عليها **واما** المندوبات فمنها صلوة الاستغفار وهي مفقودة مع الحد  
 والكيفية كصلوة العيد بين والقنوت بسؤال الرحمن وتوهم المباشرة  
 ذلك الادعية المأثورة ومرستها صوم الناس ثلثا والمخرج في ان  
 لانه وان يكون الاثني واجبة ولا يصح رها حفاة على مكينة وقارة  
 منى ١٢ اشيوخ ولاطفال والعجايز من المسلمين خاصة ولا غيرهم لا  
 طفال ولا متهات ويصلى جماعة وغويلا امام الرداء واستقبال القبلة  
 مكبرا مائة رافعا صوتا والى اليمن مستجما والى اليسار مهبطا ومنفبا  
 والناس حاضرا او يتابعه الناس والخطبة بعد الصلوة وللبالوعة  
 في الدعاء والعاودة ان تأخرت الا جازة ومنها نافلة متطهر مضا  
 د وفي شهر الرديات استجاب الف ركعة براءة على المنيعة في كل  
 ليلة عشرون ركعة بعد المغرب ثمان ركعات وبعد العشاء ثمان  
 ركعة وفي عشرة اواخر كل ليلة تليقون في ليالي الا فرادى في كل ليلة مائة  
 مضطرة الى مائة وفي رواية يقتصر على المائة ويصلى في الجمع اربعون  
 بصلوات على وجهه وفاضلهم عليهم السلام وعشرون في اخرهم يصلى على  
 او في عشيتها عشرون بصلوة فاضلهم ومنها بصلوة ليلة الفطر وهي ركعتان  
 في الاول ثم بالحمد وبالاخلاص الف مرة وفي التائب بالحمد والاعلاص  
 مرة ومنها صلات يوم العديروم في قبل الزوال بصف ساقطة ومنها صلات ليلة



التصف من سجدة اربع ركعات ومنها صلي للركعة المبعث ويومها وكيفية  
 ذلك ويقال فيه وبعد مذكورة في كتب مخصوصة وكذا سائر النوافل فليطلب  
**في** **مفصل الثالث** في التوليع وهي خمسة الاول في الخلل الواقع في القبلة  
 واما عن عمد او سهوا او نسيان اما لو دبر في الخل معه بواجب البطلان ولو نسي  
 كان او جهل او كيفة ولو كان جاهلا بعد سجدة بالاختلاف فان لم يحل  
 عند رقبته ما ذكره تبطل لو فعل ما يجب تركه وتبطل القبلة في التوليع  
 للغصوبة والتجسس والموضع للغصوب والتجسس على الموضع المحرم  
 العلم لا مع الجمل بالغصوبة والغلبة **املا** فان كان عن ذكره  
 باقيا ان به وان كان دخل في اخر اعماد كمن اقبل بالقيام حتى نوى او بالثبته  
 حتى اقع او بالاحتجاج حتى فزا او بالركوع حتى سجد او بالشدتين حتى ترك  
 وقبل ان كان في الاخيرين من التلويح اسقط التلويح والى بالقيام وسجد  
 لو زاد ركوعا او سجدة بن عمد او سهوا ولو نقص من عدد الصلوات ثم  
 ذكر اتم ما نقص ولو نكلم على الامثلة وسجد لو استدبر القبلة وان كان  
 التسهو من غير ترك فنه ما لا يوجب نكرا ومنه ما يقتصر على التدارك  
 ومنه ما يوجب التدارك مع سجود التسهو وكذا في من خالف الفراءة او كره  
 او الاختلاف لا تذكر في الركوع او الثبته فيه او دفع التمر منه او التلويح  
 في الرفع او الذكر في السجود او التجويع على الاعضاء السبعة والطلاب فيه لرفع  
 منه او الثبته في الرفع من الاول او الثبته فيه في المحلوس للثبته  
 الثاني من ذكراته لم يقرأ وهو في السجود في سجودا عارضا او غيرها  
 من ذكر قبل السجود انه لم يركع قام فركع وكان من ترك السجود او التلويح

وذكر

وذكر قبل ركوعه فتدرك ومن ترك ركعة لم يركع على التلويح  
 بعد ان سلم قضاها **الثاني** من ترك ركعة بعد الركوع اتمه لم يتشهد ولا  
 ترك سجدة واحدة فيصير ذلك بعد التسليم وسجد للتسهو **الثالث**  
 من شئت في عدد التلويح او التلويح اعدوا كذا من لم يدرك من  
 اوله يحصل له ولين من الرباعية ولو شئت في فعل فان كان في  
 موضعه التي به وان لم ولو ذكراته كان قد فعله استأنف صلوة  
 ان كان ركنا وقبل في الركوع اذا ذكر وهو ركع ارسل نفسه ومنهم  
 من خففه بالخيرتين والاشبه البطلان ولو لم يرفع ترأسه و  
 لو كان بعد انتقاله مفرقة صلوته ركنا كان او غير فان حصل  
 الاولين من الرباعية عدا او شئت في التلويح فان لم يركع عدا  
 انفسا واما الاختلافان فصور اربع ان يشك بين الاثنين والثلاث  
 او بين الثلاث والاربع او بين الاثنين والاربع او بين الاثنين والثلاث  
 والاربع ففي كل بني على كالتروية ثم ما بقي ثم يجتهد بركعتين جالسا  
 بركعة في ثمان على الرواية وفي الثاني كذا وفي الثالث بركعتين من قيام و  
 في الرابع بركعتين من قيام ثم تركعتين من جلوس كل ذلك بعد التسليم ولا  
 سجد على من كثر سهو ولا على من سجد في سهو ولا على المأموم ولا على  
 الامام اذا حفظ عليه من خلفه ولو سجد في السجدة تجزئ في السجدة وسجد في  
 السجدة على من كثر سهايا من شئت بين الاربع والاربع وسجد في السجدة  
 الركعات وقيل لكل زيادة او نقصان في السجدة في موضع القيام والقيام في  
 موضع السجود وما بعد التسليم على التلويح وعقبها تسجد عفيفا وسلم



ولا يجب فيها ذكر في رواية مجمل في إسناده عن أبي عبد الله أنه يقول فيهما  
 وما لله عز وجل والحمد لله وسبحه من غير أن يقول فيهما بسم الله وبالله والسلام  
 عليها البعد ورحمة الله وبركاته وكفى رفع منسك ما من عن التسليم في إجماع  
**الشيخ في المنع** أن يخل بالصلوة عند أو سها أو قلته بنوم أو سكر مع بلوغه وعقله  
 وإسلامه وجب القضاء عما استثنى من الصلوة مع الإجماع والسنة للوقت  
 لأن يدرك الطهارة والقلوب ولو ركع في القضاء الغائب لعدم ما يقهر  
 به تردد حوطه لقضاء وتنبه الفوائت ككواخر الغائبة على الحاضر و  
 في وجوب ترتيب الفوائت على الحاضر تردد في التبعيض لا يستحب لو قدم في غير  
 على الغائبة في سعة الوقت ذكرها أعاد ولا يعيد لو سها ويعيد عن الحاضر  
 إلى الغائبة لو ذكر بعد التلبس ولو تلبس بناقله ثم ذكر فريضة بطلها وإلا  
 سأنف الفريضة ويقضي ما فات سفر قصر ولو كان حاضرا وما كان حاضرا  
 ولو كان مسافرا ويقضي له ثم يرد زمانه من فاتته فريضة من يوم  
 أو لا يعلمها صلى اثنين وثلاثا ويعاد لو فاتته ما لم يحصر قضى حتى  
 يعذب على غطر الوفاء ويستحب قضاء التوافل المروية ولو فاتت بمضطر لا يكره  
 القضاء ويحب الصدقة عن كل ركعة من ركعاته ولو لم يكن في كل يوم  
 بمدة **ثالث** التمايز والتصرف في أطراف الأول في الجماعة مستحب في الفرائض  
 متأكدة في خمس ولا يجب إلا في الجمعة والعيد من مع الشريعة ولا يجب في  
 النافلة عما استثنى ويدبر على المأموم والركعة يادركه ركعا على تردد  
 وأقل ما تنعقد بأمام ولو تم ولا تنقص بين الإمام والمأموم ما ينعم  
 للشهادة وكذا بين الصفوف ويجوز في المرأة ولا يات من هذا على من

مجموع

يعتد به كالأبنياء على بر وأبناؤه وبنو عمارة ويجوز أن يكونوا كالمعتز من غير  
 أن يكونوا كالمأمومين على منعه ولا يباعدون المأموم بما يخرج عن الجماعة  
 إلا مع اتصال الصفوف ويكون القراءة خلف الإمام في الجماعة على  
 أن يقرأ في الجهر فيلزم سماعه ولو لم يسمع فله ويجب منعه ولا  
 مأم فلو رفع الرأس قبل نسيبها عاد ولو كان عامدا استمر ولا يقف فواته  
 ولا بد من نية الإتيان ولو صلى اثنا عشر ركعة وحده لم يملك شيئا  
 أعاد ولو قال كنت أماما لم يعاد ولا ينزط تساوي الفريضة ويقدر  
 المضرض بمنزلة وبالمنقل والمنقل بمنزلة وبالغرض وبسبب أن يقف لو وجد  
 عن يمين الإمام وجماعة خلفه ولا ينفذ العار من أمام المرأة بل يجلس معهم  
 بل يركب كنيته ولو امت المرأة للنساء وفيمن معها صفوا ولو امت الرجل  
 قف خلفه ولو كانت واحدة ويستحب أن يعيد المنفرد صلى له إذا وجد  
 جماعة أما ما أومأ وما وان يحضر بالصف الأول الفضلاء وان يبعث  
 المأموم حتى يركع الإمام من سفر بالقراءة وان يكون القيام إلى الصلوة  
 إذا قبل قد قامت الصلوة ويحب أن يقف المأموم بعد الإمام مع العدة  
 وان يصلي نافلة بعد الصلاة **الحرف** أي بعينه الإمام لعقله وإيمانه  
 والعدالة وطهارة المولد والبلوغ على لا ظهر ولا يوم القاعد القائم ولا  
 لا يمتلئ القاري فلا الموقف للسان بالتسليم كالأمرأة ذكر أو لا بعينه  
 وصاحب السجدة والمنزل وكلامه أولى من غيره وكذا الهاشمي وإن اشاع  
 الإمامة قدم من يجتاز للمأموم وان احتلفوا قدم كالأمرأة فلا يقرأ ولا  
 قدم هجرة فالأولى كلاهما ويستحب للإمام أن يسبح من خلفه الشا



وبين كل واحد من قدم من ينوب ولومان وانهم عليه قد تم من يتم  
 بهم ويحكم ان بانهم يحضرون بالسافر والمتطهر باليتم وان يستاب  
 للسبوق وان يوم الاجدوم والابرص والمحدود بعد ثوبته ولا غلف  
 ومن يحكه هذه المأثوم والاهل في بالهاجرين **الثالث** في الاحكام  
 ومسائل تسع الاولى لو علم فسوق الامام لو كفره او حدثه بعد الصلوة  
 لم يعد ولو كان عالما قبل الصلوة اعاد الثانية اذا كان الاحكام في محرم  
 اذا خاف من فوت الركعة عند دخوله فركع جانبا ان يحشى ركعتين لمحقق  
 الثالثة انما كان الامام في محراب داخل لم تنفع صلوة من الى جانبه  
 في الصف الاول الرابعة اذا شيع في ثالثة فاحرم الامام فعلها  
 ان خشي الفوات ولو كان تقلبته الى الثقل وانهم ركعتين استجابا  
 ولو كان امام الاصل فطعها واستأنف معه ولو كان من لا يفتد  
 به استمر على حاله الخامسة ما يدركه الامام موم يكون اول صلوة  
 فذا سلم الامام انهم قوموا في السادسة اذا دركه بعد انقضاء الركعة  
 كبر وسجد معه فذا سلم الامام استقبل هو صلوة وكبروا وادركه بعد  
 السجود والسادس يجوز ان يسلم قبل الامام مع العذر او بنية الاقرار  
 الثامنة التساوي يقف من وراء الرجال فلو جاء الرجال تاخرن وجها  
 اذا لم يكن لهم موقف امامهم انما سجدوا استيب السبوق فانهت  
 صلوة المأمومين او ما اليهم ليستلمون ثم بانهم تحتجب ان تكون  
 المساجد مكشوفة الرؤس والبضاة على الجوانب والمناذرة على  
 هابطها وان يقدم الداخل عيها ويخرج بلسان وينعاهد نعله

ويدعو اذا خلا وينعاهد نظره ويدعو اذا خلا وخارجها وكفها او  
 الاسراع فيها واعادة ما استلهم ويجوز نقص السجود خاصة  
 واستعمال الله في غيره من المساجد يحرم رخصتها ونقصها بالصورة  
 وان يوجد منها الى غيره من طريق او ملكا ويجوز لواحد من خلاها  
 من الزيادة غسلها فيها وانخرج بمصاها منها ويجوز لو نزع ويكفي  
 فعلها وان يترك او يجعل خارجها او يخلع او يجعل طرفا ويكفي فيها  
 البسج وان شئ وتمكين المجانين ونقاد الاحكام وتعرف الصلوات فاقامه  
 لحدود ولتأدي الشرع وفعل الصائغ والثوم ودخولها في القم الزجر  
 الثوم او البصل وكشف العورة وفعل القبل والبصاق فاذا فعل سجد با  
 التراب اربع في صلوة لكوف وهي مقصورة سفر وحضر جماعة وفرا  
 دعوا اذا صليت جماعة والعذر في خلا فجملة القبلة ولا يؤمن بموعد  
 ويمكن ان يعاوم بعض ويصلي مع الامام الباقيون شهرها رديا  
 لعلهم عصى في عبد الله قال يصلي الامام بالاولى ركعة ويقوم في الثانية  
 حتى يتوابع ثم ثاني الاخرى فيصلي بهم ركعة ثم يجلس ويبطل التشهد حتى  
 يتم من خلفه ثم يسلم بهم وفي العرب يصلي بالاولى ركعة ويقف في الثانية  
 حتى يتوابع ثاني الاخرى فيصلي بهم ركعتين ويجلس عقيب ثالث حتى يتم  
 من خلفه ثم يسلم بهم وهل يجب اخذ السلاح فيه نردوا شبهة الوعد  
 مالم يمنع احد واجبات الفرمز وهذا مسائل الاولى او استلهم حال الى  
 المساندة فالصلوة بحسب الامكان واقفا او ماشيا او راكبا وسجد على  
 فربوس مرجع والاموم ما يستقبل القبلة ما عكس والامم كية الامام ولعله



والتاجر فلا يجبر اليه بل هو كراثة وضابطه ان لا يقيم في بلد عشرة ايام ولو اقام  
في بلد اربع ايام فله ان يقيم في بلد اخرى عشرة ايام قبل ان يقرر حله من قبله او يتم له اربعة ايام  
من شهر رمضان على رواية الخامسة ان يتوهمى حد من بلد الذي يخرج منه  
او ينفى اذانه ينقص في حله من يومه وكره في العود من السفر على الاصل  
واما القصر فهو من جنس الا في احد المواطن الا اربعة مكر والمدنية وجامع الكو  
منها كما اثرنا في حق قصر الصلاة والالتزام افضل وقيل من قصر اربعة مكر  
فمسيح ولم يرد الرجوع ليومته بخير في القصر والالتزام ولم يثبت ولو اتم الله  
للقصر عند العاد ولو كان جاهلا لم يعد والناس لم يجد في الوقت لا مع  
خروجه ولو دخل وقت الصلاة فاسافر الوقت باق فصر على الاصل وكذا  
لو دخل من سفر اتم مع بقا الوقت ولو فاتت اعز حال الغوان لا حال  
للجرب واذا انقضى المسافر الاقامته في غير بلد عشرة ايام اتم ولو نوى في  
ذلك قصر ولو نوى قصر ما بينه وبين فلا يثبت بوجه اتم ولو صلى واحدة  
ولو نوى الاقامته ثم تبدى لم قصر ما لم يصل على التمام ولو صلى وجبت ان يقصر  
عقب القبلة سبحان الله ولله الحمد ولا اله الا الله والله اكبر ثلثين ثم نوى  
ولو صلى المستخلف المقيم لم يتم واقصر على من لم يسلم منفردا وجميع السفر  
بين الظاهر والهم وبين المغرب والعشاء باذان واحد واقصر ولو نوى  
بعد الزوال ولم يصل في الاوقات فضاها سفر او قصر **سنة** **لو** **من**  
وهو فمان الاول زكاة المال وان كانها اربعة الاول من تحريمه عليه  
وهو كل بالغ وعاقل حر مالم يصب من ثمنه ففنا بلوغه فيحشر  
في الذمب والعصر او جهاها نعم لو نكح جمال الطفل من اليه النظر اخرها اليها



ولو ضمن الولي والتجمل لنفسه كان الرجح له ان كان ملبا وعليه الزكاة  
 ولو لم يكن ملبا فلا دليلا ضمن كلا ركنه والرجح للقيم وفي وجوب الزكاة في عتق  
 الطفل وديان احوطهما الوجوب وقيل تجب في مواشهم وليس بمعتق  
 ولا يجزئ مال المجنون صامتا كان او غيره وقيل حكمه حكم الطفل ولا ركن  
 اصح وبمقتضى معتبر في كلا جناس وكذا التمكن من التصرف فلا يجزئ في مال  
 الغائب اذا لم يكن صاحبه متمكنا منه ولو عاد اعتبر بحول بعد غوبه  
 ولو مضى عليه احوال تركاه لستة اشحابا ولا في الدين وفي رواية لا  
 ان يكون صاحبه هو الذي يؤخره وركن الزكاة المقر من عتق المقتضى ان تركه  
 بحاله حولا ولو اخرج به استحقاقه الزرع فيما تجب في الانعام الثلاثة الابل  
 والبقر والغنم وفي الذهب والمقتضى في الغلظة الاربع المختصة والتجبر  
 والتميز والريمب **واما لا وجب العتق في الفقراء** والساكنين فانه يجرى لاجل  
 فلا يعطى منهم كافر ولا مسلم غير مستحق وفي صرفها الى المستضعفين  
 عدم العارف بذلك اشبهت المنع وكذا في الفطرة ونحوها اطفال المؤمنين  
 ولو اعطى مخالفا فبقدره من مخرج اعدا الثاني العدالة وقد اعتبرها قوم  
 احوط واقصر احردين على مجاباة الكتاب الثالث لا يكون ممن تجب عليه  
 كالابوين وان علوا ولا ولا دوان سفلا والزوجين والمملوكين يعطى في  
 الاقارب الرابع ان لا يكون هاشميا فان ركنه غير قبيلة محمودة عليه  
 ذكوة الهاشمي ولو قصر الخمس عن كفايته جاز ان يقبل الزكاة ولو من غير  
 مشق وقبل لا يتجاوز عن قدر ما يضره من هتك لمواليهم والمسلمين ولا غنم  
 على هاشميين ولا غنم ولا يجزئ في جماعة هاشميين في كل ما ثبت من

كمال  
 ما يكون او يؤذن من مخصص في مال التجارة فكل من مخصص لا يستحق  
 وفي خيل الاثان ولا فتجب في غير ذلك كالبغال والحمير ولو قبض عليه  
 ما يخص به كل جنس فله **انه في الزكاة** والعتق فانه يجرى  
 والشرائط **باعتقاده** في النصب هو في كل احدى عشر من مائة  
 منها مائة وكل واحد شاة فاذا بلغت ستا وعشرين ففيها بنت مائة  
 فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت مائة فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها  
 بنت مائة فاذا بلغت احدى وتسعين ففيها اثنان ثم يفسر في الزكاة  
 شاة حتى تبلغ مائة ومعدى وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين  
 بنت مائة وفي البقر والغنم اثنان ثلثون وفيها ثلث او ثلثون  
 يعوز وفيها اثنان وفي الغنم غير نصب يعوز وفيها ثلثة ثم مائة  
 واحد وعشرين وفيها اثنان ثم مائة واحد وفيها ثلثة  
 فاذا بلغت ثلث مائة واحد وفيها اثنان اشدها ان فيها اربع ثلثة  
 حتى تبلغ اربعة فصاعد ففي كل مائة ثلثة وما نقص فعفو ويجب الف  
 بغير كل واحد من النصب ولا يتعلق بما زاد او قدر من العادة  
 بنسبه ما لا يتعلق به الزكوة من الابل والثقار ومن البقر وقصا  
 ومن الغنم **عقوا** **انه في الشوم** فلا تجب للعقود ولو في بعض حول  
 حول وهو اثنان عشر هذا وان لم يكن ايامه وليس حول الا سنة  
 حول اشغال بعث فيها الحول كافي الا مهان ولو تم ما نقص من الحول  
 في اثنان حول استوفى حوله من حين تمامه ولو ملكه الا ان كان له حوله  
 بانفراده ولو ناله اثنان قبل الحول سقط الوجوب وان فصل الفراء ولو



كان بعد الحول لم ينفذ الرابع ان لا يكون عوامل اما اللواحق في كل  
 الاولي الشاة لئلا خوز في الزكاة اقلها الجذع من الكفا والثنى من الخو  
 تجرى الذكور والذكور بنت الحاضر من التثنية دخلت في الثانية وبنت  
 لبون هي التي دخلت في الثالثة والحقرة هي التي دخلت في الرابعة  
 الجذعة هي التي دخلت في الخامسة والتبع هو التي هو الذي يستكمل  
 ستة ويدخل في الثانية والمستتر هي التي تدخل في الثالثة ولا يؤخذ في ولا  
 الرخصة ولا الهمة ولا ذات العوار ولا تعد الا كوله ولا قبل القربا الثانية  
 من وجب عليه من مزاد بل وليست عنده وعند اعلى من هم فيها  
 وانما شابين وعشرين درهما ولو كان عند الكادون دفعها واخر شا  
 شابين وعشرين درهما ويجزى من اللبون المذكور من بنت المني خرمع  
 منها من غير جبر ويجوز ان يدفع عما تحت النصاب من الانعام وغيرها  
 من غير الجبر بالقيمة السوية والجبر فضل ويناك في النعم الثالثة اذا  
 كان النعم من ماله يكلف من جبر ويجوز ان يدفع من غير غنم البلد ولو كان  
 ادون الرابعة لا يجمع بين التفرق في الملك ولا يفرق بين مجتمع فيه ولا اعقد  
 بالخط **لقول في زكاة** **لحمه** ويشترط في الوجوب النصاب الحول  
 لهما منقوشين بسكة المعاملة وفي قدر النصاب الاول من الذهب  
 بنان اشهرها عشرة دينار ففيها عشرة دراهم ثم كلما زاد درهم فيها  
 قيراطان وليس فيما نقص عن اربعة زكاة من نصاب الفضة الاول مائة  
 درهم ففيها خمس دراهم ثم كلما زاد البعين ففيها درهم وليس فيما نقص  
 عن اربعين زكاة والدرهم عشرة دراهم والذوق ثمان حبات من ماء

حبات اشهرها يكون قدر عشرة سبعة متاقل ولا زكاة في تسليط ولا في  
 الحول وزكوة اعدته ولو قصد بالتسليط الفراق قبل الحول لم يجز  
 وان كان بعد الحول لم يقصد من خلف لعل بالرفقة قدر النصاب في ذلك  
 السنة وحل عليها الحول وجبت عليه زكاة فيها لو كان شاهدا ولم  
 ينجب عليه لو كان غائبا ولا يجزى الجبر بل ينسب **لقول في**  
 الغلات لا تجب الزكاة في ثبوت من الغلات الاربع حتى تبلغ نصابها  
 خمسة اوسق وكل وسق ستون صاعا ويكون بالعرف الفين وسعا  
 رطل ولا تقدر فيما زاد بل تجب فيه فان قل وتعلو به الزكاة عند ثبوت  
 خضر او شعير او زبيا او شعير او ثمر او قبل اذا احمر من القمح او اصفر  
 وانقص من حرم ووقت الاخراج اذا صفت الغلة وجعت الثمرة ولا تجب في  
 الغلات الا اذا تمت في الملك لا ما يباع حيا او يستوهب وما يفتى بها  
 او غديا وبغلا ففيه العشر وما يفتى بالتواضع والتواضع ففيه نصف العشر  
 ولو جمع كل امران حكم في غلب لولا تساويا اخذ من نصف العشر ومنه  
 نصفه الا من نصف العشر والزكاة بعد المكونة لقول فيما يستحب فيه زكاة  
 يشترط مال التجارة الحول وان يعطى بئرا من المال او بزيادة في العمل  
 كله وان يكون قيمة نصابا فصاعدا فيخرج الزكاة عن قيمته درهم و  
 دنانير ويشترط في الخيل حول الحول والسوم وكودها اثنان اخرج  
 من العقيق ديناران وعن البرذون دينار واحد وما يخرج من الارض  
 ما يفتى فيه الزكاة حكم حكم الاجناس اربعة في اعتبار السوم وقدر  
 الذهب وكسرة الذهب **زكاة** **الثالث** في وقت الوجوب اهل الثاني عشرة

البيع الحاصل بالطلب الزكاة في قدره  
 كل ما يباع بالطلب الزكاة في قدره  
 والذوق ثمان حبات من ماء

والسنة العشرية من المال في قدره  
 على ما في السنة العشرية من المال في قدره  
 وفيما لا يباع بالطلب الزكاة في قدره



يجب الزكاة ويعتبر شرطها الوجوب في كل وقت وعند الوجوب يتعين دفع الواجب ولا يجوز  
 تأخير الألف عذر كاستحقاقه وشبهه وقبله وأعمالها جازية تأخيرها مشروطة أو شبهة  
 ولا يشترط جواز التأخير مشروطة بالعذر فلا يتقدم بغيره ولا ولو أخر مع امكان  
 التسليم ضمن ولا يجوز تأخيرها قبل وقت الوجوب على أصل الروايتين ويجوز  
 دفعها إلى المستحق فرما واشتبهت ذلك عليه من الزكاة ان تحقق الوجوب ففي  
 التأخير على مقرر الاستحقاق ولو لغيره حال المستحق استأنف المالك لأخرجه وله  
 عدم الاستحقاق في بلد قدامه ولا يضمن لو تلفت بضمن له قبله مع وجوده و  
 التبرع معتبر في إخراجها وغرلها **ثلاثون الرابع** في المستحق والتعريف الإضافي والزيادة  
 صاف وللواحق اما الإضافي فثمانية الفقراء والمساكين وقد خالف في بينهما  
 أسوأ حال ولا تفرقة بينهما في تخفيفه والضابط من لا يملك ثمنه سنة له ولها له  
 ولا يمنع لو ملك الدار والخدم وكذا من في يده ما يتجشش به ويخرج عن استيفاء  
 الكفاية ولو كان سبعا درهم ويمنع من ينفق الكفاية ولو ملك خمسين درهما  
 وكذا يمنع ذو الصلعة إذ نفقت بجاحته ولو دفعها للمالك بعد الاستيفاء فإن  
 الأخذ غير مستحق استحقاقا فأن تغتفر ولا يمان على الدفع ولعاملون وهم  
 جباة الصدقة والمؤتمرون الذين يستمالون إلى الجهاد بالأسلحة في الصدقة  
 وإن كانوا أكثارا وفي الله قاب وهم الكاتبون والعبيد الذين تحت الشدة ومن  
 عليه كفارة ولم يجد ما يعتق به ولو لم يوجد مستحق جاز ابتداء العبد ويقع  
 في الغار من يوم المدينون في غير العصبية دون من فرغ من الحجية ولو جهل  
 من قبل يمنع وقبل كفو الأثمة ويجوز مفاضلة المستحق بدين في ذمته وكذا  
 لو كان الدين على من يجب الا اتفاق عليه جاز القضا وعنه حيا وميتا وفي

وقوله صلى الله عليه وسلم صدقة الفاعل وقيل يخصص بها أولي السبل وهو قوله  
 للنقض به ولو كان عتق نفسه والضيف ولو كان محرم  
 وهو كل ما كان سفرهما معتبر منعوا وأما الأوصاف للمعتبر والفقراء  
 والمساكين فابعد الأول الإيمان فله يعطى منهم كافر ولا مسلم  
 عبيته وفي صرفها إلى المستضعف مع عدم العارفة تدون شبه  
 المنع وكذا في الفطرة ويعطى أطفال المؤمنين ولو أعطى مخالف  
 فبغير ثم استبرأ عما دلت في العدل له وقد اعتبرها قوم وهذا هو  
 وقدر آخرون على مجانبته الكبار الثالث ألا يكون من تجب عليه نفقة  
 كالأبوين وابن عموه والأولاد وان سفلوا والزوجة والمملوك وتعي  
 باني لا قارب الرابع ألا يكون هاشميا فإن زكوه غير مكره محرم عليه  
 زكوة غير قلمه عزم الهاشمي وقيل لو فصر أخمس عن كفايته جاز أن يقبل  
 الزكاة ولو من غير الهاشمي وقيل لا يجاوز قدر الضرورة وقيل له لهم والند  
 وبها لا تحرم الهاشمي ولا غيره والدين يحرم عليهم الوجبة ولو عبد المطلب أما  
 بقوا حق فليأخذوا كذا في يجب دفع الزكاة إلى الإمام إذا طلبها لا يقبل قول  
 للمالك لو ادعى لا يخرج ولو بادر بالمالك بأخراجها جزائفة ويحبب دفعها  
 إلى الإمام ابتداء ومع دفعه إلى الفقير المأمون من الإمامية لأنه أبلغ  
 فقرا الثانية يجوز أن يخصص بالزكاة أحد الأصناف واحد من عتق نفسها  
 على الأصناف أفضل وإذا فوضها إلى إمام أو فقير لم يرت زكاة للمالك ولو  
 تلفت الثالثة لو لم يوجد مستحق استحب عز لها فلا يصاه بها الزكاة  
 إذا مات العبد المبتاع بمال الزكاة وكذا ما رت له ورثته رباب الزكاة  
 فيه وجه آخر وهو جوازها من قبل ما تعطى الفقير ما يجب في النصاب



الأول وفي ما يجب في ثمانية وثلاثين ولا أحد لا أكثر فيه الصدقة ما أفت  
 على السادسة بكون أن يملك ما يخرج في نقد فترهنا ولا بأس بكونه  
 بغيره أو بغيره الشايع إذا قبض الإمام أو الفقير الصدقة فله في حيا  
 استجابا على الأخر الثامنة يسقط مع غيبة الإمام منهم السعاة والمؤلفة  
 قبل بسطهم رسم السبيل وعلى ما قلناه لا يسقط التاسعة ينبغي أن يعطى  
 زكاة الذمب والفضة أهل المسكن وزكاة لحم أهل الجبل والنومل إلى الموا  
 حث بها إلى من يستحق من قبولها **فصل في زكاة الفحل** وأركانها أربعة  
 الأول من يجزى بها عليه أنما يجب على البالغ العاقل الحر المصلي بخرجهما عن نفسه  
 وعيالهم من مسلم وكافر حر وعبد ومغبر وكبير ولوعال تبرعا ونهض النية في آدا  
 ثها ونقد من الكافر لو أسلم وهذه الشروط تعتبر عند هلال شوال في الإسلام  
 الكافر وبلغ الصبي أو أفاق الجنون أو ملك الفقير المقدر للعتق قبل الحلال  
 له وحب الزكاة ولو كان بعده لم يجبه كذا لو ولد له أو ملك عبد أو نسبه  
 لو كان ذلك ما بين الهلال وطلوع العيد وللفقير مندوب آخر جهرا عن نفسه  
 وعن عياله وإن قبلها ومع الحاجة بدبر على عيالها ما كان يتصدق به على  
 أم الثاني في جنسها وقد ذكرنا في آخرها ما كان فوناغا البكا الحظرة والنسج  
 ونحوها الرديب والبرز والقص واللبن وأفضل ما يخرج التمر ثم الزبد والبن  
 ما يغلب على قوت بلده وهي من جميع الأصناف صاع وهو نحرارة طائفة  
 قيم قوم بالمدنى ولا نقد يرضى عوضا الواجب بل يرجع إلى قيمة السوقة  
 الثاني في وقتها ويجب عند هلال شوال ويتصدق عند صلوة العيد

ويجوز نقد بمها في شهر رمضان ولو من أقله ولا يجوز تأخيرها عن  
 العيد إلا عندنا ولا تشارك في صدقة قبل صلوة العيد ومن العبد وبعده  
 صدقة ونيل تحب الفضل وهو واحد وإذا عر للمأخر التسليم بعد ربعين  
 وتلفت ويضمن لو أخرج مكان التسليم ولو لا يجوز نقلها مع درهم  
 ولو نقلها ضمن ويجوز مع عدمه ولا يضمن **فصل في زكاة الفحل** وهو من غنما  
 وهو من الزكاة المال ويجوز أن ينزل المال صاحبها ويصرفها إلى الإمام  
 أو نعمة أفضل ومع النذر إلى فقيرها أو لأما فيه ولا يعطى الفقير أقل من ربع  
 إلا أن يجتمع من لا ينفع لهم ويستحب أن يتصرف بها الفقراء والمجبلين مع الأ  
 مصفاق **فصل في زكاة الفحل** وهو يجب في ضايم دار الحرب والمعادن والنفوس  
 وأرباح التجارة والصاعنة والكنوز وأرضها الذي إذا اشتراها من مسلم  
 لا يملكه بالملك وله بغيره ولا يجب في الكراهة بلع قيمة عشرين ديناراً ولو  
 بغيره **فصل في زكاة الفحل** على رواتبه البرقضى ولا في العوض حتى يبلغ ديناراً ولا في أرباح  
 التجارة إلا فيهما أفضل ومنها من مونة السنة له ولعياله ولا يعتبر في الباقية  
 مقدار فقسيم الخمس سنة فسلم على كاسته ثلثة لأمام وثلاثة لبقاى فقس  
 وأما السبيل فمن يسجد الجسد لمطلب مالاً وفي الاستحقاق من يسجد إليه بالام  
 فيه فولا أن يشبهه لا يستحق فله يجوز أن يحضر به طائفة حق الواحد  
 ثم إذا حوط نسب عليهم ولو متفادنا ولا يحل الخمس إلى غير بلده إلا مع  
 عدم المستحق فيه وبغيره الفقير في اليمن ولا يضمن في ابن السبيل ولا فقير العدالة في  
 اعتبار الأيمان ثم ردت واعتبار أحوط **فصل في زكاة الفحل** وهو ما يجوز



به الامام من الانفال وهو ما ملك من الارض بغيره قال اصلها اهلها او  
 نجول عنها والامر للمان التي ياد اهلها او لم يكن بها اهل ورؤس الجبال  
 ويطون الاودية والاحكام وما يختص به مملوك اهل المحب من العواشي  
 بغيره بخصوبة وميراث من الامارت له وفي انحصار المعاف تبتدئ به  
 ان الناس فيها شرع وقيل اذا قرأ قوم بغيره فقتلهم له والولاية مقصورة  
**ثاني** لا يجوز التصرف فيما يختص به الامام مع وجوده الا مع اذنه وفيها  
 الغيبة لا يملك بالملك كبروا الحق الشيخ المالك **الثالث** يعرف الخمس  
 اليه مع وجوده وله ما يفضل عن كفاية الامان من نصيبهم وعليه الاغنام  
 واغوز ومع غيبته يعرف الى الاضاف الثلثة مستفدة من اقوال ائمة جبار  
 دفعه الى من يهرج اصلهم من الخمس عن كفايتهم على وجه التثنية لا غير  
**كتاب شهر** وهو يستدعي بيان امور **اول** الصوم وهو الكف عن المفطر  
 مع القية ويكفي في شهر رمضان نية القية وفي غيره يقتصر الى التعيين في  
 قلند العين تردد وقتها ليلة ويوم تجد بدوها في شهر رمضان الى ان والحد  
 في القضاء ثم تفوت وقتها للبدوب روايات اصحها مساو ان الواجب قبل يوم  
 تقديم القية شهر رمضان على الهلال بخبر غيبة نية واحدة ويصام يوم الاثنين  
 من شعبان نية التمدد ولو اتفق من رمضان اجزوا لو صام بقية الواجب  
 لم يحر وكذا الورق دنية والتبني قول آخر لو صام بقية الاضمار فان لم يشهد  
 رمضان حر دنية العجوب الميزال الشمس واغرة ولو كان بعد ان وال  
 اصل واجبا وقضاء **الثاني** فيما يجلسه عن الصائم وفيه مقصدان الاول

كتاب شهر

غير

يجب الامسالت عن نعمة الاكل والشرب اتحادا وهو ان يحاج قلة دور  
 على لا يشهد في خساد الصوم يوحى الغلام تردد وان حرم ذكره في الموعود  
 ولا سيما وانصال الغبار الغليظ الى الخلق منع دبا والبقاء حتى لا على  
 الجارية حتى يطع العجز ومعاودة النوم حشا والكذب على الله ورسوله  
 والائمة عليهم السلام والامر بما سمي في الماء وقيل بكثرة وفي السعد وملك  
 تبتدئ به الكس حبة وفي الحقة فولان اشبهما التهم بل مانع والذي يصدق  
 هذا اعتبارا ولا يفسد بمشاكله وتمنع الطعام للحي ورتق الصبر وتطابقها  
 لا ينعدي الى الخلق ولا استنفاع الرجل في الماء والسواك في الصوم مستحب  
 ولو لم يصب بالربوب ويكن مباشرة النساء تقيلا مسا وملاعبة ولا كمال بالسوا  
 وبما فيه مشقة واخراج الدم المصطف ودخول الحمام كذلك ونتم الزيادة  
 وبناك في الزجر ولا حقائق بالجماد قبل الشوب على الجسد وجلوس  
 المرأة في الماء **مقصود** ان في فيما يترتب على ذلك وفيه مسائل **الاول**  
 يجب الكفارة والقضاء بنحو الاكل والشرب والجماع قلة ودبر عولا  
 شهر ولا سيما بالملاءعة والملاءسة وانصال الغبار الغليظ الى الخلق  
 وفي الكذب على الله ورسوله والائمة عليهم السلام والامر بما سمي  
 في الماء فولان اشبهما التهم لا كفارة وفي تعمد البقاء على الجنابة  
 الى يوم الغفر روايات اشبهها الوجوب وكذا الوضوء غير فاعا والحسن في  
 طلع الفجر **الثاني** الكفارة عن رقية او صيام شهرين متتابعين والقضاء  
 من مسكنا وقيل هي من تبة وفي رواية تختص عن الاضمار بالمع  
 كفارة الجمع **الثالث** لا يجب الكفارة في شئ من الصيام من شهر رمضان



و نذر المعين وقضا شهر رمضان بعد الزوال ولا اعتكاف عليه  
**الرابع** من اجبت وتام ما بالليل حتى يطلع الفجر فلا قضاء ولا كفارة  
 ولو نبتة ثم تام ثانيا فعليه القضاء ولو نبتة ثم تام ثالثة قال  
 الشيخان عليه القضاء والكفارة **الخامس** يجب القضاء دون الكفارة  
 في الصور الواجب المتعين بسبعة اشياء فعل المفطر والفجر طالع  
 طائبا بقاء الليل مع القدرة على مراعات الفجر طالع وكذا الوتر  
 قول الخبر بالفجر لظنه كذبهم ويكوشاد فافك كذا لو اخلد اليه في  
 دخول الليل ففطر وبان كذبه مع القدرة على المراعات ولا فطر بالظن  
 لو همة دخول الليل ولو غلب على ظنه دخول الليل لم يقصر وتعد  
 القى ولو درعه لم يقصر وايصال الماء الى الخلق منع بالاشارة  
 وفي الجواب القضاء بالحقة قولان اشبههما انه لا قضاء ولا  
 من نظر الى المرأة فامسى **السادس** يتكرر الكفارة بتكرار الوطى مع الكفارة  
 بام وهل يتكرر بتكرار الوطى في اليوم الواحد قيل نعم ولا شبه انها  
 لا يتكرر ويكرر لئلا يذنبها ولو طاعتها كان على كل واحد منهما كفارة  
 ويقتر **الثالث** من بيع الصوم منه ويعتبر في الرجل العقل والاسلام  
 وكذا في المرأة مع اعتبار الخلق من الحيض والنفس ولا يصح من الكفا  
 فزوان وجب عليه ولا من الجنون والمجنون عليه ولو سقت منه  
 البتة على الاشبه ولا من المجانين والنفساء ولو صادف ذلك احدى  
 جزء من النهار واخر جزء منه ويصح من الصبي المميز ومن السفاهة  
 مع فعل ما يجب عليها من الاعتكاف والى ويصح من المسافر في النذر

يتمتع في وقت الاستبراء بالليل ولو غلب على ظنه دخول الليل لم يقصر وتعد القى ولو درعه لم يقصر وايصال الماء الى الخلق منع بالاشارة

من افطر لا يستقله من فرائضه وان عاد  
 في وقت الاستبراء بالليل ولو غلب على ظنه دخول الليل لم يقصر وتعد القى ولو درعه لم يقصر وايصال الماء الى الخلق منع بالاشارة

المعينة

المعين المستحاضة وحضر على قول مشهور وفي ثلاثة ايام  
 لهم المنفعة وفي بد البدنة لمن افاض من عرفات قبل الغروب على  
 ولا يصح في واجب غير ذلك على الاظهر الا ان يكون سفره اكثر من  
 حفر او يعجزه الاقامة عشرة والصبي المتميز يؤخذ بالواحد بسبع  
 مئين استجابا مع الطاعة ويلزم به عند البلوغ ولا يصح من  
 يصح مع التضرع به ويصح لو لم يتضرع به يرجع في ذلك الى ما يجد  
 من نفسه **الرابع** في اقسام وهي اربعة واجب وتندب ومكروه  
 ومختوم والواجب ستة شهر رمضان والكفارة ودم للشفة  
 النذر وما معناه ولا اعتكاف على وجهه وقضاء الواجب المعين اما  
 شهر رمضان في نظر في علامة وشروطه واحكامه **الاول** في  
 علاماته وهي تقسما رتبة الثلاثين راءه وجب عليه صومه  
 الفرد بالردية ولو عوى متاجعا او مفتحي من شعبان فليتبوا ما  
 وجب الصور عامتا ولو لم يتفق ذلك قبل يقبل قول الواحد احتياط  
 للصوم خاصة وقبل لا يقبل مع الصبي الا خمسونا واثنان من خا  
 ربع البلد وقبل يقبل متاهذين كيف كان وهو شهر ولا اعتبار  
 بالجدول ولا بالعدد ولا بالغيوبة بعد الشفق ولا بالخطوب  
 ولا بعد خمسة ايام من هلال سنة للامة وفي العمل به وفيه قبل  
 الزوال شدة ومن كان بحيث لا يعلم الاهله توحي صام مشهور فان  
 استمر بشتباه اجزاء وكان صادقا وكان بعد ولو كان قبله امرا  
 نف ووقت الامساك طلوع الفجر الثاني فجعل لكل والشرب حتى







العيدين وايام التشريفين كان معنى وقيل القاتل في اشهر الحرم  
 يصوم شهرين منها وان دخل فيهما العيد وايام التشريف لم يفته وانه  
 والشهيرة مغموم المنع وهو يوم آخر شعبان بنسبة الغرض ونذر الوافدة  
 والوصال وهو ان يجعل عشاءه سهون وهو يوم الواجب سفره للستر  
**الفصل في الواجبات وهي مسائل الاولى** المريض يلزمه الا فطره  
 من قضره ولو تكلفه لم يجره **الثانية** المسافر يلزمه الا فطره ولو  
 صام عالما بوجوبه فضاء ولو كان جاهلا لم يقض **الثالثة** ان  
 المعبر في قصر الصلوة معتبر في قصر الصوم فثبت النية وقيل للشرع  
 خروجه قبل الزوال وقيل بقصره ولو خرج قبل الغروب وعلى التقديرين  
 بان لا يفطر الا حيث يتوارى جدران البلد الذي يخرج منه ويحكي  
 اذانه **الرابعة** الشج والشجرة اذا عجز ان تصدق عن كل يوم بمدة من  
 طعام وقيل لا تجب عليهما مع العجز ويتصدقن مع الشجرة  
 العطاء شيفطر ويتصدق عن كل يوم بمدة ثم ان يبرء ففيها  
 ملأه القرب وللرضعة القليلة اللبن لهما الا فطرا ويتصدقان  
 لكل يوم بمدة ويقضيان **الخامسة** لا يجب صوم النافلة بالشرع  
 فيه ويكره فطانه بعد الزوال **السادسة** كل ما يشترط فيه التمتع  
 اذا فطره عذر يفي فان افطره عذرا استأنف الاثنتي عشرة موضع  
 من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام شهرا ومن الثاني  
 ومن وجب عليه صوم شهرين فصام خمسة عشر يوما في تلك الايام  
 عن هدي التمتع اذا صام يومين وكان الثالث العذر اطره وانما

هذا هو الصحيح في وجوب الفطر  
 في كل يوم من الايام التي  
 فيها وجب الصوم من غير  
 عذر ولا عذر في كل يوم  
 من الايام التي فيها وجب  
 الصوم من غير عذر ولا عذر

بعد ايام التشريف ان كان بمنى ولا يبنى لو كان الفاضل غيره  
**الاعتكاف** والكلام في شروطه واقسامه واحكامه اما **الاعتكاف**  
 فانه النية والقوم فلا يقع الا في زمان يقع صومه بمنى  
 والعدد وهو ثلثة ايام ولكان وهو كل مسجد جامع وقيل لا  
 يقع الا في احد المساجد الاربعة مكة والمدينة وجامع الكوفة  
 والبرج ولا قامة في موضع الاعتكاف فلو خرج اجله لا يفرضه  
 طاعة مثل التمتع الجنان للؤمن او عبادة مريد او اقامة شهادة  
 ولا يجلس لو خرج ولا يجلس تحت الفضل ولا يصلي خارج المسجد  
 الا بمكة **ومن اقسامه** فلو واجب ونذر فلو اجبان ما وجب بغيره  
 وشبهه وهو يلزم بالشرع والمندوب ما يتبع فيه ولا يبرأ بالشرع  
 فاذا مضى يومان ففي وجوب الثالث قولان المروي انه يجب قبل  
 لو اعتكف ثلث فهو باختيار في الزيادة فان اعتكف يومين اخرج  
 وجب **الثالث** **وقال** احكامه فسليل **الفصل** يستحب الاعتكاف اثنتي عشرة  
 كالحرم فان شرطه جازله الرجوع ولم يجب القضاء ولو لم يشترط  
 ثم مضى يومان وجب الاقام على الرواية ولو عجز عن عامر فخرج  
 فذا زال وجب القضاء **الثانية** يحرم على المعتكف الاستماع بالنار  
 والبيع والشراء وشتم الطيب وقبل يحرم عليه ما يحرم على المحرم ولو لم  
**الثالثة** يفسد الاعتكاف ما يفسد الصوم ويجب الكفارة بالجماع  
 فيه مثل كفارة شهر رمضان ليلة او نهارا ولو كان في شهر رمضان  
 نهارا لم منه كفارة وان ولو كان بغير الجماع مما وجب الكفارة  
 في شهر رمضان فان وجب النذر المعين لم منه الكفارة وان لم



يكن معناه او كان مبرعا فقد اطلق الشجران لزوم الكفارة ولو خلا  
 ذلك بالنات كان ابو محمد ههنا **كتاب الحج** والتطهر في المقدمات  
 والمقاصد المقدمة من اول الحج اسم لجموع المناسك المؤداة  
 في المشاعر المخصوصة وهو فرض على المستطيع من الرجال والنساء  
 ونحوهم ويجب باصل الشرع سرة وجوبا مضيقا وقد يجب بالآثار  
 وشبهه وبالاستحباب والافساد وبسبب فقدان الشرايط كالنقص  
 والملوك مع اذن مولاه المقدمة الثاني في شرايط حجة الاسلام  
 سنة البلوغ والعقل والحرية والراية والراحة والتمكن من المسير  
 خلفه القيمة وسكان الركوب وتحلية السبب فلا يجب على الصبي  
 ولا على المجنون ويصح الاحرام من الصبي المميز وبالصبي غير المميز  
 وكذا يصح من المجنون ولو حج بهما الولي لم يجزهما عن الفرض ويصح  
 الحج من العبد مع اذن المولى لكن لا يجزئه عن الفرض الا ان يذره  
 احد الواقفين معتقا وكذا الصبي والمجنون ومن لا راحة له ولا  
 زاد لوج كان ندبا وبعبء لو استطاع ولو بدل له الزاد والراحة  
 صار مستطيعا ولو حج به بعض اخوانه اجزاء عن الفرض ولا بد من  
 الفاضل عن الزاد والراحة ما يموت به عياله حتى يرجع ولو استطاع  
 فيه كبر او مرضا وعدو في وجوب الاستنابة فولا المولى  
 انه يستنب و لو زال العذر ج ثانيا ولو مات مع العذر اجزأته  
 النيابة في اشراط الرجوع الى صفة او بضاعة فكلان  
 انه لا يشترط ولا يشترط في المرأة وجده محرم وبكفي من السلامة  
 ومع الشرايط لوج ما شيا او في نفقة غيره اجزاء واج ما شيا

اذالم يضعفه عن العبادة واذا استفرجها هل مات ففرضه  
 من اصل تركه ولو لم يخلف سوا امرت قضى عنه من اقرب  
 الاماكن وقبل من يلد مع السعة ومن وجب عليه الحج لا يحل  
 تطوعا ولا في المرأة ندبا الا باذن زوجها ولا يشترط  
 اذنه في الوجوب وكذا في العدة الرجعية **مسائل** الاولى  
 اذا نذر غير حجة الاسلام لم يستأخر ولا ولو نذر رجعا مطلقا  
 قبل يجزئ ان يتبين النذر من حجة الاسلام ولا تجزئ حجة  
 الاسلام عن النذر وقبل لا تجزئ احد بينهما عن الاخر  
 وهو شبه **الثانية** اذا نذر ان يحج ما شيا وجب له ان يقوم  
 موضع العبور فاذا ركب طريقه قضى ما شيا فان ركب  
 قضى وما شيا ركب وقبل يقضى ما شيا لا خلا له بالصفة  
 ولو عجز قبل يركب ويسوف بدنة وقبل يركب ولا يفي  
 وقبل ان كان مطلقا لوقع المكنة وان كان معينا بسنة  
 سقط الحج **الثالثة** المخالف اذا لم يحل يركن لم يعد لواجب  
 ولو اهاذ القول **النيابة** ويشترط فيه الاسلام والعقل وان لا  
 يكون عليه حج واجب فلا تصح نيابة المسلم عنه ولا عن ثما  
 لفا لان الاب ولا نية المجنون ولا الصبي غير المميز ولا  
 بد من نيابة النيابة ويحسب المنوب عنه في المواطن ولا ينوب  
 من وجب عليه الحج ولو لم يجب عليه حجاز وان لم يكن حج و  
 نص نيابة المرأة عن المرأة والرجل ولو مات النائب بعد  
 حرام وخول الحرم اجزاء وبقي النائب بالنوع المستتر



وفيل يجوز ان يعدل الى التمتع ولا يعدل عنه قبل الوتر  
 عليه الحج على طريق جارا الحج على غيرها ولا يجوز التائب الا  
 ستابة الامع لا ذن ولا يوم نفسه لغيره المتأخر في السنة  
 التي استوجرها ولو صدر قبل الاجمال استعبد من الاجرة قبله  
 المختلف ولا يلزم اجابته لو ضمن الحج على الاستبانه ولا يطاق  
 ممن لم يجمع الوصفين ولو حمل انسانا فطاق ببره غلب  
 لكل واحد منها طواف ولوح عن ميت تبرعا برا او للميت يمين  
 لا يبر كفاة جنابة في ماله ويستحب ان يذكر المنوب عنه في  
 المواطن كلها وان بعيد فاضل الاجرة وان يتم له لو اعونه  
 وان بعد المخالف حجة اذ استبرأ ولو كانت بحضرة وبكره  
 ان شوب المرأة الضرورة **مسائل** الاولى من اوصى بحجة ولم  
 يعين انصرف الى اجرة المثل **الثانية** لو اوصى ان يحج عنه ولم  
 يبين فان عرف منه التكرار حج عنه حتى يستوفي ثلثة من  
 تركته والا قصر على المرة **الثالثة** لو اوصى ان يحج عنه كل  
 سنة بما لم يعين ففقر ما يمكن به الاستيفاء ولو كان ه  
 نصيا اكثر من سنة **الرابعة** لو حصل بيد انسان مال البيت  
 وعليه حجة مستقرة وعلم ان الوراث لا يؤدون حالان  
 يقطع قدر اجرة الحج **الخامسة** من مات وعليه حجة الا  
 سلام واخرى مذكورة اخر حجة الاسلام من الاصل  
 والمذكورة من الثلث وفيه وجوب اخر **معد** **مسائل** في اذا  
 عالج وهي ثلاثة تمتع وقران واخرى فالتمتع هو الذي

يقوم

يقدم عمره امام حجة ناويا بها التمتع ثم ينشئ احراما ثانيا  
 بالحج من مكة وهذا فرض من ليس من حاضري مكة وحده  
 من بعد عنها ثمانية واربعين ميلا من كل جانب قبل  
 اثنا عشر ميلا فصاعد من كل جانب كل يومين ولا يعد  
 دل عن التمتع الى افراد والقران الامع الضرورة وشروط  
 اربعة النية ووقوعه في شهر الحج وهي شوال وذو القعدة  
 وذو الحجة وقبل عشر من ذي الحجة وقبل تسعة وحامل الحائض  
 ان انشاء الحج في الزمان الذي يعلم ادراك الناس فيه  
 ما اراد يصح ان يقع فيه بعض افعال الحج كالطواف والسعي  
 والذبح وان باق بالعمرة وحج في عام واحد وان يحرم بالبقا  
 ت وان يحرم بالحج له من مكنته وافضلها المسجد وفضل مقام  
 ابراهيم عليه السلام **وتحت** الميزاب ولو اهرم بحج القمع من  
 غير مكة لم يحضر ويستأنفه بها ولو نسي الاحرام ونذر العرد  
 حرم من موضعه ولو يعرفه ولو دخل مكة بمنعه وحشي ضيق  
 الوقت جاز نقلها الى افراد ويعتمر بعمرة مفردة بعد ذلك  
 والنفس الواسعة ما عدا رها عن التحليل والانشاء الاحرام بالحج  
 ولا فراهوان يحرم بالحج ولا افراد هوان ولا من يقانه ثم  
 يقضى مناسكه وعليه عمرة مفردة بعد ذلك وهذه القسم  
 والقران فرض حاضري مكة ولو عدل حياء الى التمتع اختار  
 ففجوار قولان اشبههما التمتع وهو مع الاضطرار جابر وشي  
 طه ثلثة النية وان يقع في شهر الحج وان يفقد احرامه ومن البقا



او من دبره اهله ان كانت اقرب الى عرفات والقارن كل فرد  
 غير انه يضم الحرم مصباح الهدى واذ البقي سعتب لها شعرا  
 ما يسوقه من البدن ليشق سنامه من جانب الايمن ويبلغ  
 صحنه بالدم ولو كانت بدنا دخل بينها واشعرها بمينا وشكلا  
 ولا تقلب ان يعلق في رقبة نعل قد صلب فيه والغنم تقلد لا يمر  
 ويجوز القارن والمفرد الطواف قبل المضي الى عرفات لكن يجوز  
 التلبية عند كل طواف لئلا يحل وقيل انما يحل المفرد وقيل لا  
 يحل اهدرها الا بالتلبية لكن الاولى تجزئ ويجوز للمفرد  
 اذا دخل مكة العدو ولا يلج الى الميعة لكن لا يلج بعد طوافه  
 فله وسعيه ولو لم يبق بعد اهدرها بطلت معتد وبقي على حجة  
 على رواية ولا يجوز للعدول للقارن والمكي اذا بعد تم فتح مكة  
 ميفات احرم منه وحرمة جبرئيل والمجاور بمكة اذا اراد حجة الا  
 سلام يخرج الى ميفاته فاحرم منه ولو تعذر خرج الى ادنى الحل  
 ولو تعذر خرج لحرمة من مكة ولو اقام سنين انتقل فسه الى الا  
 فراد والقران ولو كان له منزلا بمكة فربى وناء اعتبر اغلبها  
 اقامته ولو كسا ويلى التمتع وغيره ولا يجب على القارن والمفرد  
 هدي ويختص الوجوب بالتمتع ولا يجوز القران بين الحج والعمرة ولا  
 ادخال اهدهما على الاخر **مقدمة الرعدة** في الواقيت وهي سنة  
 فلاهل العراف العقيق وافضلها المسح واوسطه نمرة واخره  
 ذات عرف ولاهل المدينة مسجد الشجرة وعند الضرورة رتبة الحجنة  
 وهي ميفات اهل الشام اخبارا واليمن بلسم ولاهل الطائف

فمن الشاغل وميفات التمتع لجة مكة وكل مكان بمنزلة اقرب  
 من الميفات فيبغاه منزله وكل مخرج على طريق فيبغاه ميفات  
 اهله وتجرد الصبيان مرفخ **وبكلام** **الوقت** تشمل مسئلة **الآية**  
 لا يصح الاحرام قبل البيعة الا الملتزم بشرط ان يقع في اشهر الحج  
 او للعدة المفردة في رجب ان خشي تقضيه **الثاني** لا يجاوز البيعة  
 من الاحرها ويرجع اليه لو لم يحرم منه فان لم يمكن فذبح  
 لان كان عامدا او يحرم من موضعه ان كان ناسيا او جاهلا  
 او لا يريد التمسك ولو دخل مكة خرج الى البيعات ومع التعذر  
 من ادنى الحل ومع التعذر يحرم من مكة **الثالث** لو نسى  
 حرام حتى اكل مناسك فله رد وان لا قضا وفيه وجهان  
 بالقضاء مخرج **المفصل الاكبر** في افعال الحج وهي الاحرام والوقوف  
 فوف بعرفات والشعر والذبح بمنى والصواف وركعتاه و  
 وطواف النساء وركعتاه في وجوب رمي الجمار والحلق والتقصير  
 ثم اذا شبهه الوجوب ويستحب الصدقة امام التوجه وصدقة  
 ركعتين وان يقف على باب دار ويدعو ويقرأ فاتحة الكتاب  
 امامه وعن يمينه وشماله وايد الكرسي كذلك وان يدعى  
 بكلمات الفرج وبلا دعائه **للتأني** **القول** في الاحرام والظفر  
 في مقداماته وكفينه واحكامه ومقداماته كلها مستحبة  
 وهي نوافير شعره من اول ذ القعدة اذا اراد التمتع وبيتا  
 كذا اذا اهل ذواته وتنظيف جسده وقصص اظفاره والاخر من  
 مناربه واذل الشعر عن جسده وبطيته بالنور ولو كان مص



مطلبها اجزاء ما لم يحض خمسة عشر وهو يوم ما والغسل ولو  
اكل او شرب ما لا يجوز ان يعاد غسله استحبابا وقيل يجوز تقديم  
الغسل على اليقات لمن خاف عوز الماء ويعيد لو وجد ويجزى  
غسل النهار ليومه وكذا غسل الليل ليلة ما لم يتم ولو احرى بغير  
غسل او بغير صلب اعاد وان يحرم عقيب فريضة الظلم او عقب  
فريضة ولو لم يتفق فعقب ست ركعات واقل ركعتان  
يفرأ في الاولى الحمد والصلوة وفي الثانية الحمد والحمد ويصل  
نافلة الا حرام ولو في وقت الفريضة ما لم يتضيق **واما**  
**واما الكف فيه** فتشتمل الواجب والندب فالواجبة ثلثة للية  
وهي ان يقصد بقلبه الى الجنس من الحج والعمرة والنوع من المنع  
او غيره والتفطر من وجب او غيره وجه اسلام او غيرها ولو نوى  
نوعا ونطق بغيره فاللحبة النية **ثاني** التلبيح الاربع ولا يلزم  
الاحرام المفرد والتمتع الا بها اما القارن فله ان يعقد بها  
او بلا شعارا والتقليد على الاظهر وصورة التلبيح اللهم  
ليتك لبيك لا شريك لك لبيك وقيل يضيف الى ذلك ان تكبر  
والتمتع لك والملك لا شريك لك لبيك وما زاد مستحب ولو  
احرامه ولم يلبس لم يكره كفارة بما يفعله والاخرى يجوز  
تحريك **الثالثة** والاشارة بيد **الثالثة** ليس فوجي الامام  
وهي واجبان والمعتبر ما يصح الصلاة فيه للرجل ويجوز ليس  
القباع عدمهما مقلوبا وفي جواز ليس يحرم للمرأة ان يقرأ  
بيان اشهرها المنع ويجوز ان يلبس اكثر من ثوبي وان يلبس

شبابا حرامه ولا يظوف الا فيهما **استحبابا** **الرب** رفع الصوت  
للوجه اذا علت من حلة اليد او من حج على طريق التلبية وان كان من  
ولم ينجس ثيبه ولو احرى من مكة وضع صوته بها اذا اشرف على  
وتكرارها الى يوم عرفة عند الزوال للحاج وللعمرى بالتحفة  
حق يشاهد بيوت مكنتها بالمقبرة حتى يدخل مكة وان كان احرى من  
خارج مكة حتى يشاهد الكعبة ان احرى من مكة وقيل بالغير  
النية والتلفظ بما يعزم عليه والاشارة ان يجلس حيث جسد وان  
لا يمكن حجة فحجرة وان يحرم في التلبيح الفصل **افضل البيض** **ثالثا**  
فيلز الاولى المنع واذا اطلق وسعى احرى بالحج فليقتصر على  
مخوى حجه ولا يشرى عليه وفي رواية عليه دم ولو احرى عامدا  
بطلت منعه على رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ان  
**اشارته** اذا احرى الولي بالصبي فعليه ما يلزم اكرامه وحججه  
ما يحسن المحرم وكل ما يعجز عنه بؤكاه الولي ولو فعل ما يوجب  
الكفارة ضمن عنه ولو كان متميزا ازا الزامه بالقوم من الهدى ولو  
عجز صلب الولي عنه **ثالثا** لو اشترط في احرى امر ثم حصل المانع  
للمانع كحل ولا يجب قطا هدى التخلل بالشرط بل فابدن جوارحه  
للمصور من غير تزيين ولا يقطع عنه الحج لو كان واجبا ومن  
لواحق التزويك وهي حرقات ومكروهات فالمرء ان ارادة  
عثر صبر البرامساكا واكله ولو صاده بحكمه واشارة ودلالة بقول  
واقلا قد ذبحا ولو ذبحه كما يستأجر ما على المحل والمحرم واليه  
وطبا وتقيلا وليسوا ونظرا بفسهون وعقد له ولغيره وشهرا



على العقد والاسماء والطب وقيل لا يحرم الا اربعة المسك  
والعند الزعفران والورس واصناف الشيخ في الخلاف العود  
الكافور وليس الخيط للرجال وفي النساء فوكان اصلها البوز  
ولا باس بالخلل الخائض في جبهته على القولين وليس الرجل  
السر والاذن **المجد** انما هو لا باس بالتطيش وان كان له اذن  
فلا يزد عليه وليس ما يستر ظهر القدم كالحففي والنعل السك  
فان اظهر جاز وقيل يشق ظهر عن القدم والفسق وهو الكعب  
ويجوز ان يكون قتل هو امر الجسد ويجوز ثقله ولا  
باس بالفا الفراد والمحمل ومحرم استعمال **هذه** فيه طيب وكذا  
سرم البس بطيب مع الضرون **يحرم** إزالة الشعر قليلة وكثرة  
ولا باس بمر مع الضرون ونخبة الرأس الرجل دون المرأة وما  
وفي كراغاس ولو عطي ناسا القاء واجبا وحده النلية امقيا  
ونسف المرأة عن وجهها ويجوز ان تسدل خمارها الى القفا  
ويحرم تظليل المحرم سائر اقل باس بمر المرأة وللرجل نار لا ولوا  
غمر جاز ولو زمل عليها او امرأة اختصا بالضلال دون ويجوز  
الظفار وقطع الشعر والحشيش لان يثبت في ملكه ويجوز  
قلع الاخر من غير الفواكه والخلل والاكحل بالسواد والنظري  
للرأة وليس الخاتم للونية وليس المرأة ما لم تعتاده والحلي فحاشا  
الا للضرون وذلك الجسد وليس السماع الا مع الضرون  
فوكان اشبهها الكراهية والمكر وهاتين الا حرام في غير البس  
فيما كثر في السواد وفي السياب الوسخة وفي العليلة والحناء

الزينة

هذه من الثياب التي تودعها كحما وتلبسه المنادى وسنن  
الزينة ولا باس بحل الجسد والسواك ما لم يده مسئنا  
**من الاول** لا يجوز لادخل مكة الا حرمها بالريش ومنكر  
كالمطاب والحشيش ولو خرج بعد ايام ثم عاد في شهر حرمه  
بغير اعنه وان عاد في غيره احره **ثانيا** **ثالثا** احره للمرأة كاحرم  
الرجل الا ما استثنى ولا يمنعها الحيف من الا حرام لكن لا ينص  
لمو لو تركته ضاانة لا يجوز رجعت الى الميقات واهرمت منه  
ولو دخلت مكة فان تعذر ان حرمت من اني لخل ولو تعذر  
اخر من موضعها **الفوق** في وقوف بعرفات والنظري مقدرا  
والكعبة والتواحق **ما المقدم** فتشتمل على مندوبات غنية  
الخروج الى منى بعد صلوة الظهر من يوم الترويض الا لمن لم  
فيخاف عن الزحام والامام بتقديم لبسلى الظهر من منى وليت  
بها حتى تطلع الفجر ولا يجوز وادي حنيفة حتى تطلع الشمس  
ويكون الخروج قبل الفجر الا للضرورة كالحائض والمرضى ويسقط الاما  
الاقامته بها حتى تطلع الشمس والدماء عند نزولها وعند  
الخروج منها واما الكعبة فالواجب فيها التبة والكون بها الى  
تغروب ولولا يمكن من الوقوف لها امره الوفاق ليل  
ولو قبل الفجر ولو افاض قبل الغروب عامدا عالما بالتحريم يسهل  
عنه وجب ان يبدئ ولو عجز صام ثمانية عشر يوما ولا شئ عليه  
لو كان جاهلا او ناسيا وعمره ونوبة فخذ الحجة ومهية ولا راحة  
عرد ولا يجرى الوقوف بها والتدوب ان يضرب خباء بنهية وان يقف



في السجدة مع بكرة الخيل في السجدة وان يحجج رحله ويستدخل  
 وبفسه والدعاء فاما لو بكره الوقوف في أعلى جبل وقاعدوا  
 وما يتوافق **فصل ثالث** في الوقوف ركض فان تركه عامدا بطل  
 حجه ولو كان ناسيا تركه ليل او الى الفجر ولو كان بغيره بطل  
**الثانية** لو فاته الوقوف الاختيار وحسن طلع الشمس لو رجع اقام  
 على المشعر ليركرك قبل طلوع الشمس وكن الوضوء في الوقوف بغيره  
 اصلا اجزاء اء بادراك المشعر قبل طلوع الشمس ولو ادركه عرفان  
 قبل الغروب ولم يتفقد المشعر حتى طلعت الشمس اجزاء الوقوف  
 به ولو قبل الزوال **فصل رابع** لو لم يدرك عرفان فادركها ليل لم  
 يدرك المشعر حتى طلعت الشمس فقدواته وح قبل بغير حجة ولو  
 قبل الزوال **القول** في الوقوف بالمشعر والطريق مقدرة متوكفية  
 ولو احقه والمقدرة يشتمل من زوايا فمسا الاقتصار في السير  
 والدعاء عند الكتيب لاجل تأخير الغربة والعشا الى المذبح  
 ولو صار مع الليل والجمع بينهما باذان واحد واقام بين وتأخير  
 فللعرب حتى يصلي العشا ود في الكيفية واجبات ومندوبات  
 فالواجبات للنية والوقوف به وهذا ما بين المان بين الحيط الى  
 وادي محسن ويجوز ان لا ينفذ الى الجبل مع الزحام ويكره لامله  
 وقت الوقوف ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس والمطر الى  
 قزوال ولو فاض قبل الفجر عامدا عالما بالضرب جبرئيلة ولم يزل  
 حجه ان كان وقف بعرفان ويجوز ان لا فاض ليل او ليل او ليل  
 والتدب صلوة الغداة قبل الوقوف والدعاء وان بطل الفريضة

برجله وقبل يستحب التصدد على فرج وذكر الله عليه ويستحب  
 عند الامام الا فاضة قبل طلوع الشمس وانما يجادى وادى محسن  
 تطلع الشمس والوقوف في الوادي واجبات بالمسوم ولو نسي ان  
 رجع فداركها والامام يتأخر بجمع حتى تطلع الشمس والواحد ثلثة  
**القول** الوقوف بالمشعر ركض فان لم يقف به ليل ولا بعد الفجر  
 مد بطل حجه ولا يبطل لو كان ناسيا ولو فاته للوقوفان بطل  
 كان ناسيا **القول** من فاته ح سقطة عنه افعاله ويستحب ان  
 يمن الى انقضاء الايام الشريفة ثم يتخلل بجمرة مفردة ثم يقضي بها  
 واجبا **فصل ثالث** يستحب التقاط حصي من جميع وهو سبعون حصاة  
 ويجوز من اى جهات الحرم شاعدا للمساجد وقيل عدل للمساجد  
 ومسد الخيف ويستحب ان يكون اجارا من محرم ان كان لا يقف  
 يكون دخوة بر سابقدر لا تملأ منقطة منقطة ويكره التلبية في  
**القول** في مناسك من يوم النحر وهي من جملة العضة ثم الذبح ثم  
 الملقا اما الرمي فالواجب فيه النية والعدد وهو سبع ولا فاضا  
 يستحب رميها من مكانة بفعله فلو نسيها لم يكره غير الرمي والتلبية  
 والدعاء وان لا يتباعد ما بين يد عن خمسة عشرة ذكرا وان نسي هذا  
 والدعاء مع كل حصاة ويستحب جهر العقبه ويستدبر القبلة وفي غيرها  
 يستقبل مكة والقبلة واما الذبح ففيه اطراف **الاول** في المذبح وهو  
 على المنح من حافة منقضا او متفلا ولو كان مكيا ولا يجب على غير المتبع  
 تمنع الملوكة كان لموليه الزامه بالصوم وان يهدي عنه ولو ادرك  
 احد الموقفين محتال من المذبح مع الفقدان والصوم مع التعذر



وينشره الذبيحة في الذبح ويجوز ان يتولاه بنفسه ويعينه ويجوز  
 بجهة يمين ولا يجوز يجزى الواحد الا من واحد في الواجب فيلزم  
 عن سبعة وعن سبعين عند الضرورة لا هلك الخوان الواحد لا  
 من يذبح الذبيحة ولا يبيع ثياب الغنم في الهدى ولو ظل فذبح عن حنانه  
 لم يجز عنه ولا يخرج شق من لحم الهدى عن من وجب مرفه في  
 وجهه ويذبح يوم النحر وجوبا مقدما على محلق ولو قدم محلق  
 اجزاء ولو كان عامدا وكنى لود بجهة في بقية ذبيحة **ثاني**  
 صفته وينشر طان يكون من التمتع ثيابا غير موزلة ويجزى من الضان  
 خاصته كذبح سنة وان يكون تاما فلا يجزى العور ولا العرج ولا  
 العصباء ولا ما ينقص منها شئ كما انخصى ويجزى المشفوقة الاذن  
 ولا يكون مزولة بحيث لا يكون على كتفها شئ لكن لو اشتراها ط  
 انها سنية فابت مزولة اجزاء انه والنش عن الابل ما دخل في الشاة  
 ومن البقر والماعز ما دخل في الثانية ويستحب ان يكون سنية تغزى  
 سواد وتمش في سواد وتمش في ثمرات في مثله اي لها طرقت  
 وقبل ان يكون هذا الموضع سودا وان يكون ما عرف به النافس  
 بالابقر ذكرنا من الضان والماعز وان نشر الابل قائمة مربوطة  
 بين تخف والركبة ويطعها من جانب الايمن فان يتولاه بنفسه  
 ولا جعل بين مع بد التراج والزعاء وفيه ثلاثة اكل ثلثة  
 وهدى ثلثة ويطعم القانع والمعر ثلثة وقبل سبي الاكل منه  
 ويكره التضحية بالثور والجاموس والموهبة الثالث في البدل  
 ولو فقد الهدى ووجد ثمنه استناب في شرائه وذبيحة

طول ذبيحة وقيل ينقل فرسه الى الصوم ومع فقد الثمن كل من  
 الصوم وهو ثلاثة ايام في ايام من الابل وسبعة في اهلله ويجوز  
 تقديمها لثلاثة من اقل ذبيحة بعد التمس بايج ولا يجوز قبل ذبي  
 حة ولو خرج ذبيحة ولم يصم الثلاثة تعين عليه الهدى في  
 القابل يمين ولو صام الثلاثة في ايام ثم وجد الهدى لم يجب كغير  
 افضل ولا يشترط في صوم السبعة التسامع ولو اقام بمكة اشترط  
 الا من من وصوله الى اهله او مضى شهره او زمان ولم يصم صلح الى  
 عنه السنة وجوبادون السبعة ومن وجب عليه بد نثر في مكانه  
 نذر وعجز اجزاء سبع مثابة ولو تعين عليه الهدى ما وملت اخرج  
 تركته **رابع** في هدى المقارن ويجب ذبيحة او نحر بمقارن فريته  
 مع وبمكذ ان فريته بالعمرة وافضل مكة بغير الكعبة بالعمرة ولو هلك  
 لم يقرب بدله ولو كان مضمونا الزومة البدل ولو عجز الوصول نحره  
 او ذبيحة واهله ولو اصابه كسر جاز بيعه والصدقة بثلثه ولو  
 اقامه بدله ولا يتعين الصدقة الا بالتذدد وان اشعره او قلده  
 ولو ظل فذبح عن صاحبه اجزاء او لو ظل فاقام بدله ثم وجده فان  
 ذبح الاضحية استحب ذبح الاول ويجوز ركوبه وشربه لئنه ملام  
 بغيره وبولده ولا يعطى اجزا من الهدى الواجب كالقذارة  
 وتذود ولا ياخذ الناذر من جلودها ولا ياكل منها فان اخذ  
 منه ومن نذر بدنة فان غير موضع النحر اثم والا نحرها بمكة  
**الخامس** الاضحية وهي مستحبة ووقتها يوم النحر وثلثة ع



وفي يوم النحر ويومان بعده ويكون ان يخرج من الاضحية  
 وشيئا عن منى ولا يمس بالسنام وما يقضي به غيبا يقضي به غيره  
 تجزي هدي التمتع عن الاضحية ويجمع افضل ومن لم يجد الاضحية  
 تصدق بثلثيها ونكح النضحية بما يريه واخذ من جلودها واعطا  
 ثلثها **للمحرم** فالحلق فالحج فالحج فالحج فالحج فالحج فالحج فالحج فالحج  
 صرون او ابد اعلى الاضحية فالحق فصل في التقصير معين على الزمان  
 ويجزي لها الوقت لا عمله المحرم منى ولو دخل قبله عاد للحلق والاه  
 التقصير ولو نحره خلق اذ صرحبت كان وجوبا وبحث بشعره  
 الحي من اليد فن بها استصاها ومن ليس على راسه شعر يجزيه  
 امر بالموسى والبداءة برمي حرة العقبة ثم بالذبح ثم بالحلق فالحق  
 فلو خلافا ثم لم يجد ولا يدور باليستطواف فالحق الا بعد الحلق اذ  
 التقصير فلو طاف قبل ذلك عامدا لزمه دم مشاة ولو كان ناسيا  
 لم يلزمه شق واعاد طوافه ويجل من كل شئ عند ذراع مناسكه  
 بمقعر الطيب والنساء والصيد فاذا طاف بحجة حل الطيب واذا طاف  
 طواف النساء لم يكن ليس الخيط حتى بطوف للحج والطيب حتى  
 بطوف طواف النساء لم يكن ثم يمضي الى مكة للطواف **السبع**  
 ليومه او من الغد شيئا كذا في جانب المنيح ولو اتمها ثم وهو سعي  
 والقارن طول ذي الحجة على كراهية ويستحب له ان يدخل مكة  
 الغسل وتقليم الاظفار واخذ الشاهب والدعاء عند بل السجدة  
**الفعل** في الطواف والنظر في مقد من وكيفية له كلمة اما

حينئذ تقديم العذات وان لم الخاسرة عن النوب والردو بخان  
 في الرجل وليست مع الحاح قبل دخول مكة ودخولها من مكة  
 هاها فاعلى سكبفود فمغتسل من يرمي من او في ولونته  
 اغتسل بعد الدخول والدخول من باب بني شيبه والدعاء عنه  
 واما الكفية فواجبها التبتو والبداءة بالحج وانتم به وانتم  
 على اليسار وادخال الحجر في الطواف وان يطوف سبعا ويكون  
 بين المقام والبيت ويصلي النافلة حببت شاء من السجود ولو فيها  
 رجع طاف بها فبه ولو مشى حلة لها حببت ذكر ولو كان فحضره  
 الولي والقرن والزيادة على سبع مبطل في الفريضة على الاضحية  
 ومكرهه في النافلة ولو زاد سهوا اكلها اسبوعين وصلى ركعتين  
 الواجب منها قبل السعي وركعتا الزيادة بعد وجوبه من طواف  
 في ثوب يمسح ان عليه ولا يعيد ولو لم يعلم ولو علم في انشاء الطواف  
 ان الزيادة وبصلي ركعاه في كل وقت ما لم ينصق وقتها  
 ولو نقص من طوافه وقد تجاوز النصف اتم ولو رجع الى اهله  
 استاب ولو كان دون ذلك استأنف ولو كان دون ذلك استأنف  
 وكذا من قطع الطواف لحدث او لحاجة ولو قطعه لصلوة كان  
 حاضرا صلى ثم اتم طوافه ولو كان دون الاربع وكذا اللونه  
 لو دخل في السعي فذكر انه لم يطها استأنف الطواف ثم استأنف  
 السبع فذكر انه لم يطها استأنف الطواف ثم استأنف السعي ولو  
 ذكر انه طاف لم يتم قطع السعي واتم الطواف ثم يتم السعي  
**وهو** **عالم** الوقوف عند الحجر والدعاء واستلامه وتقبيله فان لم



بقدر ما شئت ولو كانت مقطوعة فهو وضع القطع ولو لم  
 يكن له ريد أشار برأسه ان يقتصد في مشيه وذكر الله وتعا  
 في طوافه ويلتزم المستجار وهو كذا الباب من وراء الكعبر  
 ويبسط يديه وجهه على حائطه ويلصق بطنه ويذكر  
 ثوبه ولو جاوز المستجار رجع والتم وكذا يستلم الاركان و  
 الكهاتر كن الحجر والهامي ويتطوع بثلاثة وستين طوافاً فان  
 لم يتمكن جعل العدة استواطاً ويقع في ركعتي الطواف بل قد  
 والعهد في الاولى ويلتزم والحمد في الثانية في الثانية ويكرر  
 الكلام فيه بغير الدعاء والفرقة **وقد أحكامه ثمانية دوا**  
 الطواف ركن فلو كره عامداً بطل حجة ولو كان ناسياً الى به ولو  
 نذر العود استتاب فيه وفي رواية ان كان على وجه الجبل  
 اعاد له وعليه بدنة **الناسية** من شئ في عهده بغير الاء  
 فلا اعادة عليه ولو كان في اثنا عشر وكان بين السبعة وما زاد  
 قطع ولا اعادة ولو كان في النقص اعاد في الفريضة وبني  
 فلو في النافلة ولو تجاوز البحر في الثامن وذكر قبل بلوغ الركن قطع **بعد**  
**الثالث** لو ذكر انه لم ينظر اعاد طواف الفريضة وصلوته ولا يعيد  
 من اقله ويبعد ملونه استجاباً ولو نسي طواف الربا في حق جمع الى  
 اهله وواقع عاد واتي به ومع النذر يستحب فيه وفي الكفاية ثمة  
 اشبه انما لا يجب الا مع الذكر ولو نسي طواف النساء استتاب  
 ولو مات قضاء الولي وجوباً **من طاف فلا فضل له في كل السعي**  
 ولا يجوز تأخره الى عدا **ولا يجوز التمتع بتقديم طواف حجة واما**

على الوقوف وقضاء المناسك كما ذكره في تخاف كحضر او مريض  
 ادم وفي جواز تقديم طواف النساء مع الضرر وذا ينال منه  
 الجواز ويجوز لقائه والمفرد يقدم الطواف اعتباراً على كونه  
 ولا يجوز تقديم الطواف النساء التمتع ولا غيره ويجوز مع الضرر  
 والخوف من الحيض ولا يفترق على السعي ولو فرغه عليه كان حياً  
 لم يعد **سابع** قبل لا يجوز الطواف وعليه برهانه والكراهية  
 اشبه ما لم يكن التام من غير **السابع** كل محرم يلزمه طواف النساء  
 مراً كان وامراً او ميباً او مضياً الا في العجز المتنجس **بها ن**  
 من نذر ان يطوف على اربع قبل يجب عليه طوافان وروى ذلك  
 في امرأة نذرت وقيل لا ينعقد لانه لا ينعقد بصورة النذر  
**فقال** في السعي والطرف في مقدمة وكيفية واحكامه اما المقدمة  
 فتدويرات عشرة الظهارات واستلام الحجر والشرب من زمزم ولا  
 غسال من الدلو والقابل الحجر والخروج للتسبيح من باب الصفا  
 وصعود الصفا واستقبال ركن الحجر والكعبين مبكراً والتلليل  
 سباً والدعاء بالمأثور وما الكيفية ففيها الواجب والندب  
 فالواجب ادبته اللبة والبداة بالصفا واختم بالسورة والتسبيح  
 بعد ذلك هابه شوطاً وعوده آخر والمنزلات اربعة اشياء المشي  
 طرفه والاسراع من ما بين المنارة الى ركن العطارين ولو نسي  
 الهرولة رجع القهقرا ونذرت والدعاء وان يسعي ماشياً وحراً  
 يجوز والمجوس في خلاله للثأمة فاما الاحكام فاربعة **سابع**  
 استسحر ركن يبطل الحج بغيره عمد ولا يبطل سهواً ويجوز



لتذكره فان تعذر استناب فيه **في** يبطل السج بالان ياد فيه عمد  
 ولا يبطل بالارثة سهوا ومن ينقض عود كل شواطئ شئت فيما يبد  
 فان كان في المفرد على التصفاء عاد ولو كان على المرفق لم يجد العود  
 لو كان سبعة زوايا ولو لم يحصل العود اعد ولو ينقض التقصان  
**التي** **بها** **تقطع** سبعة لصلاة والحاجة اولئذ اركب في ركعتي  
 او غير ذلك اتم ولو كان شرطا **في** لو فتن اقام سبعة فاحل ووافع  
 او قل لظفار ثم ذكر انه نسو شوطا اتم وفي بعض الروايات بل يرد  
**بغير** **مركب** احكام متى بعد العود يجب البيت بمبنى ليلة المحل وهو عشرة  
 عشر لولدت غيرها كان عليه شأنان الا ان بيت بمكة من اهلها  
 العبادة ولو كان ممن يجب عليه البيت في الليالي الثلثة لزم ذلك  
 وهذا البيت ان يكون بها ليلة حق يخرج من نصف الليل وقبل لا بد من مكة  
 متى يطع الفجر ويجب من العود في الايام التي بقي بها كل حرة سبع  
 عصيات مرتباً ببدء ابا لا ولي ثم الوسطى ثم جرة العقبة ولو نكس  
 اعد على الوسطى وجرة العقبة ويحصل الترتيب بان يرحل حرة التي  
 ما بين منوع النمر الى عمره بها ولو نسي رمي يوم فضاء من العذر  
 ويستحب ان يكون مالا مسه غدة وما اليوم بعد الزوال ولا يجوز ان  
 لبلا الا لعذر كما خافق والرعاة والعبيد يبرى عن الحد وكل من  
 ولو نسي حرة وجعل موضعها رمي على كل جرة حصاة ويستحب  
 الوقوف عند كل حرة ويرميها عن يسارها مستقبل القبلة ويقف داعياً  
 عدا جرة العقبة فانه يستدبر القبلة ومبها عن يمينها ولا يقف  
 الرمي ولو نسي حق دخل مكة رجع وتدارك ولو خرج فلا يخرج ولو رجع

والقابل استحب القضاء ولو وجب استناب حاسر وليستب لا قلن عن  
 ايام التشرية ويجوز التعريف الثاني وهو الثاني عشر من ذي الحجة  
 لا قبله والنساء وان شاء في الثاني وهو الثالث عشر ولو لم يتوفى على  
 الاقامة الى الفجر لم يرد ذكر الوغوب من سائر ايام الثالث عشر ومن زعم  
 لا ينفرا بعد الزوال وفي الاخير يجوز قبله ويستحب للامام ان يخطب  
 بعلمهم ذلك والتكبير عن مستحب قبل يجب ومن قضى مناسكه طه  
 لغيره في العود الى مكة ولا فضل العود لوداع البيت ودخول الكعبة  
 خصوصاً للصرد فومع عود يستحب الصلاة في زوايا الكعبة وعلى  
 الرحامه لعمارة والطواف بالبيت واستلام اركان والمسح بالتراب  
 من رومهم والخروج من باب الصفاة والدعاء والتسجود مستقبل الكعبة  
 والدعاء والصدقة بنمريشيه بدرهم ومن المستحب ان يمسح بالتراب  
 بالمعبر على طريق المدينة وصلوات ركعتين بعد العزم على العود ومن  
 الجادف بمكة والجمع على الابل المحلاة ومنع دور مكة من السكنى ومن  
 يرفع بناء فوق الكعبة والقولف بها ويرمى بمكة افضل من الصلوة وقوم  
 بالعكس والقولف اربعة **لأن** من احدث ولجاء الى الحرم لم يقف عليه  
 حتى يجانبه ولا تغزير وضيق عليه في المطعم والشرب ليخرج ولو لم يزل  
 في الحرم فويل بما تقتضيه جنابته **لأن** لو غرت الحاج زبانه التي هي  
 وعلى ذلك وان كانت ندبا لا نجفاء **لأن** المدينة حرم وهذا من عائر  
 الى وعبر ولا يعرض سحر ولا باس بعبه الا ما صيد بعين الحزين  
**في** يستحب الغسل لدخولها وزيارة النبي استحباً ما موكد او زيارة  
 فاهتم عليها عليها السلام من الروضة والائمة عليهم السلام في



وصلى بين الفبر والنبر وهو الرخصة وان يصام بها الا بعد اوجدها  
 بعد الحاجة وان يصلى ليلة الاربعاء عند سطونته الى باب وبلية النحر  
 عند سطونته التي تلي مقام الرسول والصلوة في المساجد وان كان في  
 الشهر اخصوصا في حرة عليه السلام المفسد الثاني في الحرم هو  
 جنة في الحرم على كل مكلف بالشرب المعتبر في الحج وقد يجب بالنية  
 وشبهه ولا استيجار ولا قساد والفوات وبدخول مكة هذا من ينكر  
 كالشأن والخطاب والمريض والفعالها ثمانية النية والامام  
 والطواف وركعتاه والتسبيح وطواف النساء وركعتاه والتقصير وانما  
 وتصح في جميع ايام السنة واغفلها رجب ومن احرم بها في اشهر الحج  
 ودخل مكة جازان بنوي بها التمتع ويلزمه الدم ويصح الاتباع اذا  
 كان بين العمرتين اشهر وقبل عشرة ايام وقبل لا يكون في سنة الا  
 عمره ولم يقدر على الهدى بدينها هذا والتمتع بها يجزى عن  
 وتذم من ليس من حاتم المسجد الحرام ولا تصح الا في اشهر الحج وانما  
 فيها التقصير ولو خلق قبله لزمه شاة وليس فيها طواف النساء اذا  
 دخل مكة متمتعاً لخرج لانه من رباط الحج وخرج بحجبة اذا  
 الوقوف على الصفاة ولو خرج لا كذا ذلك وعاد في غير الشهر  
 صفة وهو لا يتبع بالاجرة دون الاولى **فصل** في الواجبات  
**ثلاثة** **اول** في الاضمار والتصد المصدود من متعة العذر والى  
 فليس بالاحرام فصد نحر هديه واحل من كل شعور اهر منه  
 الصيد مع عدم الفكن من الوصول الى مكة والمرفقين بحجبة  
 طريق غير موضع الصدا وكان لكن لا نفقة ولا يسقط الحج الرب

صلاته

مع التذويق للتدويب وفي وجوب الهدى على المصدود وقول  
 شبههما الوجوب فلا يصح التخلل الا بالهدى ونية التخلل وهما شبه  
 الهدى او شرهما حيث حبسه فيه قولا في غيرهما انه لا  
 يسقط وفايد الاشتراط جوار التخلل من غير توقع وفي اجزاء هدى  
 لتياق عن هدى لتخلل فلو كان شبههما انه يجزى واليمنى في المعتمر  
 اذا صتم من مكة كالحج في الحجاج والمحصر هو الذي منعه للرض  
 فهو بيعت هدية لو لم يكن ساق ولو ساق اقصر على هدى  
 السابق ولا يجعل حتى يبلغ الهدى محله وهو منى ان كان حاجا  
 ومكة ان كان معتمرا فالحال يفصر وحل الامر للنساء حتى يحج  
 في القابل ان كان واجبا او صاف عنه للنساء ان كان ذكرا ولو باطاف  
 ان هدية لم يذبح لم يسل تخلله ويذبح في القابل وهل يمست التوبة  
 لا ولو امر فبعث ثم ذل العارض الحق فان ادرك احد الوقتين  
 مع حجة وان فاته تخلل بعرة ويقضو الحج ان كان واجبا والاكديا  
 وللعمرة يقضو عمرة عند زوال النحر وقبل في الشهر الداخل وقبل  
 لو احصر الفارب حج في القابل فلها وهو على الفصل الا ان يكون  
 الفان متعنا بوجه وروى استحبابا بعث هدى ولو اعد لا شاة  
 وتقليد وتقليد واجتنب ما يجنبه الحرم استنباه في القيد  
 وهو ما يبيع ويخرج فيه ولا الدجاء الحشوة ولا ما سبقت لينة  
 والعقرب والمان ورمي الغراب والخذاة ولا كفارة في قل البساع  
 وروى في الاسد كبشر اذا لم يزد وفيها ضعف ولا كفارة في  
 قل الذبور عطاء وفي قله عمدا صدقة بشق من طعامه

في بيان صدقة الحج ان كان كذا في كل سنة  
 في بيان صدقة الحج ان كان كذا في كل سنة



شراء الغنم والذبايح واخراجها عن مكة كاذبحها وانما يحرم  
 المحرم صيد البر وينقسم قسمين ما الكفارة بدل على الخصوص وهي  
 خمسة **في النعامة** وفي قتلها بدنة فان لم يجد فغنم ثمن البديلة على  
 البر واطعم ستين مسكينا كل مسكين مد من ولا يلزم ما زاد على  
 ولا ما نذر من قيمتها فان لم يجد صام عن كل مد من يومه فان لم يجد  
 ثمانية عشر يوما **في بقرة** الوحش بقرة اهلية فان لم يجد اطعم  
 كل مسكين مد من ولو كانت قيمتها بقرة اقل اقصر على قيمتها فان لم يجد  
 صام عن كل مسكين يوما فان لم يجد صام تسعة ايام وكذا الحكم في حمار الوحش  
 على الاشر **في البقر** وفيه شاة فان لم يجد فغنم ثمن ثلثة على البر واطعم  
 عشرة مساكين كل مسكين مد من ولو قدر قيمتها اقصر عليها فان لم يجد  
 صام عن كل مسكين يوما فان لم يجد صام ثلثة ايام ولا بدال في الاضائة الثلثة  
 على التحريم وقيل على الترتيب وهو كذا ظهر في التحليل والذنب شاة وقيل  
 للبدل فيهما كالنظر **في بيض النعامة** اذا انحلت الفرج فلكل بيضة بكن  
 وان لم يخرج ارسا فحوله الا في اناس بعدد البيضة فما نذ كان هديا  
 للبيت فان عجز عن كل بيضة شاة فان عجز فاطعام عشرة مساكين فان عجز  
 صام ثلثة ايام **في بيض القطاة والقيح** اذا انحلت الفرج من مخار  
 الغنم وفي رواية عن البيضة مخاض من الغنم وان لم يخرج ارسا فحوله  
 الغنم في اناث بعدد البيضة فما نذ كان هديا وان عجز كان فيه ما في بيض  
 النعامة **في الماء** بدل فديته وهو خمسة اشحام وهو كل صابغة  
 الماء وقيل كل مطوق ويلزم المحرم في قتل الواحد شاة وفي فرخها  
 جمل وفي بيضها درهم وعلى المحل فيها درهم وفي فرخها نصف

في بيضها ربع ولو كان محرما في الحرم احتج عليه الامران وبنو  
 لا هلي وحمام الحرم عمن ان حرم الحرم يقتل بغيره علفا كذا في النعامة  
 كذا في النعامة وفي النعامة وكذا في النعامة وكذا في النعامة  
 وفي النعامة وكذا في النعامة وكذا في النعامة وكذا في النعامة  
 وكذا في النعامة وكذا في النعامة وكذا في النعامة وكذا في النعامة  
 من جسد وكذا في قتل العطف ولو كان كذا في النعامة وكذا في النعامة  
 النعامة وكذا في النعامة وكذا في النعامة وكذا في النعامة  
 للباشرة فمن قتل صيدها ولو اكله او شابهه لزمه فداء امره وكذا لو اكل  
 ما ربح في المحل ولو نكحه المحل ولو اصابه ولم يؤثرفيه فلا فدية ولو جرحه  
 او كسر رجله او يده او راسه او فروع الاعضاء ولو جرحه لجاله فداء كامل  
 فلو كذا ولو لم يعلم اثره لم يرد وقيل في كسر يد الغزال نصف قيمته وفي يد  
 كمال القيمة وكذا في رجله وفي قرنيه نصف قيمته وفي كل واحد ربع وفي  
 ضحف ولو اشركت جماعة في قتله لزم كل واحد فداء ولو ضرب فمرا على الارض  
 فضلته لزم ثلاث قيم قتل الشيخ دم وقيمتان ولو شرب لبن طيبة لزم  
 دم وقيمتها اللبن اما اليد فاذا احرم ومعه صيد رآه عند ملكه و  
 ارساله فلو تلف قبل الارسال ضمنه ولو كان الصيد نائبا عنه لم يخرج  
 عن ملكه ولو اسكه محرم في المحل وذبحه مثله لزم كل منهما فداء ولو  
 كان احدهما محلا ضمنه المحرم وما نصبه المحرم في المحل لا يحرم على المحل  
**واما التسبب** فاذا غلق قبل اتمامه من الهامة بدرهم والفرج بنصف  
 والبيضة برهم وشرط الشيخ مع الاشغال الثلاثة وقيل اذا نذر حمام  
 ولم يعد فمن كل طير شاة ولو عاد ففخر الجميع شاة ولو رمى اثنان فامتا

على حرم الحرم وشرطه وبيعه فذلك كذا في النعامة وكذا في النعامة  
 والبيضة برهم وشرطه وبيعه فذلك كذا في النعامة وكذا في النعامة



احد بهما من كل واحد فداء ولو اقد جماعة نارا فاصرف بسوز  
 فيها جماعة او شبهها الزمهم فداء ولو قصد ذلك لزم كل واحد  
 فداء ولو قصد دل على صيد او اعرى كلبه فقتل فمئته ومن احكام الصيد  
 مسائل **الاولى** ما يلزم الحرم في الحلال والمحل في الحرم يحتمل على الحرم  
 في ما لم يبلغ بدنة **الثانية** يضمن الصيد بقتله هذا وسهوا او جهلا او  
 نكرا خطاه او ايماضا ولو نكرا عمد او في ضلته في الثانية مردان  
 اشهرهما انه لا يضمن **الثالثة** لو اشترى محل يضمن طعام الحرفا كله الحرم  
 ضمن عن كل بيضة بشاة وضمن المحل عن كل بيضة درهم **الرابعة** لا  
 يملك الحرم صيدا معه ويملك ما ليس معه **الخامسة** لو افترس  
 المينة **السادسة** لو كان الصيد مملوكا ففدق للمالك ولو لم يكن مملوكا  
 تصدق به وهما الحرم ينشئ بغيره علفا **السابعة** ما يلزم  
 الحرم بد بجه او بجه بمقارن كان حيا ولو كان معتمرا في مكة **الخامسة**  
 صيد لغيره بشاة فان لم يجد اطعم عشرة مساكين فان عجز صام ثلاثة ايام  
 فالحج ويلحق بهذا الباب صيد الحرم وهو يربى في بيده من قتل فيه صيدا  
 ضمنه ولو كان محلا وهو كل يحرم الصيد وهو يوم الحرم الا شهرا للكل  
 ولو اصابه فدخل الحرم ومات لم يضمن على امره شهر للزكاة ابني ويكره  
 الصيد بين البريد والحرم ويسقط الصدقة بشئ لو كسر قرنه او فقا  
 عينه والصيد المربوط في الحرم امره لو دخل الحرم وضمن المحل لو لم يدخل  
 الصيد من الحرم فقتله في الحرم او اصره في الحرم فقتله القاتل ومن ادخل الحرم  
 وجب عليه ان يسال ولو تلف في بدنة وكره لو اخرجها فافضل الا رسالا  
 ولو كان نظاير مقصودا حفظه حتى يكل ريشه ومن ثم ارساله وفي تحريم

ولو كان اشهرهما انه لا يضمن **الثالثة** لو اشترى محل يضمن طعام الحرفا كله الحرم  
 ضمن عن كل بيضة بشاة وضمن المحل عن كل بيضة درهم **الرابعة** لا  
 يملك الحرم صيدا معه ويملك ما ليس معه **الخامسة** لو افترس  
 المينة **السادسة** لو كان الصيد مملوكا ففدق للمالك ولو لم يكن مملوكا  
 تصدق به وهما الحرم ينشئ بغيره علفا **السابعة** ما يلزم  
 الحرم بد بجه او بجه بمقارن كان حيا ولو كان معتمرا في مكة **الخامسة**

حرام يحرم فعله في كل نرد واشبهه انكرهية ومن ينفر به  
 ومن حرام يحرم فعله صدقة يستلها لطلب اليد التي تنفع بها  
 وما يندرج من تصديق الحرم ببدنه ولا بأس بما يندرج المحل في المحل  
 يملك المحل صيد في الحرم الا شبهة انه يملك ويجب ارسال ما يكون  
 معه **الثاني** في بلاد الخطورات وهي تسعة التسمناع بالنساء  
 فمن جامع اهلها قبل احد الموقوفين فلا اود راعا ماعا علما بالتحريم ما تم  
 حجة ولزمه بد نزع من قابل فزنا كان مجلدا ونفلا وهل الثانية  
 عفوية قبل نزع ولا وفي فرضه وقبل الا وفي فرضه فلسن وان  
 نية فرضه والاول هو المروي ولو اكرهها وهي محرمة بمحل عنها  
 الكفارة ولا يجز عليها في القابل ولو طأ وعنه لزمها ما يلزمه ولم يملك  
 عنها كفارة عليها الا فتراف اذا و ملا موضع الخطية حتى يفصح  
 ومعناه ان لا يخلو الا مع ثالث ولو كان ذلك بعد الوقوف بالشرع  
 لم يلزم من قابل وجب بدنه ولو سقني بيد لزمته البدن نزع  
 رواية ويح من قابل وجب بدنه ولو اسمنه بيد لزمته البدنة  
 وفي رواية ويح من قابل ولو جامع امره من بدنه لم يملك النمر بدنه  
 او بغيره او شاة ولو كان معصرا فاشاء او صيام ثلثة ايام ولو جامع قبل طحا  
 الزيادة لزمه بدنه فان عجز فبقرة او شاة ولو طأ من طأ او النساء  
 خمسة اشواط ثم واقع لم يلزمه الكفارة فواتم صوفه وقبل يكفي في النساء  
 بمجاورة النصف ولو عقد الحرم الحرم على امرأة ودخل فعلى كل واحد  
 كفارة وكذا لو كان العاقد محلا على رواية سماعة ومن جامع في اهرام  
 العرة قبل السعي فعليه بد نزع قضاء العرة ولو امنى بنظره الى غير اهل



احد بهما من كل واحد فداء ولو اقد جماعة نارا فاحترق بسوز  
 فيها جماعة او شبهها انهم فداء ولو قصد ذلك لزم كل واحد  
 فداء ولو قصد دل على صيد او غري كلبه فقتل فمعه ومن احكام العبد  
 مسائل **الاولى** ما يلزم المحرم في المحل والمحل في المحرم يحتمل على المحرم  
 في ما لم يبلغ بدنة **الثانية** يضمن الصيد بقتله عدا وسهوا او جهلا او  
 نكرا خطا او ايمانا ولو نكر عمد او في ضلته في التنية رد ايمان  
 اشهرها انه لا يضمن **الثالثة** لو اشترى محلا يضمن طعام المحرم فاكله المحرم  
 ضمن عن كل بيضة بشاة وضمن المحل عن كل بيضة درهم **الرابعة** لا  
 يملك المحرم صيدا معه ويملك ما ليس معه **الخامسة** لو اضرب في  
 المينة **السادس** لو كان الصيد مملوكا فقدوا للمالك ولو لم يكن مملوكا  
 تصدق به وهما المحرم يشترى بقبضته مطلقا **السابع** ما يلزم  
 المحرم بد بجه او بجه بمفان كان حيا ولو كان معتمرا فمكة **الثامنة**  
 صيد فداء بشاة فان لم يجد اعظم عشرة مساكين فان هجر صام ثلاثة ايام  
 فالحج ويلحق بهذا الباب صيد المحرم وهو يربى في بيده من قتل فيه صيدا  
 ضمن ولو كان مملوكا وهو يربى في بيده من قتل فيه صيدا  
 ولو اصابه فدخل المحرم ومات لم يضمن على من شتر المنة ابتين ويكره  
 الصيد بين البريد والمحرم ويسقط الصدقة بشي لو كسر قرنه او فقا  
 عينه والصيد المربوط في المحل محرم انما هو لو دخل المحرم وضمن المحل لو ربي  
 الصيد من محرم فقتله في المحل واصل في المحرم صفة القاتل ومن ادخل محرم  
 وجب عليه ارساله ولو تلف في يده ضمنه وكذا لو اخرج به فلتفطل الا ان  
 ولو كان ظاهرا مقصوما حفظه حتى بكل ريشه ومن ثم ارسله وفي تحريم

لو كان الصيد مملوكا فقدوا للمالك ولو لم يكن مملوكا تصدق به وهما المحرم يشترى بقبضته مطلقا

حرام محرم فعليه في المحل نذر واشبهه الكراهية ومن تنفرت به  
 ومن همام محرم فعليه صدقة يستلمها بملك اليد التي تنفرت بها  
 وما يندرج من الصيد في المحرم مبتدئا ولا بأس بما يندرج المحل في المحل  
 يملك المحل صيد في المحرم الاشبه ان يملك ويجب رسا ما يكون  
 معه **ت** في بلاد الخطورات وهي تسعة لا سمناع بالنساء  
 فمن جامع اهلها قبل احد الموقوفين فلكا ودراما عايدا بالضم ياتم  
 حجة وزممه بد نكاح من قابل فزنا كان حيا ونفلا وهل الثانية  
 عقوبة قبل نكاح والاولى فرضه وقيل الاولى فرضه فاسد ولنا  
 نية فرضه والاول هو المروي ولو اكرهها وهي محرم من محرم عنها  
 الكفار ولا يجزى عليها في القابل ولو طأ وعنه لزمها ما يلزمه ولم يحل  
 عنها كفارة عليها الا كفراف اذا واصل موضع الخطبة حتى يقضي  
 ومعناه ان لا يجزى الكفار ثالث ولو كان ذلك بعد الوقوف بالشرع  
 لم يربح من قابل وجبر بدنة ولو سقني بيد لزمته اليد من حب  
 روايت روي من قابل وجبر بدنة ولو اسمن بيد لزمته البدنة  
 وفي رواية روي من قابل ولو جامع امته صر من بدنة لم يحل ان يربى  
 او دفرة او شاة ولو كان معصرا فشاء او صيام ثلثة ايام ولو جامع قبل طهر  
 الزيان لزم بدنة فان عجز فبقرة او شاة ولو طاف من طواف النساء  
 خمسة اشواط ثم واقع لم يلزم من الكفار قوائم طوفه وقيل يكفي في النساء  
 بمجاورة النصف ولو عقد المحرم المحرم على امرأة ودخل فعليه كل واحد  
 كفارة وكذا لو كان العاقد محلا على رواية سماعة ومن جامع في احرام  
 العرة قبل السعي فعليه بدنة وقضاء العرة ولو امكن بنظره الى غير اهل



فبدنه ان كان موسرا بقره وان كان مؤسقا وشاة ان كان معسرا ولو  
 نظر الى امره لم يلزم شئ الا ان ينظر اليها بشهوة فيها نفع عليه بد  
 ولو مشهلا بشهوة فشاة انما علم من ولو قبلها بشهوة كان عليه  
 الجزم وكذا الوامني عن ملاعبته ولو كان عن تسرع على جماع  
 او استماع المحكلام امرأة من غير نظر لم يلزم شئ والطبيب يلزم  
 باسعي الرشاة صبا واطلا وكونا في الطعام ولا بأس بحلوه <sup>الكعبة</sup>  
 وان ما رجه ال عفران والفلم وفي كل ظرف من طعام وفي يديه  
 شاة اذا كان في مجلس فديان ولو اقامه منق بالفلم فادى ففرو  
 فعلى المفق شاة وانما يلزم به دم ولو اضطر جاز ولو لبس عدة  
 في مكان وحلق الشعر فيه شاة او اطعام ستة مساكين لكل مسكين  
 مدان او عشرة لكل مسكين من اوصيام ثلاثة ايام مختارا ومضطرا في  
 شاة لا يطبخ شاة في احد هما اطعام ثلاثة مساكين ولو من لحيه  
 او راسه فسقط من شعرة تصدق بكف من طعام ولو كان بسبب الضيق  
 للصلاة فلا كفان والتصليل فيه مائة شاة وكذا في تعبه ولو بالظن  
 ولا ضمنا ساو حبل ما يسره والمجدال ولا كفان فيهما دون ذلك  
 صا وافي الثلاثة شاة وفي المراء كذا باساة وفي الترتج بقره في ذلك  
 بد من وقيل في الدهن الطب شاة وكذا قبل في قلع الظرس <sup>مستأنب</sup>  
**الاول** في قلع شجرة من محرم ثم عدا ما استثنى سو كان اصلها في الحرم  
 او في غيرها وقيل فيها بقره وقيل في الصغبر شاة وفي الكبش بقره  
 لو تكا ملوحي فكرة الكفان ولو تكبر البس فان اتخذ المجلس لم  
 ينكره وكذا لو تكبر للطيب وينكر مع مختلف للمجلس **الثاني** اذا

اكل المحرم او لبس ما يحرم عليه لزمه دم شاة ويسقط الكفا  
 عن الناس والجاهل الا في الصيد **كسب نعمان** والسقطي <sup>لزم</sup>  
 ثلثة **الاول** فمن يجب عليه وهو فر من على من استكل شروعا  
 نفع البلوغ والعقل والحرية والذكورة وان لا يكون لها ولا مقعد  
 او لاهن ولا من يضايغ عنده وانما يجب مع وجود الامام لعاد  
 او نفيه لذلل لثبوت عاتر اليه ولا يجوز مع الجابر الا ان يدهم المسلمين  
 من يخشى من عله بغير الاسلام او يكون بين قوم وبغضاهم  
 وفي قصدا لدفع عن نفسه في الحالين لا معونه ايجابا ومن عمن  
 بنفسه وقدره على الاستانة وجبت وعليه القيام بما يجناح اليه  
 التائب ولو استتاب مع القدرة جاز ايضا والمرابط وهو رصا وحفظ  
 الشجرة هي مستحبة ولو كان الا مله مفقودا كالتفالا انضم منها  
 بل حفظا او علا ما ولو عجز جاز ان يرتبط فيه هالك ولو نذر باليد  
 بطر وجبت مع وجود الامام وفقد وكذا لو نذر ان يصرف شيئا  
 وان لم يند ظاهرا ولم يخف الشعرة ولا يجوز صرف ذلك في غيرها  
 من وجه البر على الاشبه وكذا من اخذ من غير شئ الرباط لم يجب  
 عليه اعادته وان وجهه وجاز له الرباط او وجبت النظر الثاني فمن  
 يجب بهاده وهم ثلثة **الاول** البغاني يجب قتال من خرج على امام  
 او ادعى اليه هو او من نصبه والتاخر عن كره ويسقط بغيره من  
 فيه عاصا لم يستجفرا لامله على التعيين والغار في حربهم كالف  
 في حرب المشركين ويجب مصابرتهم حتى يفتوا ويقتلوا ومن  
 كان له فقه اجهل على حربهم وشيخ مدبرهم وقتل اسيرهم

منه ان كان موسرا بقره وان كان مؤسقا وشاة ان كان معسرا ولو  
 نظر الى امره لم يلزم شئ الا ان ينظر اليها بشهوة فيها نفع عليه بد  
 ولو مشهلا بشهوة فشاة انما علم من ولو قبلها بشهوة كان عليه  
 الجزم وكذا الوامني عن ملاعبته ولو كان عن تسرع على جماع  
 او استماع المحكلام امرأة من غير نظر لم يلزم شئ والطبيب يلزم  
 باسعي الرشاة صبا واطلا وكونا في الطعام ولا بأس بحلوه  
 وان ما رجه ال عفران والفلم وفي كل ظرف من طعام وفي يديه  
 شاة اذا كان في مجلس فديان ولو اقامه منق بالفلم فادى ففرو  
 فعلى المفق شاة وانما يلزم به دم ولو اضطر جاز ولو لبس عدة  
 في مكان وحلق الشعر فيه شاة او اطعام ستة مساكين لكل مسكين  
 مدان او عشرة لكل مسكين من اوصيام ثلاثة ايام مختارا ومضطرا في  
 شاة لا يطبخ شاة في احد هما اطعام ثلاثة مساكين ولو من لحيه  
 او راسه فسقط من شعرة تصدق بكف من طعام ولو كان بسبب الضيق  
 للصلاة فلا كفان والتصليل فيه مائة شاة وكذا في تعبه ولو بالظن  
 ولا ضمنا ساو حبل ما يسره والمجدال ولا كفان فيهما دون ذلك  
 صا وافي الثلاثة شاة وفي المراء كذا باساة وفي الترتج بقره في ذلك  
 بد من وقيل في الدهن الطب شاة وكذا قبل في قلع الظرس  
**الاول** في قلع شجرة من محرم ثم عدا ما استثنى سو كان اصلها في الحرم  
 او في غيرها وقيل فيها بقره وقيل في الصغبر شاة وفي الكبش بقره  
 لو تكا ملوحي فكرة الكفان ولو تكبر البس فان اتخذ المجلس لم  
 ينكره وكذا لو تكبر للطيب وينكر مع مختلف للمجلس



ومن لا قتله اقتصر على تفريقه فلا يوقف على جرحه بل يهدم ولا  
يقتل اسيرهم ولا يسترق ذر بنهم ولا يؤخذ اموالهم التي ليس  
في العسكر وهل يؤخذ ما حواه العسكر مما يغفل فيه قولان  
الجواز ويقسم كما يقسم اموال الحرب **انما** اهل الكتاب وليت  
فمن يؤخذ الجزية منه ويكنها شرابط الذمة وهي تؤخذ من البر  
والنصارى وممن لم يشبهه الكتاب وهم الجوس وويلقاتل هؤلاء  
بقاتل اهل الحرب حق بنقاد والشرابط الذمة فهناك يقترون على  
محقرهم ولا تؤخذ الجزية من النصارى المجانيين والنساء والبله والهم  
على الاظهر ومن بلغ منهم امر بالاسلام او التزام الشرابط فان امتنع  
عربا ولاولى ان لا يقدر الجزية فان راسب الصغار وكان على عليه  
السلام يؤخذ من العنق ثمانية اربعين درهما ومن المتوسطة اربعة  
ومشرك ومن الفقير ثلث عشرة درهما لا قضاء للمصلحة لا تؤخذ  
لان ما وجوز وضع الجزية على الراس ولا رعين وفي جواز الجمع قولان  
اشبهها الجواز والاسلم الذي قيل كحول سقطت الجزى ولو كان بعد  
وقبل الاداء فقولان اشبهها السقوط وتؤخذ من تركه لو مات بعد كحل  
ذميا اما الشرابط فمسته قبول الجزية ولو لا يؤدو المسلمين كالزنا  
بنسائهم والسوق فلاموالهم وان لا ينظروا بالجماعات كسرب  
لحم والزنا وعتكاح المحارم وان لا يجوزوا الكسوة ولا يهربوا فوساوان  
يحتوى عليهم احكام المسلمين ويحقق بذلك البحث في الكتاب **الاسلام**  
والسالكين فلا يجوز انتبا البيع والكنائس في بلاد الاسلام وتزال  
لو استحدثت ولا بأس بما كان عاديا قبل الفتح وبما احدث في ارضه

يجوز مع دمه ولا يعلو لدن سائر فوق المسلم ويقر بائعه من مسلم على  
حاله ولو انهم لم يعمل به ولا يجوز لاهن من محرم مسجد الحرم ولا يبيع و  
دد المسلم مستثنان **في** يجوز اخذ الجزية من اهل البيت كالحسين بن علي  
يقتل بمويز من قلم مقدم المهاجرين في الدب عن الاسلام عن السليبي التت  
من ليس لهم كتاب يدا وبقتال من يلزم الجمع بمنظر الا بعد الجهر ولا يبد  
ور الا بعد الدعوى الى الاسلام فان امتنعوا حل جهادهم ويقتل بعد علمهم  
سام او من يامن ويسقط الدعوى عقوب قول بما لو عرفها فان اقتضت المحنة  
لها حنة جاز لكن لا ينكحها الا لامام او من يلدن له ويؤتم الواحد من السفين  
للو احد ويضيق ذمها على مجاعة ولو كان ادونهم ومن دخل بشبهة الا  
مام فهو امن حق يرد الى مامنه ولو استدم فقبل لا تدمه فغن انهم ادوا  
فدمل وجب اعنته الى مامنه نظر الى الشهرة ولا يجوز الفرار اذا كان العدد  
على الصغف او اقل كما مشرك لقنا لا يمتحن الى فتن ولو غلب على العصب  
على الاظهر ولو كان اكثر جان ومويزا محاربين يكرى ما يبرحوه بالفتح كهدم  
المصون نور من المناحق ولا يضمن ما ينف بدلك للمسلمين بينهم وبينه بالفا  
لنا ويحرم بالفا التسم وفيل بكرة ولو نسي سوا بالصابر والمجانين والنساء  
ولم يمكن الفتح الا بقنا لهم جاز وكذا لو نسي سوا بالاسارى من المسلمين فلا  
دبه وفي الكفارة قولان ولا يقتل نسائهم ولو عاونا الا مع الاضطرار  
ويحرم التمثيل باهل الحرب والعذر من دخول منهم ويقاقل في اسره يحرم من لا يرى  
لعلمه من ويكف عن يمين منها ويكف القتال قبل الزوال والقيت ورفعه  
قب الذمة ولم يبار بين الصغين بغض اذن الامام الطر كالت في التوايح وهي



اربعة **دور** في قسمة الغنيمة الخارجة ما شئها الا امام اوله كما يجعل  
 ثم ما يحتاج اليه العينة كاجرة الحافط والاربع وما يخرج من لا قسمة له كالا  
 كالنساء والكفار ثم يخرج الخمس ويقسم الباقي بين المقاتلة مثله وحرف  
 القتال وان لم يقاتل حق الطفل ولو ولد بعد حياض قبل القسمة فكأن  
 بلحق بهم من ولد للرجل منهم وللنساء من ولد من ولد للفارس من ثلثه  
 ولو كان معه افراسهم الفرسين دود ما زاد وكذا القسمة لو قتلوا  
 في التسمين وان استعوا عن تخيل ولا يسلم لهم بخيل ويكونوا كيهن في  
 الغنمة كالرجل ولا اعتبار بكونه فارسا عند حياض لا بدخل للركبة  
 ويجوز بشارك سربته ولا يشترك في سكر البلد وصالح الفوق الا  
 عراب عزير بعد الهلجوت بان يساعدوا استقرهم بهم ولا نصيب لهم في  
 ولو غنم للشركيين مال المسلمين وذو ارحم ثم ان يجنحوا مالهم في الغنمة  
 ولو عرفت بعد القسمة ففولان اشبههم مددها على المالك وبروح العام  
 على الامام بغيرها مع التفرق ولا فعلى الغنمة **في** في الاسارى والارواح  
 ولا يحفل بستر قون ولا يقتلون ولو تشبه الطفل بالبالغ اعتبر بالكتابة  
 والتكوير للبالغون يقتلون حيا ان اخذوا ولصوب قايمة ما لم يسلموا ولا  
 امام مختارين ضربا عنانهم وقطع ايديهم وارجلهم من خلاف وتركهم  
 ليزفوا وان اخذوا بعد انقضائها لم يقتلوا وكان مختارين للثمن وانفردوا ولا  
 ستر فاقه لا يسقط هراهم لو اسلموا ولا قيل لا سيما وعبر عن الشوق ولا  
 بعد الذمام له ويكفي ان يصيب على القتل ولا يجوز دفن مصري ويجوز  
 ولو اشتهر قبل بوانى من كان كيشا كما امر النبي في قتل بدر وحكم الطفل حكم

ابو به ناسمها او اسلم احد هما بحق حكمه واسلم عربي في درمير حفر  
 دمه وماله مما ينقل دون الحفارات والارضين ونحوه ولد الاصله  
 اسلم صديق دار حرب قبل مولاه ملك لنفسه وفي اشتراخه وجدة  
 للروى ان يستره في عكام الارضين كل ارض فقتل عوق كانت  
 محبة فخرى للمسلمين كافر والغامون في بجملة الاشاع ولا تهرب ولا  
 غرق ولا فلتك على الخصوم والنصر فيهما الا الامام بغير فاعلمها  
 في اصيلها وما كان موثا وقت القمع فهو للامام بغير فاعلمها فيه  
 لا باذنه وكل ارض فقتل ملكا على ان الارض لا هاهنا ولا هنه فيهما  
 لا رايها والهم النصر فيهما ولو باعها المالك فتح وانتقل ما عليها من  
 بخرية الى ذمة التابع ولو اسلم سقط ما على ارضه ايضاً لا يخرج به ولو  
 شوطا لارض المسلمين كانت كالمفتوحة عوق وبخرية على رقابهم  
 ارض اسلم اهلها طوعا فخرى لهم وليس عليهم سوى الزكاة وعمالها  
 مما تجب فيه الزكاة وكل ارض ترابا هاهنا صغارها فالا امام تسليمها  
 الى من يرضها وعليه صرفها لا رايها وكل ارض موات سبق اليها سابقا  
 حياها فحق بها وان كان لها مالك فعليه طشقها **في** الامم بلع  
 والنزى عن المكروها واجبان على الاعيان في اخبة القواين والامر بال  
 حب وطيح وبالمنرد بمندوب والتميز عن المنكر كله واجب ولا يجب  
 بعد هذا سلم يستكمل مشروطا اربعة العلم بان ما يامر به معروف وما  
 ينهى عنه منكر وان يجوز من تأثير الافكار وان لا يظلم من الفاعل امر  
 الا نكاح وان لا يكون فيه فساد وينكر بالقلب ثم بالتسليم ثم بالبدن  
 ينتقل الى الاقل الا اذا لم ينع الا خوف ولو زال باظهار الكراهية اقصر



ولو كان نوع من الاعراض ولو لم ينم تنقل الى اللسان ولو لم يرتفع  
 الا باليد كالضرب جان ما لو فصر الى الجرح او القتل لم يحرك الامام وكان محذور  
 لا يفتقر هالك الامام او من نصبه وقبله فيم الجرح المحذور على زوجته وعلى دله ولو  
 له فكذلك فيقيم المقام واحد وفي زمان الغيبة اذا امنوا ويحب على الناس من بعد  
 ثم ولو اعطى بشارت انسان الى اقامته هذه من ماله بكن فلا تخبر ما فلا تخبر فيه  
 اكره على امره على انشاء اجتهاد في تنفيذ الاحكام على الوجه الذي هو في انشاء  
 فان اعطى هذه الغيبة ماله لم يكن **فلا** **مسألة** **في** **الغيبه** **فوقه**  
**فصل الاول** فيما يكتسب من المحرمات **انواع** **الاول** ما عيان وفيه كقتله  
 فلا يتعدى من الفجاء والميت والدم ولا بد ان يولد ولا بد ان يكون له ولد وقبل بلوغ  
 من الاجوال الا بول الابل والخزيرة والكلاب عند الكلب الصبر وفي كلب المنية  
 وما يطرد من الزرع فوكان في الناحيات فحسه هذا الدهر لغاية الاستصباح ولا يباع  
 ولا يستخرج مما يذبح من شعوم البيت والبار **انواع** **الثاني** كات المحرمات كحود وطول  
 وهياكل العبادات المبدعة كالتعم والويليب واللات الغبار كالسرد والشرج **الثاني**  
 ما يقصد به المساعدة في كل محرم كبيع السبع لا بعد اقل الدين في حال الحر سبوا مطلقا  
 واما في السالكين ويجوز ان لا يحرر ما في بيعه من الضمان على غل وحبس ليعمل صوابه  
 يبعه من كل ما يجره **الثاني** **الرجع** ما لا يفتق به كسوخ برية كانت كالدم والظلم  
 ويجوز كالجرح والسلافة كذا الضفادع والعا في ولا يمس بسباع الصبر  
 والهرم والفهد وفي بقية السباع هو كان اشبه بها الجوار **الخامسة** الاعمال المحرمه  
 كعمل الصور مجتمعة والعتاد المغنيه لرف العربيس والرفق بالبايع والرفق  
 خل عليها الرجاد والنوع بالبايع لما يفتق في شروحي الامور من حفظ كذا  
 ولست عنها الغير النقص ونعلم السمر والكمات والظايرة والشهيرة والظايرة

بما يحق وقد ليس لما شطرنج ولا يمس بكسها مع عدمه ونوب في كرم  
 بما يحرم عليه ونزعة لئلا يسجد والصالحين والموافق على العالم ونزعة  
 الزانية **الثاني** **الاجرة** على الفدر الاول واجب من قبيل الاموات ونكبتهم  
 ومما لهم ودفنهم والرفاق في حكم ولا جرة على الصلوات بالناس والفقير ولا  
 بأس بالزيف من بيت المال وكذا على لادن ولا بأس بالاجرة على عقد  
 الكحل والمكروه اما لا فضائله المحرم غلبا كالصرف وبيع الكافان  
 والنعائم والرقيق والصباغة والذباحة وبيع ما يمكن من السلام **الثاني**  
 انكر طغين والدرع والاصنعة كالحياكة ونجاسة اذا شرط ومن  
 الفحل ولا بأس باخذ من خضخض الجوارى واما التطرق اشبهه بالركب  
 الصيان ومن لا يجنب الجارم ومن المكروه الا يعرف على تعليم الفرد **الثاني**  
 وكسب القابل مع الشروط ولا بأس به لو تجرد عنه ولا بأس باجره نظام  
 لكه ولا ذاب وقد يكون لا كسب بالشيء آخر ياتي انشاء الله تعالى **الثاني**  
 ست الا وكما لا يؤخذ ما ترف كاعراس لا ما يعرف معه لا باهز **الثاني**  
 لا بأس ببيع عظام الفيل واتحاد الامشاط منها **الثاني** **الرجع** **الثاني** **الرجع**  
 من اصحاب السلطان ما يأخذ باسم المعاسمة واسم الزك من غير وجوب  
 ونعم وان لم يكن مستحقا **الرجع** **الرجع** **الرجع** **الرجع** **الرجع** **الرجع** **الرجع**  
 منهم لا يأخذ منه الا بلفظه على الامح ولو اعطى عيال حاز اذا كانوا بالحققة  
 ولو عين لم لو تجاوز **الخامسة** **الرجع** **الرجع** **الرجع** **الرجع** **الرجع** **الرجع**  
 فهي حلال **الرجع** **الرجع** **الرجع** **الرجع** **الرجع** **الرجع** **الرجع**  
 محرمة الامع الخوف نعم لو يتقر التحاصر من الماء ثم والتمس من الامر يا  
 لهوف وانتهى من النكر استحب ولو اكره الامع ذل السحاب دفعوا للفر



وينفذ من ولو كان محرما الا في قول السام **المفصل الثاني** في بيع ولا يبيع  
 لما يبيع فلو لا يجلب القول للذات ينقل بها العين المملوكة من مالك الى غيره  
 بموجب عقد ولو لم يشترط في المتعاقدين كمال العقل والاعتدال  
 وان يكون البائع مالكا او مملوكا كالمالك والمجرب والمكاتب والمعتق والموصى  
 والبيع الفضولي قولنا اشهرها خوفه على الاجان ولو باع ما لا يملكه ملك  
 كغيره ففصلت الانسان والجناس والديوان لم ينقذ ولو جمع بين  
 ما يملك وما لا يملك في عقد واحد كعبد وعبد عبي مع في عقد واحد  
 الا في قول الاجان اما الوبايع العبد والحر او التلقا كعبد يجمع فيها يملك  
 في الاخر فيقومان ثم يقوم بعدهما وليسقط من الفن ما قابل الفاسد  
 الكيل والوزن والعدد ولو بيع ما يكال او يوزن او يعدل كذا للتعطل  
 ولو نقص الوزن والعدد اعتبر كمالا واخذ ثانيا بقا بحسابه ولا يكون مثا  
 هذه الصيغة في الملكية الجهول ويجوز ابتاع مائة مثاقيل من  
 من معلوم ولو اختلف جزاء **الثاني** لاشباع العين لم يضر الا مع ذلك  
 ولو صف ولو كان المراد طعمها او ريحها فلا بد من اختيارها اذا لم يفسد  
 به ولو بيع ولما يجزى في قولنا اشهرها الخوارة اختيارها ولو فرغ من اختيارها  
 الا في بعد الاحداث فيه ولو ادعى اختيارا الى افساده كجوزة البطم  
 شراؤه وبقيت الارض لو خرج معبلا الرقوي خرج بالثمن ان لم يكن  
 قيمته وكذا يجوز بيع المسك في فاروان لم يفتق ولا يجوز بيع سبك  
 الاجام كالحل والنم وان ضم اليها القصب على الاصح وكذا الثمن في المخرج  
 وان ضم اليه ما يجلب منه وكذا اصواف الغنم مع ما في بطونها  
 كل واحد منها منفردا وكذا ما يلبس الفحل وكذا ما يضرب الصياد بنبلكها

الوجه

**الوجه** فقد بر الثمن وجنسه فلو اشترى به حكم احوها فالبيع باطل  
 بضم المشتري لو تلف البيع مع قبضه ونقصانه وكذا كل استبا  
 فاسد وبيع عليه ما زاد بفعله كنعليم الصنعة والبيع على  
 شهر فاذا اطلق النقد انصرف الى نقد البلد وان عيّن نقدا لم  
 ولو اختلف في قدر الثمن فالقول قول البائع مع يمينه ان كان  
 البائع قائما وقول المشتري مع يمينه ان كان كافا او يوضع  
 بضوف السمن والتمرها هو معناه لا ما بين يدي **سابع** القول على  
 شرطه فلو باع الآبق منفردا منفردا ببيع وبيع لو ضم اليه شيئا  
 واما المدايب فالمستحب للتفقر فيه والتسوية بين المبتاعين ولا  
 فانه ان استقال والشهادتان والتكبير عند الابتاع وان باع ثوبا  
 ويعطى زائدا والمكروه مدح البائع ودم المشتري ويخلف والبيع  
 في موضع يستوفي فيه العيب والرجوع على المؤمن الامع الضرر و  
 عليه على من بعده بالاحسان والسوم ما بين طلوع الفجر الى طلوع  
 الشمس ودخول السوق او لا وما يبعد الا دينين وذوي العاهات  
 ولا كراد والتعرض للكيل والوزن اذا لم يجسن ولا سخي طار بعد  
 الصفقة والزبادة وقت النداء ودخوله في سوم اخيه المؤمن وان  
 ينوكل لخاصة المبادي وقيل يحرم ونافى الركبان وهذا اربعة فاسخها  
 دون وثبت اختيارا بقت الخبز والزيادة في السلعة مواطات  
 سابع وهو البضاعة لا تنكار وهو حبس الافوان وقيل يحرم  
 واما يكون في لحظة والشعير والتمر والزبيب والسمن وقيل في  
 اللح وينقصر الكراهية اذا استبقاه لزيادة الثمن ولم يوجد بائع غير



وقيل ان يستغيبه في الخصم اربعين يوما وفي الغلة ثلاثة ويحرم  
 المتكر على البيع وهل يسقط عليه الاصح **الفصل الثالث** في خيار  
 والسر فاقسامه واحكامه واقسامه سقوطه **مالم يشترط** في سبعة  
**الاول** في خيار والنظر في اقسامه وخيار المجلس وهو ثابت  
 للمبايعين في كل بيع لم يشترط فيه سقوطه مالم يشترط **الثاني** خيار  
 الحيوان وهو ثلاثة ايام للمشتري فاحمله على الاصح ويستقطو شرط  
 سقوطه او اسقطه المشتري بعد العقد وانصرف فيه المشتري سواء  
 كان تصرفا لازما كالبيع او غير لازم كالوصية والهبة قبل القبض **الثالث**  
 خيار الشرط وهو بحسب ما يشترط ولا بد ان مدته مضبوطة وركا  
 نت محتملة لم يجر كقدوم العروة وادراك الثمرات ويجوز ان شرطه  
 يرد فيها البايع الثمن ويرتفع المبيع ولو انقضت ولم يرد ثم البيع ولو  
 تلف في المدة تلف من المشتري وكذا الوصل لم يرد ماء كالماء **رابع** خيار العيب  
 ومع ثبوت وقف العقد على ابتعاين فيه على الوجه الذي لا يخبرون بثبوت  
 له خيار في القسح والامضاء **الخامسة** من باع ولم يصر الثمن ولا قدر  
 البيع ولا اشترط التأخير فالبيع لازم ثلثة ايام ومع انقضائها يثبت  
 خيار للمبايع فان تلف قال المخير ينسحب في الثلاثة من المشتري وبعد  
 من البايع والوجه تلفه من البايع في الحالين لان التقدير ان لم يقض ط  
 شترى ما يفسد من يومه ففي رواية يلزم البيع الى الليل فان لم يان بالفس  
 فكالبيع له **السادسة** خيار الرمية وهو يثبت في بيع الاعيان لا يثبت  
 لمخاض من غير مشاهد ولا يصح حتى يذكر الجنس والوصف فان كان  
 موافقا لزم ولا كان للمشتري الرد وكذا لو لم يرد البايع واشترى بالصف

كان الخيار للمبايع لو كان بخلاف الصفه وسائر خيار العيب لانت  
 تعبه ولما لا حكمه في سائر **الاول** خيار المجلس يختص بالبيع دون غيره  
**الثاني** انما يجب سقوط خيار الشرط **الثالث** ان خياره يورثه مشروطا  
 بولائه ما بالاصل **الرابع** البيع مملكت بالعدو وقيل يورثه بانقضاء خياره  
 واذا كان خياره لمشتري جاز له التصرف وان لم يوجب البيع على نفسه  
**الخامسة** اذا تلف البيع قبل قبضه فهو من مال بايعه وكذا بعد قبضه  
 وقبل انقضاء الخيار للمشتري مالم يفرط ولو تلف بعد ذلك كان  
 من المشتري **السادسة** ولو اشترى ضيعه راء وبعضها ولو وصفها  
 بها كان له خيار فيها اجماع اذا لم تكن على الوصف **فصل اربع** في لوا  
 حق البيع وهي **خمس** **الاول** النقد والنسيئة من ابتاع مطلقا والقرن  
 كما اشترط تعجيله ولو شرط التأجيل مع تعيين المدة صح ولو لم يعين بطل  
 وكذا الوصية اجماعا لا يقدم للقرنة وكذا الوفاة بكذا نسيه وفي رواية  
 لم يقل القرن نسيئة ولو كان الى اجلين بطل ويصح ان يبيع ما يملكه نسيئة  
 قبل الاجل زيادة او نقصان بجنس الثمن وغيره حالا وموطلا اذ الربح  
 ذلك ولو حل اجل فابتاعه من المشتري بجنس الثمن او بجنسه  
 من غير زيادة ولا نقصان ولو راعى الثمن انقص فقيده وابتان  
 لشبههما المجاوز ولا يجب دفع الثمن قبل حلوله وان طلب ولو تبرع با  
 لدفع لم يجب دفع الثمن ولو حل فدفع وجب القبض ولو امتنع البايع  
 فله ان يبيع غير تصرفه من البايع تلف من البايع وكذا في طرف البايع لو  
 باع سلبا ومن ابتاع باجلا وباع من باعه فابخر المشتري الرد ولا يملك  
 بالثمن حالا وفي رواية للمشتري من الاجل مثله مستلذان **الاول** لو باع من



فينسب المبيع الى السلعة ولو نسبته الى المال فقولا ان اسمها الكراهية  
**الثانية** من اشترى امعة مفضة لم يخرجه بيع بعضها من بيعه سواء كان  
 قوما او بسط الثمن عليها او باع خيارها او اخبر بدلتها جانبا لم يخرج  
 عن وضعه للرايحة ولو قوّم على الدئل مناعا ولم يواجه البيع وجعل له الزا  
 بدو شاة لرفه او جعل نفسه منه فسطا والدلال الاجرة والفايد فلتا من  
 دعاه وكن الناجر دعاه والدلال ابتداء من كالمصاحب من فرق **الثاني**  
 فيما يدخل في المبيع من باع ارضه لم يدخل ثمنها ولا شجرها الا ان يشترط  
 في الرقابة اذا ابتاع الارض بمحدودها او اعلق عليه بابها فله جميعها  
 ولو ابتاع دار دخل الاعلى ولا سفلا الا ان يفرض العادة للاعلى بالانفراد  
 باع ثمنها مؤجرا فالتمه المبيع الا ان يشترط وكذا لو باع شجرة مثمرة او دابة  
 على الاظهر ولو لم تؤجر الثمن فالطلع للمشتري **ثالثة** في القبض اطلاق  
 العقد يقتضي تسليم المبيع والثمن والقبض هو التحليه فيما لا يخلو  
 بغيره وكذا فيما ينقل وقبل في القماش هو الامساك باليد وفي الحيوان  
 هو نقله ويجب تسليم المبيع من غافلو كان فيه مناع فعمل البائع اذا  
 لته ولا بأس ببيع ما لم يقبض ويكن فيما يملك او يؤذن بملك الكراهية  
 في الطمعلم وقبل يحرم وفي رواية لا ينعده حتى يقبضه الا ان توليه  
 فبعض المكيل وادعى ففعله فان حضرا لا اعتبار بالقول قول البائع مع  
 يمينه وان لم يحض فبالقول قوله في الزنوزن والمعدود والذبح  
**الاربعة** في الشرط ويصح منها ما كان سائعا داخل تحت القدر كقبض  
 ثمنه ولا يجوز اشتراط غير القدر مكيح الزرع على ان يصير سائعا ولا  
 بأس باشتراط بقية ومع اطلاق الاستيعاء يلزم البائع ابقاء الى ان



ولذا التزم ما لم يشترط الاذلة ويصح اشتراط الصق وان جرد الكثرة ولو  
 اشترط ان لا يصدق او لا يطا او الامة قبل يبطل الشرط دون البيع ولو  
 ولو شرط ان لا يتاع ولا يوهب فالمرور في الحيوان ولو ما عارضها  
 ثمنها تمقت فالبشرى اخبار بين الفسخ والامضاء باليمن وفي  
 رواية ان يفسخ او يعضى البيع بمحضها من الثمن وفي رواية ان  
 البائع ان يخرجه بملك الارض لزوم البائع ان يوفيه منها ويجوز ان يبيع  
 بمتلفين مفضة وان صح بين سلف وبيع **الخامس** في العيوب وضابطها  
 ما كان نكالا من الخلفه الاصلية او ناقضا واطلاق العقد يقتضي قسلا  
 منه فلو ظهر عيب سلف تخير المشتري بين الرد بالثمن من غير اضرار  
 ولا غير المبيع وبسقط الرد بالبراعت من العيب ولو اجملا او بالعلم  
 به قبل العقد وبالضمان بعده ويجوز ان يبيع منعه وباعدا منه في البيع  
 حدنا كركوب الدابة والتصرف النافذ ولو كان قبل العلم بالعيب املاش  
 فيسقط بالثلاثة الاول دون الاخر بين ويجوز بيع المعيب وان لم  
 يذكر عيبه وذكر مفعلا افضل ولو ابتاع شئ فباعه مفضة ففقد  
 نصيبه البعض فليس مرد للمعيب منفردا وله رد المبيع او رده ولو اشترى  
 اثنان شيا مفضة فلهما الرد بالحياء والارش وليس لهما الا انفراد  
 بالرد على الاظهر والوطى يمنع رد الامة الا من عيب لم يرد معها  
 نصف عشر قيمتها وهما مسائل **سادس** في العيبه قد ايسر ثبت بها  
 الرد وجردها مثل البنية او قيمته مع العذر وقبل صاع من **سابعة**  
 الشوبه ليست عيبا لم لو اشترط البكان فثبت سبق الشوبه كان له الرد  
 ولو لم يثبت التفرغ فلا رد لان ذلك قد يذهب بالتزوي **ثامنة** لا يرد



العبد بالاباق لمحدث عند المشتري وجمد بالسابق **الرابعة** لو اشترى  
 امة لا تحبض في ستة اشهر فصاعدا ومثلها تحبض وله الرد لان ذلك  
 لا يكون الا العارض **الخامسة** لا يرد العبد والترتيب بما يوجب من  
 النقل المعتاد نعم لو خرج عن العادة جاز رده اذ لم يعلم **السادس** لو تبا  
 ن عا في الترتيب من العيب فالقول قول منكره مع عيبه **سبعة** لو دفع  
 المشتري لعدم العيب ولا شبهة فالقول قول البائع مع عيبه عالم يكن  
 هناك قرينة على تشهد لاحدها **الثامنة** يقوم البيع محبب لموجبا  
 ويرجع المشتري على البائع بنسبه ذلك من الثمن ولو اختلف اهل الضم  
 بيع الى القيمة الوسطى **التاسعة** لو حدث العيب بعد العقد وقبل  
 القبض كان للمشتري الرد وفي الارشاق لان اشبهها بالنون  
 لو قبض المشتري بعضا وحدث في الباقي كان الحكم قابلا فيما لا يقبض  
**الفصل الخامس في الربو** او يخترجه معلوم من الشرع حتى ان الدرهم  
 اعظم من سبعين زينة وبشبهه في كل مكبل او موزون ذبح بحسنه  
 بطحش ما يتاوله اسم خاص كخططر باخططر والارز بالارز  
 في بيع الثقلين التساوي في قدره ولو سمع بين يادهم نقدا وشبهه ذبح  
 مفسا وبابيد ويحرم شبهه ويجب اعادته الربو مع العلم بالضرر فان  
 جهل صاحبه وعرف الربو انصدق به وان عرفه وجهل الربو اصالح  
 عليه وان منعه بالخلل وجهل المالك والقدر تصدق به وان عرفه  
 وجهل الربو اصالح عليه بخسة ولو جهل الضرر كغناه الاستماع ولا  
 خلفا جناس العروض جاز التفاضل نقدا وفي النسبه فولا ان اشبهها  
 الكراهية والخطئة والشعر جنس واحد في الربو او كان ما يكون

منها كالسويق والدقيق والخبز ونحوه المحل وما جعل منه جنس واحد  
 وكذا ثمر الكرم وما يكون منه الطهور نابعة للمعروف في الاختلاف وما  
 يستخرج من اللبن وجنس واحد وكذا الارض فان نفع ما يستخرج منه  
 وما لا كيل ولا وزن فيه وليس يربو كالنوب بالعين والحب بالعمرة  
 وفي النسبه خلافه والاستهبة الكراهية وفي نون الربو في المصدة  
 نون الاستهبة الاختلاف ولو بيع شئ كيل او وزن او في بلد وفي بلد اخر  
 فان لكل بلد حكمه وقيل يخلب تحريم التفاضل وفي بيع الرطب بالتمر رواية  
 اشهرها المنع وهل ينسب العلة في غير كالنبيب بالعبث والبسر بالرج  
 الاشبه لا ولا ينسب الربو بين الوالد والولد ولا بين الزوج والزوجة ولا  
 بين المملوك والمالك ولا بين المسلم والمحرر وهل ينسب بينه وبين الذي  
 فيه روايتان اشهرها انه ينسب ويبيع الثوب بالفضل ولو تفاضل وبكر  
 بيع الحيوان باللحم ولو تماثلا وقد يتخلص من الربو بان يجعل مع كذا  
 متاعا من غير جنسه مثله درهم ومذ من تمر مدين او بيع اربعة  
 لصاحبه ويشترى الاخرى بذلك الثمن ومن هذا الباب كلام في القدر  
 وهو بيع الاثمان بالاثمان ويشترط فيه التقابض في المجلس معطوف  
 لم يطل ولو وكل احدها في القبر فافتقرا قبله بطل ولو اشترى  
 دراهم ثم اشترى بهلا نابت قبل القبض لم يبيع الثاني ولو كان له  
 دراهم فامر بان يحوّلها الى الدراهم وسأل عن فقبل صح فان لم يقبض  
 كان التقدير من واحد ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد منها ويجوز  
 في المختلف ويستوى وفي اعتبار التفاضل الصحيح والكسور والمصر  
 واذا كان في احدها غير لم يبيع بحسنه الا ان يعلم مقدار ما فيه



فيزداد الثمن عن قدر الجواهر بما يقال الغش ولا يباع ثواب الذهب بالذهب  
 ولا ثواب الفضة بالفضة وبيع بغيره ولو جعلنا ربيعة بهما لوباع بغيره  
 الرصاص والنحاس بالذهب والفضة وان كان فيه يسير من ذلك يجوز  
 اخراج الدرهم المكنون منه اذا كانت معلومة من الصرف ولو لم تكن كذلك  
 لم يجز الا بعد بيانها **مسألة** اذا رفع زبانه عما للبايع صح ويكون له  
 بدامانه وكذا لو بان فيه زبانه لا يكون الا عطلا او تعجلا ولو كانت الزيادة  
 مما يفتاونه به للوازي لم يجب اعادته **الكتاب** يجوز ان يبدل له درهمان  
 ويشتريهما بواحدة ولا يفتدى لهما ويجوز ان يقرضه الدرهم ويشتريه  
 بفقدها بواحدة اخرى **الكتاب** لا يفتى المصوغ من الذهب والفضة ان  
 امكن تخليصها لم ينج باحدهما وان تعذر وكان الغالب احدهما بيعت  
 بالاقل وان تساوى بيعت بهما المراكب والسبوف المخلطة ان علم مقدار  
 رجليته بيعت بجنس مع زيادة تقابل المراكب والنصل نقدا ولو بيعت  
 نسبة تقدم من الفين ما قابل لجليه وان جهل بيعت بغيره لجنس وقيل ان  
 نجحها بالجنس ضم اليها شيئا **الحامسة** لا يجوز بيع شئ بدينار غير  
 درهم ولا بغيره **السادسة** ما يجمع من ثواب الصانع ببيع بالذهب  
 والفضة او جنس غيرهما ويتصدق لان اربابه لا يميز **الفصل الثاني**  
 في بيع الثمار لا يبيع بغير ثمره المخل قبل ظهورها ما لم يبد في صلاحها  
 وهو ان يجرى ويصفر على الاشهر نعم لو ضم اليها شيئا او بيعت ان يبد  
 منها او بشرط القطع جاز ويجوز بيعها مع اصولها وان لم يبد  
 صلاحها وكذا لا يجوز بيع ثمره الشجرة حتى تظهر ويسدء صلاحها  
 وهو ان ينضج لثب واذا ادرك بعض البستان جاز بيع ثمره اجمع ولو

ادرك ثمره بستان ففي جواز بيع اخر لم يدرك منهما اليه ثم يدرك  
 انبه ويبيع بغير ثمره الشجر ولو كان في الكمام منهما الى اصوله ونفثا  
 وكذا يجوز بيع الزرع قابلا وحيدا ويجوز بيع المحضر بعد انضاج  
 دها الفضة ولقطات وكذا ما يجز كالرطبة جرة وجرات وكذا ما  
 كالسنا والتوت خرطة وخرطات ولو بلغ الاصول من التخل بعد التاخير  
 فالثمر للبايع وكذا الشجر بعد انضاج الثمرة مال المشتري طهرها للمشتري  
 وعليه ينقيتها الى وان بلوغها ويجوز ان يستثنى للبايع ثمرها  
 بعينه او حصه مشاعة او ارضا لا معلومة ولو خاست الثمرة سقط  
 من الثياب بحسابه ولا يجوز بيع ثمره التخل بغير منها وهي للزائد هل  
 يجوز بغيره من غير هاقبه قولان اظهرهما المنع وكذا لا يجوز  
 بيع السنبل بحب منه وهي المحافلة وفي بيعه يجب من غير قولان  
 اظهرهما التحريم ويجوز بيع العرير بخرصها وهي التخله تكون  
 في دار او في شربها صاحب المترا بخرصها ثم او يجوز بيع الزرع  
 قبل اذ وعلى المشتري قطعة ولو امتنع فللبايع ازالته ولو ترك كان  
 له ان يطالبه باجرة ارضه ويجوز ان يبيع ما ابتاعه من الثمر بزيادة  
 عن الثمن قبل قبضها على كراهية ولو كان بين اثنين فقبل احدهما  
 بمحضه صاحب من الثمرة بوزن معلوم صح واذا امر الانسان بثمره  
 فخرجه ان ياكل منها ما لم يصر او يقصد ولا يجوز ان يأكده معه  
 شيئا وفي جواز ذلك في غير التخل من الزرع واخبر شدد **الفصل الثاني**  
 في بيع الحيوان اذا تلف الحيوان في مدة خيار فهو من مال البايع ولو  
 كان بعد القبض اذا لم يكن بسببه ولا عن تقريط منه ولا يبيع



فحدث من الربح خيار وان لم يصب له مال فالولد المبيع على الاظهر ما لم يشترط  
 المشتري ويجوز ان يباع بعض الحيوان مشاعا ولو يباع واستثنى الرأس ويجلد  
 ففي رواية السكوني يكون مبيعاً كما ينسب فيه من ثيابه ولو اشترى جماعة في شراء  
 حيوان بشرط واحد هم الرأس ويجلد بما لم يكن له منه بنسبة ما فقد لا  
 يشرط ولو فلا يشترط ان يشرى كشيء وعلى كل واحد نصف الثمن ولو فلا يبرح  
 ناكلاً خراب علبت لم يذم للشروط في رواية الشاذلي في حاربه ومشرط فشرط  
 الرجوع دون نقصان جاز وهو من الظاهر الوجه للملك ومما سئل اذا اشترى اقل  
 من ثمنه من اسنان بغيا سمعان يطبخه مثله ولو ان يصدق عنه بان يجره ورام  
 ويكره ان يجره منه في الميراث ولو لم يجره في الباب سائل **الاول** المملوك يملك ما لم  
 يضر به فلو لا يملك شيئاً **الثاني** من اشترى عبد المالك كان مالاً للمبيع الا بشرط  
**الثالث** يبيع على المبيع استبرأ الامة قبل بيعها بخفضه ان كان ممن تجبص ويحتمل  
 وان يبيع بغيره ان لم يضره وكان شق من تجبص وكذا يجب الاستبراء على المشتري  
 اذا لم يشترطه المبيع ويستفاد الاستبراء عن الصعيير والبايسة والاستبراء  
 للزلة وقبل قول العدل اذا اشترى المملوك لا يوطئ له مال فلو لم يوطئ له مال  
 اربعة اشهر ولو وطئها قبل ذلك لم يضره كره لبرح ولدها ويستحب ان يجره  
 من ميران قسطا **الرابعة** تكن الفرق بين الاطفال وامهاتهم حتى تستقر هذه  
 سبع سنين وقبل ان يستقر عن الرضاخ ومنهم من حرم **الخامسة** اذا وطئ المشتري  
 سامة ثم بان استحقاقها انزعها المشتري ولو لم يضرها نصف الثمن ان  
 كانت ثياباً والعشرون كانت بكر او قبل بلوغه مراً مثلاً لها وعليه فدية للولد  
 على المبيع وفي رجوعه بالعقر فلو ان اشترى هذا الرجوع **سادسة** يجوز  
 ابتاع ما يسيبه الظالم فان كان للامام بعضه وكله ولو اشترى امة سرق

فصح رد ماله المبيع واستعاد ثمنها او اذامان المبيع ولا عيب من  
 سلامة في قبضها على رواية مسكين السداد وقيل يحفظها كالكفالة وقيل  
 تدفع الى الحاكم ولا تكلف السعي كان حسناً **سابعة** اذا دفع الى ما  
 فدون ما لا يشترى فدية وبغتها لو لم يبقه اتمال فاشترى اياه وعنا  
 مولا ومولا اب حورته لا مريد العتق ولو لم يفرج فكل يقول لشرى بما  
 ففر وابتاع ابن اسلم مضجعة وبمها العتق على مواليه رقام اقره في  
 اقام البينة كان له رقام في المستند فحق في القوي خطا اب وبنت اب  
 الاصل الحكم بامضاء ما فعله للادون ما لم يفرق بينهما **ثامنة** اذا اشترى  
 عبد فدفع المبيع اليه عبيد ليختار احدهما فابى واحد قبل بربح  
 نصف الثمن ثم ان وجد تعبد ولا كما الاخير بينه ما انصف في رواية ضعف  
 وبسبب الاصل ان يمين له الا بقر وبطالب بما ابتاعه ولو لم يباع عبد من عبد  
 بربح وحكا التبع في خلافه **الخامسة** اذا وطئ احد الشركاء لا  
 من سقط منه من احد الشركاء نصيبه وحده بالباقي مع انتهاء الشبهة ثم ان  
 ان حلت فومت عليه حصص الشركاء وقبل يقوم بجره ولو وطئ ويحقد  
 الولد حراً ولو وطئ فدية ومصرع الشركاء منه عند الولادة **السادسة**  
 للمملوك المملوكون لهما اذا ابتاع كل منهما صاحبه حكم للشانق ولو اشبه  
 مستحب الطريق وحكم للفرق فان انفقا بطل العقدان وفي رواية يفرج  
**المفصل الثامن** في السلف وهو ابتاع مضموناً للمعينة بمال حراماً في  
 حاكمه والظن في شروطه واحكامه ولو خفاه **الاول** الشروط هي خمسة  
**الاول** ذكر الجنس والوصف فلا يبيع فيها الا بصيغة الوصف كالقرد والخنزير  
 والجدود ويجوز في الامانة والحيوان ويجوز وكل ما يمكن ضبطه



فغير راس المال قبل الفرق ولو قبض بعض الثمن ثم اقترع فاصبح في المبيع ولو  
 كان الثمن دنيا على المبيع مع على لاشبه لكن بكون **الثاني** تقدير البيع بالكيل  
 والوزن ولا يكفي العدد ولو كان مما بعد ولا يقع في القصد ظاهرا ولا في  
 محض غمرا ولا في الماء فربا وكذا ينسب المقتضى في الثمن وقيل بكون المشقة  
**البيع** تعين لاجل ما يرفع احتمال الزيادة والقصان **الخامس** ان يكون  
 وجوده غالبا وقت حلوله ولو كان معدوما وقت العقد **سادس** في مكانه  
 وهي مسائل **الاولى** لا يجوز بيع المسلم قبل حلوله ويجوز بيعه وان لم  
 يقبض الكراهية في الطعام على من هو عليه وعلى غيره وكذا يجوز بيع بعض  
 وزاينه بعضه وكذا بيع الدين فان باعه بما هو خارج وكذا ان باعه بغير  
 حاله ولو بشره بتاجيل الثمن قبل مجزئ لانه بيع دين بدين وقيل بكونه وهو كمال  
 اما لو باع دنيا في دمة زيد بدين لم يشرع في دمة غيره ولم يجز لانه بيع دين  
 بدين **الثانية** اذا دفع دية الصفة وهو المسلم ولو دفع بالصفة **الثالثة**  
 وكذا لو دفع فوق الصفة ولا كذا لو دفع الكس **الرابعة** اذا نفذ من هذا المحل  
 انقطع فطالب كان محمدين الفسخ والصبر **الرابعة** اذا دفع من غير محض  
 وهو العزم ولم يساعده اعتسب بقبضه يدم لا فاقض **الخامسة** عقد السلعة  
 قابل للاستراط ما هو معلوم فلا يبطل بشرط مبيع ارضية او عمل محلا او  
 امضعة ولو اسلف في غنم وشرط اموات نتيجات بعينها قبل البيع والاشية  
 للمع للبهائم ولو شرط ثوبا من غزاة معينه او خذ من قرا من بعينه  
 ليعين النظر **الثالث** في الواحقة وهي قسمان **الاولى** بين المملوك والبيش  
 ذلك لا مع الاذن فلا يملك لزم في دمة ويبيع به اذا عتق ولا يلزم بيع  
 فلا اذن له للمولى ان يهرده او يملكه ان استبقاه او باعه ولو اعتقه

المدين

بغير ما يسعي في الدين والاخر لا يسقط من دمة المولى وهي لا  
 شهر ولو مات المولى كايين في تركته ولو كان له عمة كان غريم  
 للملوك كاحدهم ولو كان مالا في التجار فاستدان لم يلزم  
 للمولى وهل يسعي العبد فيه قبل نعم وقبل يتبع به اذا عتق وهو راسه  
**القسم الثاني** في المقرض وفيه اجر عظيم ينشأ من معاونته المحتاج  
 تطوعا ويجب الاقتصار على العوض ولو شرط النفع ولو بزيادة  
 الوصف حرم نعم لو تبع المقرض بالزيادة في العين او الصفة لم يحم  
 ويقبض الذهب والفضة وزنا واحبوب كالخمر والتعجب  
 كبدل وزنا ونحوه وزنا وعددا ويملك الشيء المقرض بالقبض  
 ولا يلزم اشتراط الاجل فيه ولا بناجل الدين لحال ملكا كان او غيره  
 ولو غاب صاحب الدين عينه منقطعة نوى المستدين فضاء وعمله  
 عند وفاته موقا به ولو لم يعرفه اجتهد في طلبه ومع الباس قبل  
 ينصف به عنه ولا تصح المضاربة بالدين حتى يقبض ولو باع  
 الذي مالا بملكه المسلم وقبض منه جاز ان يقبضه المسلم عن حقه  
 ولو اسلم الذي قبله يسعه قبل يتولا غيره وهو ضعيف ولو كان  
 كائنين ديون فانفسهما في احصل لهما وما نوى منها ولو بيع  
 الدين باقل منه لم يلزم العيزه ان يدفع اليه الثمن ما دفع على زدد  
**سادس** اجرة الكيال وتزان المناع على المبيع وكذا اجرة بايع كالا  
 واجرة الشاقد وتزان الثمن على المشتري وكذا اجرة مسترعى  
 الامتعة ولو تبرع الواسعة لم يسقط اجره واذا جمع بين البيش  
 والمبيع فاجرة كل عمل على الامر به ولا يجمع بينهما الواحد ولا يضمن



الدلالة ما يتلف فحايه ما لم ينفذ ولو اختلفا في التفريق ولا يشبهه فالقول  
قول الدلالة مع يمينه وكان لو اختلفا في القيمة **ثاني الرهن**  
وان كانا ببيعة **الاول** في الرهن وهو وسبقه لدي الرهن ولا بد فيه  
من الاجاب والقبول وهل يشترط الاقباض لا يظهر نعم ومن شرط ان  
يكون عيناً مملوكة كما يمكن قبضه ويبيع ببيعة منفردة كان او مشاعاً ولو  
رهن مالا بملك وقف على حان المالك ولو كان يملك بعضه من  
في ملكه وهو لا يتم من جهة الراهن ولو شرطه مبيعاً عتق لاجل بيع  
ولا يبرأ من الدابة ولا من الثقل والشجر في الرهن نعم لو تجدد بعد  
رهنان فدل فائدة الرهن للرهن ولو رهن رهائين بدنيين ثم ائتم  
عن احد هما الرهن بالآخر ولو كان له رهنان وبيعهما الرهن  
امسك بهما ولا بد من بيع كل رهن في الرهن سابقاً كان او متجداً **ثالث**  
في الحق ويت شرط بشئونه مالا كان او منفعة ولو رهن على ما لم يعم  
آخر في علمه عليه ما **ان** في الراهن ويشترط فيه كمال العقل وجداً  
للقرف والمولى ان يرهن المصلحة المولى عليه وليس للرهن التفريق  
في الرهن باحان ولا يسكنه ولا يطول لانه تعريض للابطال وفيه  
يت باجور على يجوز ولو باعه الراهن وقفاً جاز الرهن وفي  
وقوف العتق على اجاز الرهن تردا شبهه بجواز **رابع** في الرهن  
ويت شرط فيه كمال العقل وجواز التصرف ويجوز اشتراط الوكاله  
ولو عزل لم ينعزل وتبطل الوكاله فيه الموكلة دون الرهائات  
ويجوز للرهن ابتاع لرهن والمرهون احمق من غير باستيفاء يمينه  
سلف كان الراهن حراً او عبداً في الميت رواية اخرى ولو قصر الرهن

هذا هو معنى ما في المتن من ان الرهن

مع الغرماء بالفاضل والرهن ماله في يد المرهون ولا يسقط بطلانه  
شيئاً من ماله ما لم يتلف بتعدياً او تقربط وليس له ان يترفع فيه ولو  
فيه من غير ان يضمن العين ولا الجور ولو كان الرهن ذباً قام بمؤنتها  
وتقاما وفي رواية الظهر بركب والله يشرب وعمل الذي بركب ويشرب  
الثقة والمرهون استيفاء من الرهن ان خاف مجور الوارث ولو اعترف  
بالرهن وادعى الدين وكا يمينه فالقول قول الوارث ولا خلاف انه  
ادعى عليه العلم ولو باع الراهن في البيع قبل التحول مع ولو اذن للراهن  
وقف على الاجاز ولو كان وكيلاً فباع بعد حصول مع ولو اذن للراهن  
في البيع قبل التحول مع ولم يستوف دينة حتى يتكامل في بيعه مسابيل التركة  
وهي اربعة **الاول** بضمن المرهون قيمة الرهن يوم تلفه وقبل يوم  
قبضه وقبل اعلی القيم من حين القبض الى حين التلف ولو اختلفا  
فالقول قول الراهن وقبل قول المرهون وهو شبه **الثاني** لو اعم  
فيما على الرهن فالقول قول الراهن وفي رواية القول قول المرهون  
مالم يبيع زيادة عن قيمته **الثالث** لو قال القابض هو رهنه  
للمالك هو دبعة فالقول قول المالك مع يمينه وفيه رواية اخرى  
متروكة **الرابع** ان اختلف في التفريق فالقول قول المرهون مع يمينه  
**سبب** **سبب** الحجور هو المنوع من التصرف في ماله و  
سباب الحجور ستة الصرع والجنون والرق والمرض والفسس والتفقه ولا  
يزول حجر الشخص الا بوفيق البلوع وهو يعلم بان باب الشعر احسن  
على العات او خروج اللبي الذي منه الوارث من اللوغ المعاند ويشتر  
في هذا من المذكور والاثبات والسن وهو بلوغ خمسة عشر سنة وفي



رواية من ثلث عشر الى اربعة وفي اخرى يبالغ في عشرة وفي اخرى يبالغ في ثلث عشر  
**سبع** الثاني الرشد وهو ان يكون مصلحا للمال وفي اعتبار العدل  
 في رد وبيع عدم الوصفين او احدهما يستمر بغيره ولو طعن في الاستيعاب  
 رشد الصبي باختياره بما يلائمه من التفرقات ويستثنى شهادة الرجلين  
 في الرجال والنساء في النساء والسفير هو الذي يصرف اموال غيره  
 الاغنياء الصبي يحمى ولو باع فالحال هذه لم يحمى ببيعته وكذا لو وهب  
 او قرض بمال وبيع ماله فله وطهارة واقراء بما لا يوجب ما لا يملكه من  
 من التفرقات الا باذن للولي والربيع ممنوع من الوقفية بما تاد على الثلث  
 وكذا في التبرعات النجاسة على اختلاف ولا يوجب الا ببيان على الصغير  
 والمجنون وان فقدوا الوصي فان فقدوا فالحكم **كتاب الضمان**  
 وهو عقد شرع للتعهد بنفس او مال واقسامه ثلث **دور** ضمان  
 للمال ويشترط في الضامن التكليف وجواز التصرف ولا بد من رضا  
 ولا عيب بالمضون منه ولو علم فانك لم يبطل الضمان على المراجعه  
 ينقل المال من ذمة المضون عنه الى ذمة الضامن ويجه للمضون عنه  
 ويشترط فيه اللأفة او علم المضون له باعسان ولو بان اعسانه كان  
 المضون له مخيرا والضمان المفضل جليز وفي المفضل قولان **الضمان**  
 ويرجع الضامن على المضون عنه ان ضمن لبسوله فلا يؤدي اكثر مما  
 دفع ولو وهبه المضون له او اجره لم يرجع على المضون عنه بشئ  
 ولو كان باذنه واذا تبرع الضامن بالضمان فلا يرجع ولو ضمن ما عليه  
 صح وان لم يعلم كنهه على الظاهر وبثبته عليه ما يقوم به اليه لا ما لم  
 وحساب ولا ما يقر به المضون عنه **القسم الثاني** الحوالة وهي

تحويل

لتحويل المال من ذمة الى ذمة مشقولة بمثلته ويستمر رضاه التلازم وبما  
 قدر بعض على دفعي الحيل والمحال فلا يجب قبول الحوالة ولو كان  
 على ملى نعم لو قبل لم يمتد ولا يرجع المحال على الحيل ولو اقر محال  
 عليه وبشرط ملائمة وقت الحوالة وعلم المحال باعسان ولو بان  
 يرجع ويراد المحيل وان لم يبرأ المحال وفي رواية ان له براءة منه بغير  
**القسم الثالث** في الكفالة وهي التعهد بالنفس وبشرط دفع الكافل  
 والكفول له ردون المكفول عنه وفي اشتراط الاصل قولان وان  
 اجلا فلا بد من كونه معلوما واذا دفع الكافل العزيم فقد برأه وان  
 امتنع كان المكفول له عيسه حتى يحضر العزيم او ما عليه ولو قل  
 ان لم احضره الى كذا كان على كذا كان على كفيلة ابد ولم يلزمه للمال  
 ولو قال على كذا الى كذا ان لم احضره كان ضامنا للمال ان لم يحضره في كل  
 ومضى على عزيمه من بد عزيمه فله الزمة اعادته او اذ لماعليه ولو كان  
 فائدا اعاده او دفع الدية وبطل الكفالة بموت المكفول **كتاب المص**  
 وهو مشروع لقطع المنازعة ويجوز مع الاقرار ولا تكرار الا ما  
 حرم حلالا او حلالا حراما ويصح مع علم المصطلحين بما وقعت المنازعة  
 فيه ومع جهالة ابياتانها او عينا وهو لازم من طرفيه ويجوز  
 بالتقابل ولو اصاب الشريك على ان الخسران على احدهما  
 له وللآخر ثلث مال المصح ولو كان بين اثنين درهمان فقال احدهما  
 هالي وقال الاخر هاليين وبذلك فلهما على الكل درهم ونصف  
 درهمان وكذا لو ادعه انسان درهمين واخر درهمين فاسترجع لا  
 عن تقريظ وتلف واحد فلهما على الاثنين درهم ونصف ولا غير ما بقي



ولو كان لواحد ثوب بعشرين درهما والاخر ثوبين فاشترى ما فان  
 غير احدهما صاحبه فقد انفق ولا يبيع او قسم الثمن بينهما انهما  
 فاذا ظهر استحقاق احد العوضين بطل الصلح **كتاب الشراكه**  
 وهي اجتماع مال كين فصاعدا في الشيء الواحد على سبيل الشباع  
 فتخرج مع امتزاج المالكين المتجانسين على وجه لا يمتاز احدهما عن الا  
 غيره ولا ينفرد بالابدان والاعمال ولو اشتركوا كذلك كان لكل واحد  
 عمل ولا اصل للشركة الوجه ولا لمفاوضة وادانساوي للمالكين القدر  
 فالربح بينهما سواء وان تفاوتنا فالربح وكذلك الخسار بالنسبة ولو  
 شرط احدهما في الربح زيادة فلا شبهة ان الشرط لا يلزم ومع كونه  
 ليس لاحد الشركاء التصرف الا مع اذن الباقيين ويقتصر في النقص على  
 يتناول الادان مطلقا مع ولو شرط الاحتجاج لزم وهي جائزة من الطرفين  
 فكذلك ان في التصرف وليس لاحد الشركاء الامتناع من القسمة عند  
 للعالمين الا ان تتخلف ضرر ولا يلزم احد الشركاء ان يكون رأس المال  
 ولا ضمان على احد الشركاء ما لم يكن من تعدا وتفرع ولا يقع مؤجلة  
 وتبطل بالموت ويكره مشاركتهم الذي وايضا عده **كتاب**  
**المضاربة** وهي ان يبيع الانسان الى غيره مالا  
 ليحل فيه بحصة من ربحه ولكل منهما الرجوع سواء كان المال ناظرا  
 مستغلا ولا يلزم فيها اشتراط الاجل ويقتصر على ما يجزى له من ثمن  
 ولو اطلق تصرفه في الاستملاء كيف شاء ويشترط كون الربح مشترك  
 العامل ما شرط له من الربح ما لم يستقر فله وقيل للعامل اجرة المنزل وينفق  
 العامل في السفر من الاصل كالانفق ولا يشتري العامل الا بعين الادان

كتاب الشراكه  
 في الشراكه  
 في الشراكه  
 في الشراكه

ولو اشترى في القمرة وقع الشراء والربح ولو ارم بالسهم الى حصة ففقد  
 غير هاتين ولو ربح كان الربح بينهما بمقتضى الشطركا ولو ارم بالسهم  
 ففقد الى غيره وموت كل واحد منهما يبطل المضاربة وينتشر في مالهما  
 ان يكون عياد انما ودرهم فلا يبيع بالعروض ولو قوم عرجا وشرط  
 للعامل حصة من الربح كان الربح للمالكين والعامل لا يبيع ولا يملك  
 هذه رأس مال المضاربة ما لم يكن معلوم القدر وفيه قول بجواز ولو  
 اختلف في قدر رأس المال فالقول قول العامل مع يمينه ويملك العالم  
 نصيبه من الربح بظهوره وان لم يشر ولا خسران على العامل الا من  
 تعدا وتفرع وقوله مقبول في التلف ولا يقبل في الرد الا بنية على  
 شبه ولو اشترى العامل بابه فظهر فيه الربح عتق نصيب العامل من الربح  
 وصلى العبد في باقي ثمنه ومق فسخ المالك المضاربة مع وكان للعامل  
 لغيره الى ذلك الوقت وله من صاحب المال العامل صار الربح له ولا  
 يطالب المضارب جارية الفراض ولو كان للمالك اذن له وفيه رواية بجواز  
 متروكه ولا يبيع للمضاربة بدين حتى تقضى ولو كان يدين مضاربة في  
 فان كان عبدا لواء بعبه او مرفقة منفردة ولا تخلف فيه الغرماء **كتاب**  
**المزارعة** والمساقات اما المزارعة فمطلوب معاينة على  
 الارض بحصة من حاصلها وتلزم المتعاقدين لكن لو تفاولا وضع لكن  
 لو تفاولا يبيع ولا يبطل بالموت وشرطها ان لا يكون المأخضا  
 عانا وباقية او تفاولا وان يقدر له مال معلومة وان تكون الارض  
 مما يمكن الاستفاد بها ولو ان يزرع الارض بنفسه وبغيره ومع عبه ولا  
 في شطوط عليه من زرعها بنفسه وان يزرع ما شاء الا ان يعجز له وفراج



كالأرض على صاحبها إلا أن يشترط على الزارع وكذا لو نذر السلطان نذارة  
 ولصاحب الأرض أن يخرج من على الزارع والزارع بالخيار في القول فإنها  
 كالأستقارة مشروطة بسلامة المزروع وبثبات الحق في كل موضع تبطل  
 فيه الزارعة ويكفي إخراج الأرض للزارع إغناء الحنطة والشعير وإن نذر  
 جرها بكفرها الشجر هالبا إلا أن يحدث فيها حدثا أو يورثها غيره بخسر  
 لنذر شجرها بوابها للساقات فهي معاملة على الأصول بحصة  
 من سمرها ويلزم للعاقدين كالأجانب ويصح قبل ظهور الفرة إجماعا وبعد  
 هاذا بقى العامل عمل فيه للستراد ولا تبطل بموت أحدهما على الأمانة  
 لأن يشترط تعيين العامل وتصح على كل أصل ثلثه لغيره يتفصح بها  
 مع بقاءه ويشترط فيها المدفوعة المعلومة التي يمكن حصول الثمرة فيها  
 ويلزم العامل من العمل ما فيه مسترد لثمة وعلى المالك بناء الجدران وعمل  
 النوافع وإخراج الأرض إلا أن يشترط على العامل فلا بد أن يكون النافعا  
 بدو مشاعة فلو اقتصر بها العدم لم يبيع ويملك بالظن وإذا دخل أحد  
 المسلفات كانت الظاهر للمالك وللعامل الأجر ويكفي أن يثبته المالك مع  
 المحصة شيئا من ذهب أو فضة ويجب الوفاء لو شرط ما يثبته المالك  
**كتاب الوديعة والعارية** أما الوديعة فهي استئابة في  
 الاختفاظ ويقتر إلى القول فلا كان أو ضل أو يشترط فيها الإعتد  
 وتختص كل وديعة بما جرت به العادة ولو عين المالك هرة أقر عليه  
 ولو نقلها إلى دون أو أمر بضم الأمان خوف وهي جائزة من الطرفين  
 وتبطل بموت كل واحد منهما ولو كانت دابة وجب علفها وسقيها وبيع  
 بغير المالك والوديعة أمانة لا يضمنها المستودع إلا مع تفریط

فلو نذر

ولو نذر فيها بأكتساب ضمن وكذا الربح للمالك ولا يبرأ من نذر  
 هرة وكذا لو تلفت في يد تبعدها وتفریط فند مثلهما لا يبرأ  
 إلا بالنسليم إلى المالك أو من يقوم مقامه ولا يضمنها لو فسد عليها  
 ظالم لكن إن أمكنه الدفع وجب ولو اختلفت أنها ليست عند من  
 لم يورثها أو أنها إلى المالك مع المطالبة ولو كانت غصبا لم يورث  
 وصونها إلى المستحق ويورثها غيره فكذا حفظه بمال المودع  
 ردها عليه إن لم يمتين وإذا نذر المالك التفریط فالقول قول المستودع  
 ومع يمينه ولو اختلفا في مال هل هو وديعة أو دين فالقول  
 قول المالك مع يمينه إن لم يورث أو نذر الربح أو تلف العين  
 في النقص القيمة فالقول قول المالك مع يمينه وقيل قول المالك  
 وهو أشبه ولو اختلفا في الرد فالقول قول المستودع ولو مات  
 للودع وكان الراتب جماعة دفعها إليهم وإلى من يرثه ولو دفعها  
 دفعها إلى البعض فمن حصص الباقي وأما العارية فهي لا نذر في  
 ارتفاع بالعين تبرعاً وليست لازمة لأحد المتعاقدين ويشترط  
 في العبر كمال العقل وجواز التصرف والاستعير لا بما انتفاع بما جرت  
 به العادة ولا يضمن التلف ولا النقصان ولو انتفوا بالانتفاع بما جرت  
 به العادة لا يضمن إلا مع تفریط أو عذر وإن اشتراط إلا أن يكون العين  
 ذهبا وقصراً فالضمان يلزم وإن لم يشترط ولو استعار من العا  
 مع العلم ضمن وكذا لو كان جاهلاً لكن بربح على المعير بما يقرم  
 وكل ما يبيع الانتفاع به مع بقاءه يبيع أماناً ولو بقصر المستعير  
 ما يؤذنه ولو اختلفا في التفریط فالقول قول المستعير مع يمينه



ولو اختلف في الرد فالقول قول العيب مع يمينه ولو اختلف في القيمة  
 اشتهر بقول العام مع يمينه ولو اختلف في ردهن من غير اذن للمالك  
 انتزع المالك العيب ورجع الرقطن على الراهن **كانت** **الاجابة**  
 وهي تملك منفعة معلومة بعوض معلوم وتلزم من الطرفين  
 بالتقابل ولا تبطل بالبيع ولا بالعقود وهل تبطل بالوعد قال الشيخ  
 نعم وقال الرضى لا تبطل وهو شبه وكل ما نفع اعارته نفع اعارته  
 ورجاع المشاع جائز والعين امانة لا يفتنها الكساجر ولا ما ينقص  
 منها الا مع تعدد وتقرضا وشرايطها خمس ان تكون المتعاقدان  
 كاملين جازين التصرف وان تكون الاجرة معلومة كبل الاثر اذا قبلت  
 الشاهدة ولو كان ما يكال ويؤذن وتملك الاجرة بنفس العقد  
 مع الاطلاق واشتراط التجمل وبيعها بغيرها نحو ما ادى اهل  
 ولو استاجر من من يحمل له مناعا الى موضع في وقت معين باجرة  
 معينة فان لم يفعل نقص من اجرة ثبنا معينا مالم تحط بالاجرة وان  
 تكون النفعة ملكا للموثر او لمن يؤجر عنه والاستاجر ان يؤجر  
 الا ان يشترط عليه استيفاء النفعة بنفسه وان تكون النفعة مفك  
 بنفسها كخياطة الثوب المعين او بالمدد للعبه كسكنى الدار وتملك  
 النفعة بالعقد واذا مضت مدة يمكن استيفاء النفعة والعين في اليد  
 جاز استقرت الاجرة ولو لم ينتفع واذا عين عبق جرة الاستفاعة لم  
 يتعدتها المستاجر ويضمن مع التعدي ولو تلفت العين قبل القبض  
 او امتنع المؤثر من التسليم من الاجارة بطلت الاجارة ولو منع الم  
 بعد القبض لم تبطل وكان الدر على الظاهر ولو انه هدم المسكن

المستقر  
 المستاجر

يستاجر في الفسخ وله الزام للمالك ما صلاحه ولا يسطر مال الاجارة  
 لو كان المهدم بمثل المستاجر وان تكون النفعة مباحة ولو جره بجره  
 او بغيره الغناء لم ينفذ ولا نفع اجارة الا بقر ولا يضمن صاحبها  
 النسيب الا ان يودع ويفرط ولو تسانع في الاستنجاء فالقول قول  
 للمكر مع يمينه ولو اختلف في قدر الاجرة رد العين فالقول قول المالك  
 مع يمينه وكذا لو كان في قدر الشيء للمستاجر ولو اختلف في قدره  
 جرت فالقول قول المستاجر مع يمينه وكذا لو ادعى عليه التفريد  
 وبيئت امر المثل في كل موضع تبطل فيه الاجارة ولو تعدي بالذات  
 للشرطة ضمن ولزمه في الزيادة المثل وان اختلف في قيمه الدائم او في  
 نقصها فالقول قول الغار مع يمينه وفي رواية قول للمالك ونصب  
 ان يقامع من يستعمله على الاجرة ويحسب ايقافا عند فراقه ولا  
 يعمل الا كخاص لغير المستاجر **لو كان** **الوكالة** وهي تستدعي  
 فصولا **الوكالة** عن الايجاب والقبول الدالين على الا  
 سببية في التصرف ولا حكم لوكالة المانع ومن شرابطها ان يقع منجز  
 ولا نفع معاقرة على شرط ولا صفة ويجوز تجديدها لغيرها التمرق الى بعد  
 وليست لازمة لاحدها ولا ينعزل مالم يعلم للعزل وان اشترط  
 على المانع وتصرفه قبل العلم مانع عن الموكل وتبطل الوكالة بالموت والجنون  
 والاعفاء وتلقاها بغيره ولو باع الوكيل بيمين فانكر الموكل الا ان  
 بدلت القدرة فالقول قول الموكل مع يمينه ثم يستعاد العين ان كانت  
 موقوفة ومنه ان كانت مفقودة او قيمتها ان لم يمكن لها مثل  
 وكذا لو تعدد استعادتها **الاستفاعة** ما نفع فيه الوكيل وهو كل فعل



لا يتعلق من قسطنطين فيه بمباشر معين كالبيع والشراء ونحوه الوكالة في الظاهر  
 فطالبه وهو من على البيع ويقسم الوكيل على ما عينه الموكل ولو عيّن الوكيل  
 مع الآداب فغيره لا قرار **الثالث** للوكيل ولا يتصرف كونه مكافأ جازا التصرف ولا يكاد  
 بعد لا ينفذ موليّه ولا الوكيل إلا أن يؤذنه ولو كان أن يوكل عن نفسه  
 والبيع كذا لدى المرافعة ان يتولى الممانعة بنفوسهم **رابع** الوكيل لا يترتب  
 فيه كمال العقل ويجوز أن تلي المانع عقد البيع لنفسه ما ولو هو المسلم  
 يتكلم على الذي للمسلم والذي وفي وكالته له على المسلم تردده الذي يتكلم  
 على الذي للمسلم الذي ولا يتكلم على مسلم والوكيل أم يملك بغيره لا مع غيره  
 فربط **الخامس** في الحكم وهو مسائل **الأولى** لو أم بالبيع حاله فباع فوجلا ولو  
 بنيا فباع ووقف على الإجازة وكذا الواسع يبيعه معجلا فلو تروى بياض البيع  
 فوقف على الإجازة وكذا الواسع يبيع فباع باقلا عاجلا ولو باع بمثل  
 أو أكثر إلا أن يتعلق بالأجل عرض ولو أم بالبيع في موضع فباع في  
 غير ذلك لا تمنع ولا كذا الواسع يبيعه من انسان فباع من غيره كان  
 يبيع على الإجازة ولو باع بأزيد **ثاني** إذا اختلف في الوكالة فالقول  
 قول المنكر مع يمينه ولو اختلفا في العزل أو في الإعلام أو في التفرقة  
 فالقول قول الموكل مع يمينه وكذا إذا اختلفا في التلف ولو اختلفا  
 في الرد فقولا أن أحدهما القول قول الموكل مع يمينه والثاني  
 القول قول الموكل ما لم يكن محجلا وهو أشبه **ثالث** إذا كان  
 وجهه مدعيًا وكالته فانكر الموكل فالقول قول المنكر مع **رابع**  
 الوكيل أمرها وروى نصف مراهها لانه ضيع حفرها وعلى الزوج أن  
 يصلها أن كان وكله **كتاب** الوقف والصدقات والعتبات

هذا هو الأصل في الوقف وهو ما  
 لا ينفذ موليّه ولا الوكيل إلا أن يؤذنه  
 ولو كان أن يوكل عن نفسه والبيع كذا  
 لدى المرافعة ان يتولى الممانعة بنفوسهم

ما الوقف فهو تجسس لأصل والطلاق المنفعة والوقف لا يصرح في  
 وما عداه يفتقر إلى القرينة الدالة على التأييد ويختص فيه القبر ولو كان  
 على القرينة مصلحة كالقنطرة أو موضع عبادة كما يساعد فيه الظاهر  
 فيها ولو كان على منفعة فبعضه للمولى كالأب ومحمد الملب والوصوة  
 وقف عليه كالأول **رابع** لأنه مقبوض من ماله والنظر أم في الشرط  
 الواقف والشرط طارئة أقسام **الأولى** في الوقف ولا يتصرف فيه  
 التغير والدوام ولا قابض وأخرجه عن نفسه ولو كان للمعد  
 كان حسبا ولو جعله لمن ينفق من غلبا مع ويرجع بعد موت  
 الوقف عليه إلى ورثة الواقف طلقا وفيه انتقال ورثة الوقف  
 عليه والأول مروى ولو بشرط عوده عند الحاجة فقولا أن  
 أشبهها بالصلوات **ثاني** في الوقوف به ويشترط أن يكون عبدا  
 مملوكا ينفق بهما مع بقائه من انتفاعا علة ويصح إضاهاها مستغنة  
 كانت أو مقسومة **ثالث** في الواقف ويشترط فيه البلوغ و  
 كمال العقل وجواز التصرف وفي وقف من ماله عشر نرد والمرد  
 جوارحه من الأول للتع ويجوز أن يجعل الواقف النظر لنفسه  
 على لاشبه وإن أطلق والنظر الأرباب الوقف **رابع** في الوقف  
 عليه محررا طلو وقف على من سيجدد ويشترط وجوده ونعنه  
 وإن يكون من ماله وإن لا يكون الوقف عليه محررا فلو وقف  
 على من سيجدد لم يصح ولو على موجود وبعد على من يوجد  
 مع والوقف على التبرع في الفقراء وهو ما يقرب ولا يصح  
 وقف للمسلم على البيع والكتايبس ولو وقف على ذلك الكافر



مع وفية وجفاخر ولا يقف المسلم على الخرج لمكان سما ويقف على الذي لمكانا <sup>حقيقا</sup>  
 على يقف المسلم على الفقراء يفرق الى الفقراء المسلمين ولما كان كافرا انصرف الى فقر لخطه  
 فليس له من صلى الى القبلة والحقن الاثنا عشرية وهم اكن الامامية وعيد  
 بحسب الكبار خاصة وشيعة الامامية والمجاهدين والزيدية من قال بامانة زيد  
 وانفطحة من قال بالامامة ابراهيم والاسم اعلمية من قال باسم اعلم <sup>ص</sup> ابن  
 والكيسانية من قال بامامة محمد بن الحنفية ولو وصفهم بلسنة العام  
 لكان بمقتله كالحنفية ولو نسبهم الى ابي كان لتنسب اليه بالابانة  
 لكان على الخلافة العلوية ظاهرا شيعيا ويتساوى فيه الذكور والانثى  
 من اهل الخنعة وعشيرة الكلدون في نسبهم ويجمع في الحسين الى العرف  
 وقبل هو من يلي ذرا الى اربعين ذراعا وقبل الى اربعين ذراعا وهو مطر  
 ولو وقف على مصحة فبطلت قبل بصرى الى ابراهيم واذا شرع داخل من جرد  
 مع الموجود ولو اطلق الوقف فاقبض لم يقع اخال غنى بم معاملة  
 وكانوا واجانب وهل له ذلك مع اصغار اكله فيه حله ولا يجوز  
 اما الثقل عنهم فحين جازى واما القوا حق فمسائل <sup>عليه</sup> **عليه** فاقبض  
 سبيل الله انصرف الى القربى كالحج والجهاد والعمرة وبناء المسجد  
**عليه** <sup>عليه</sup> اذا وقف على من لم يدخل الاعلان ولا يكون **الناس** اذا وقف على  
 اولاده اشرك اولاد النبي والبنات الذكور والامانات بالسبوبة <sup>بها</sup>  
 اذا وقف على الفقراء انصرف الى فقراء البلاد ومن يحفره وكل كل قيل  
 منسدة كالعلوية والهاشمية والقيمية ولا يجب تتبع من لم يحفر  
**الحامسة** لا يجوز لزج الوقف من شرطه ولا يبعد الا ان يقع من غير  
 على افساده **نزد** <sup>عليه</sup> اصلاح الوقف يقتضى التسوية وان

في التسعة اذ اوقع على الفقراء وكان منهم جاران ينسركم من  
 القوم في مسائل الشك والعمى وهو فقير لا ايجاب والقبول  
 والقبض وفاقدها التسليط على استيفاء المنفعة يتقدم بها  
 الملك للمالك وتكون لوعين الدار وان مات للمالك وكذا لو قال لعمرك  
 لم تبطل يموت المالك وتبطل يموت الساكن ولو قال حيوة للمالك لم تبطل  
 يموت الساكن وانتقل ما كان له الى ورثة وان اطلق ولم يعين مذكراً  
 ولا مذكراً للمالك في اخرعه مع ما لمعومات للمالك ومحال هذه في  
 السكن ميراثا لورثته وبطلت السكينة ويسكن الساكن معه من  
 جرت به العادة كالولد والزوجة والخدم وليس له ان يسكن غيباً  
 الا باذن المالك ولو باع المالك الاصل لم تبطل السكينة ان وقع بعد  
 اذ عمر ويجوز جفسي لفرس والبيع في سبيل الله والعلامة في  
 وتجارية في خدمته بيوت العبادت ويجوز ذلك ما دامت العقر  
 باقية واما الصدقة فهي التطوع بتمليك العين بغير عوض ولا  
 حكم لها ما لم تقبض باذن المالك ويلزم بعد القبض وان لم يقبض  
 عنها فمفروضة ما حرم على بنى هاشم الا صدقة امثالهم اوسع  
 الضرورة ولا جاس بالسند وبه والصدقة شر افضل منها لاجل الا  
 انبياء واما الهبة فهي تمليك العين بغير عوض اعن لفظة ولا بد  
 فيها من الايجاب والقبول والقبض وبشرط اذن المالك في القبض  
 ولو هب لابي او لجد الولد الصغير لم يملكه لانه مقبوض بيد الولد وجبة  
 للشاع جارية كالمفسوم ولا يرجع في الهبة لاحد الابوين والا لكان  
 بعد القبض وفي غير هاشم والرحم على الخلق ولو هب لجد

[illegible]



لا مرفق الرجوع ثم قد اشبهه للكرهية ويرجع في هبة لا يجرى  
 دامت العين باقية ما لم يعوض منها وفي الرجوع مع النصف فلو ان  
 اشبهها الجوان **كتاب السبق والرمية** ومستندها  
 قوله لا سبق الا في **فصل** او خلف او حافر ويدخل تحت الفصل السهم  
 والكراب والسيف وتحت تحت الابار والفيل وتحت الحافر الخيل والبغال  
 والحمير ولا يجرى في غير هذا وبقر العقاد الى ايجاب وقبول وفي  
 لزومها تردد شبه التروم ويقع ان يكون السبق عيبا او يلاو  
 بديل السبق غير النسابة في جاز وكان لا بد له احدى او بديل من  
 ائماله ولا يشترط المحلل عندنا ويجوز جعل السبق المسابق منها  
 والمحلل ان سبق وتقرر <sup>للمسابق</sup> بقية الى تقدير المسافة ونحوه تعيين ما يجرى  
 عليه وتساوي مائة السباق في احوال السبق وفي اشتراط التما  
 وي في الوقف تردد ويحقق السبق بتقديم الهادي وتقرر  
 شرطه تقدير الرشق وعدد الحسابات وصفها وقدر المسافة و  
 والسبق وفي اشتراط المحاطة والمباداة تردد ولا يشترط العيني التسم  
 والقوس ويجوز المفاضلة على الاصابة وعلى التباعد ولو فضل  
 احدى الا فقال اطرح المفضل بكرا لم يصح لانه مناف للعرض من  
**كتاب الوصايا** وهي تستدعي فصولا **في الوصية** تملك عين  
 او منفعة او تسلط على تصرف بعد الوفاة وتقرر الى ايجاب <sup>القول</sup>  
 وتكفي الاشارة الدالة على القصد ولا تكفي الكتابة ما لم ينضم اليها  
 القرينة الدالة على الارادة ولا يجب العمل بما وجد بخط الثب  
 وقبل ان عمل الوتر معها ببعض الزمهم العمل بجميعها وهذا

ولا

فلا تنفع الوصية في تعصيب كسلعة الظالم وكذا وصية المسلم للمبعض  
 وتكفي **كتاب الوصية** ويعتبر فيه كمال العقل والحرية وفي وصية من بلغ  
 عشر الى التردد والروى الجوانز واخرج نفسه بما فيه هذا لها ثم اوصى لم  
 نفسه ولو اوصى ثم مرج قلبه وللوصي الرجوع في الوصية من شاء **كتاب الوصية**  
 في الموصى له وبشرط وجوده فلا يجرى لعدم ولا لمن طر بقاءه وقت الوصية  
 وبان مبنيا ونفع الوصية الموات كما تنفع للمعني والتمل بشرط وقوعها  
 ولله ولو كان اجنبا وفيه افعال ولا تنفع لغيري ولا لملوك غير الوصي ولو  
 كان مديونا اظلم ولد نعم لو اوصى لكانت بغير بعضه من الوصية فقد  
 نصيبه من ميرته ونفع لعبد الموصي ومدين ومكانته وام ولد ونصيب  
 ما اوصى لملوك بعد خروجه من النبل فان كان تقدر قيمه اعنق وكان  
 للموصي بالوصية وان زاد اعطى العبد الى ابد وان نقص عن قيمة سرق  
 الباقي وقبل ان كانت ضعف الوصية بطلت وفي المستند ضعف ولو  
 اعنق عند موته وليس له غيب وعليه دين فان كان فيه يقدر الدين  
 مرتين مع العتق ولا يطل وفيه وجد امره ضعف ولو اوصى لأم ولد مع  
 تعقير الوصية او نصيب الولد فيه قولان فان اعنقت من نصيب  
 الولد كان له الوصية ففي رواية اخرى تعقير الثلث ولها الوصية واما  
 في الوصية تقضي النسوة بما ينص على التفضيل وفي الوصية لاموال  
 واعمامه وراية بالتفضيل كالميراث ولا شبه النسوبة واد اوصى  
 لاهل بيته مغل الا ولاد ولا باء والقول في العتق والمجبران والتبديل  
 والمواعاة فقر او كما في الوقف واذا مات الموصي انتقل ما كان للوك



له الى دينة الوصي واذا قال اعطوا فلانا كذا دفع اليه بضع بربما  
 شاء ويستحب الوصي له القرابة وارفا كان او غير **الرابع** في الاوصياء  
 ويعتبر التكليف والاسلام وفي اعتباره العدل لئلا يتردد ان يبره انها  
 لا تعتبر اموال الوصي الى عدل ففسق بطلت وصيته ولا يوصي للملك  
 الا باذن مولاه وفيه الى التضييق منها الحكم لا منفردا وينصو الكامل  
 حق بلع الصبي ثم يشتركان وليس له تقديم انفراد الكامل قبل  
 بلوغة ولا بيع وصيته المسلم الى الكافر ويصح من مندر ونحو الوصية  
 ولو وصي الى اثنين واطلاق او شرط الاجتماع فليس لاحدهما الا انفراد  
 لو نشأه اهل بمضاهي الاما لا بد منها كثبونة اليتم والاعا كجبرها على الاعا  
 فان غدر جاره الاستبداد ولو الفسا القسمة لم يحرك ولو عجز احد هما فم  
 اليها مينا الوضطر لها الا انفراد تصرف كل واحد منها وان الفرد ويح  
 ان تنفسا والوصي تفير لاوصياء والوصي اليه رد الوصية وتصح ان يبيع  
 الرمة ولو مات الوصي قبل بلوغه لم تمت الوصية واذا ظهر من الوصي خيبة  
 استبدل به الوصيا من لا يضمن الامع نظريط او تعذر ويجوز ان يبيع  
 دينه بما يبدو وان يقوم مال اليتيم على نفسه وان يفتقدان كان  
 ويختص ولاية الوصي بما عين له الوصي عموما كان او خصوصا وباحد  
 الوصا من المنل وقيل بقدر الكفاية هذا مع الحاجة واد اذن له في الوصية  
 جاره ولو لم يوفد ففولا اشبهها ان لا تصح ومن لا وصي له فاعا كمل  
 تركته **الحسين** في الوصي به وفيه اطراف **الاولى** في متعلق الوصية  
 ويعتبر فيه الملك فلا تصح بالخز ولا بالان الماهو ووصو بالثالث فما

ففوي

نفهي ولو اوصى بزيادة عن الثلث صح في الثلث وبصرف في الثلث فان اجاز  
 الوصية بعد الوفاة صح بالخبر وان اجاز بعض صح وفيه مستند وان اجاز  
 اقل الوفاة ففولزومه قولان المروي الشرع وميلت الوصي به بعد الموت  
 ونحو الوصية بالضرارية بمال ولا الاصل غير ولو اوصى بواجب وبيع امرج  
 الواجب من اصل والباقي من الثلث ولو هم اجمع في الثلث بدعي بالواجب  
 ولو اوصى بشي او نصوصا فان رتب بدعي بالاول ولا يحق لغيره الثلث  
 وبطل ما زاد وارجع اخرجه من الثلث ونزع النقص اذا اوصى بنقص مما اليه  
 مقرر في ذلك للفرد والشرع **سنة** للبهمن من اوصى بجزء من مال كان له  
 وفي رواية الشئ وفي اخره منع الثلث ولو اوصى ولو اوصى بغيرهم كان  
 ثما ولو كان ينفق كان سندسا ولو اوصى بوجهه ففسد الوصي وجهها ف  
 في البعد قبل يرجع مينا فاذا اوصى بسيف وهو في حفرة وعليه عليه ففلا  
 يبيع في الوصية على رواية تجبر صحتها الشبهة وكذا لو اوصى بوجهه ففلا  
 دفع مال الوصية واذا قيل لو اوصى بكسفيه وفيها ما علم اعما الى قوي  
 رواية لا يجوز اخراج الولد من البيت ولو اوصى لاب وفيه رواية مطهر **الحسين**  
**ان** حكم الوصية وفيه مسائل **الاولى** اذا اوصى بوصية ثم عفا بمضاد  
 من لها بالافقية ولو لم تضادها ممل بالبيع فان قدر الثلث بدعي بالاول فما  
 لا حل حق يتولى الثلث **سنة** للبهمن من اوصى بجزء من مال كان له  
 اربع تساء وبشهادت الواحد في الريح وفي ثبوتها بشهادة شاهدين  
 ترد اما الولاية فلا تثبت الا بشهادة رجلين **الثالثة** لو شهد صديقان  
 انهما اهلوكه من غير ثم وثبها فغير المحل فاعتقا وشهدا العمل بالتبني مع حكم







وبغيره عند الجماع وبسبب الله تعالى بغيره عند ذكره ويكون الجماع ليلة الخوف  
 وبغيره الكسوف وعند الزوال عند الغروب بحق يذهب الشفق وفي الخوف  
 وبعد الجرح في نطلع الشمس وفي اول ليلة من كل شهر لا شهر رمضان وفي  
 ليلة النصف وفي السفر اذا لم يكن معه ماء للغسل وعند الزوال والريح  
 الصفاء والسوداء ومستقبل القبلة ومستدبرها وفي السفيرة وعابها  
 وعقيب الاحتكام قبل الغسل والوضوء والجماع وعنه من ينظر اليه  
 والنظر الى فرج المرأة والكلام عند الجماع بغير ذكر الله **مسائل** **في الجور**  
 لا نظر الى وجه امرأة ان يريد ككاهنها وكفيتها وفي رواية لا شرع لها ولا  
 وكذلك امر بغير شرعها والى اهل الذمة لانهم بمنزلة الامماء ما لم يكن  
 لتلذذ وينظر الى جسده وجننه باطنا وظاهرا والى محاربه ما خلا العوا  
**الاسماء** الوطنية الذي يفيد رويان اشهرهما الجوار على كراهية **الذم**  
 على امر بغيره منها قبل الحرم ويجيبه دية النضر عشرة دنانير وقيل مكرو  
 هو انسه وخرق في الامم **لا يدخل بالثمن** حق بمضى لها نفع بعد  
 ولو بعد ذلك لم تحرم على **الاصح** **الاسم** لا يجوز للرجل ترك وموتاة  
 التي من اربعة اشهر **...** **يكن للمسافر** ان يترك اهل بيته **...**  
 ان يدخل بيته لم يبيع تسعافا فظاها حرم عليه وطبها ولم يخرج من بيته  
 ولو لم يقضها لم تحرم على **الاصح** **الفصل** **التا** اوليا والعقد لا يلاب  
 في الكلام لغبي لاب ولحد الاب ولد على الوصى والمولى ولحاكم ولا  
 به يحد والاب قابله على الصغير ولو ذهبت بكارتها لم يزوج او غير ذلك  
 يستعمل ولا يحد بقاء الاب قبل يشترط في السيد ضعف ولا خيل اربعة

مع البلوغ وفي الصبي قولان اظهرهما الله كذا في ولور وماها في العقد  
 السابق وان اقترنت بنت عقد لحد وبنت ولايتها على البالغ مع فساد  
 عقله ذكر كان او انثى ولا خيل له الوفاق والتبني زوج نفسها ولا ولا  
 به عليها الاب ولا الغني ولو زوجها من غير ان ينفقها وقوع على احوالها  
 للكر بالغة الرتبة وامرها ببيدها ولو كان ابوها حيا قبل لها لا يحد  
 بالعقد راجعا كان او منقطع او قبل مشغوك بينهما وبني الاب ولا يحد  
 احداهما به وقبل امها الحلاب وليس لها معه امر ومراحم من اذن لها  
 والمنفعة دود الدائم ومنهم من عكس الاول اولى ولو عضها الولد  
 سقط اعتبار به ماء اما قاول ولو وقع الصغير غير لاب ولحد وفقد  
 رضاها عند البلوغ وكذا الصغير والمولى ان يتزوج المملوكة صغير او  
 كبر بكر او تباعا قلة او مجنونة ولا خير لها ولد العبد ولا يتزوج  
 الوصي الامس بالغ فاسد العقل مع اعتبار المصلحة وكذلك الحاكم ويلحق  
 بهد الباب **مسائل** **...** **الوكيل** في الكلام لا يزوجها من نفسه ولو  
 اقتضى ذلك فلا شبهة الجوار وقيل لا وهو رواية غير **...**  
 يقف على الاجاز في المهر والعبد ويكفي في الاجاز سكوت البكر ويقف  
 في الشبب **التطوق** **...** **الامم** لا باذن المولى رجلا كان المولى او  
 امه وفي رواية سيف يجوز تكام امه المرأة من غير ان ينفقها وهي من  
 فيه **للأصل** **...** **اذا تزوج** الابوان الصغيرين صح وتوارثا ولا خيار  
 لاحدهما عند البلوغ ولو تزوجها غير الابوين وقف على اجازتها فلو  
 او مان احد هما بطل العقد ولو بلغ احد هما فاجازت مات عزله من



نصيب لقي فادخله احد انه لم يحجر للرغبة واعصو نصيبه **مسألة** اذ  
 تحب الكهول برجلين فان تبعوا الفخار ابنا شلوت وان كانا وليدين وسوق  
 والعقد له وللمطلت بكلاهما يحق به الوالد واعيدت الى الاول بعد انقضائه  
 ولها المثل الشبهة وان انفقا بطله وقيل بوجع عقد الاكبر **مسألة** لا ينفلا  
 فلو نعت الولد فلما نزع ولو انكر بطله وقيل بطلها المهر ويمكن جملته على مهر  
 النكاح عنه ويستحب للمرأة ان ليستأذن اياها بذكر كانا وثبتا وان لو كل  
 احدهما اذ لم يكن لها اب ولا جد وان تقول على الاكبر وان تختار خير من  
 لانواع **مسألة** في اسباب التحريم وهي ستة **الاول** النسب فيجب منه سبع  
 ايام وان تحال على التوثيق وان سفلت ولا خيت وتبانيها وان تزلق **والثاني**  
 وان ارتفعت وكذا تحال زينات الاخر وان هبطن **الاصابع** ويجرم منه  
 ما يجرى من النسب وشروطه اربعة **الاول** ان يكون اللبن من النكاح ولو نذا  
 وكان عن زنا لم ينشر **اللكية** وهو ما انبت اللحم ونشأ العظم او بهام  
 بوه ولبله ولا حكم لما دون العشر وفي العشر وينتشرها انه لا ينشر ولو  
 خمسة عشر فنهى نشره يغيب في الرضا فبذلك كمال الرضا عنده وانما لها  
 من الثدي وان لا يفعل بين الرضعان رضاع غير الرضعة **الثاني** ان يكون في اللبن  
 وهو في الرضعة دون ولد الرضعة على الاصح **الثالث** ان يكون اللبن لغير  
 واحد فيجرى الصبيان برضعات بل واحد ولو اختلف الرضعان ولا يجرى  
 لوضع كل واحد من لبن فل وان اخذت الرضعة ويستحب ان يتخير الرضا  
 للراضع للسلمة الوضوء العفيفه العرافله ولو اضطر الى الحافرة استوفى الد  
 مته وجميعه لمن يشاء من غير محرم تحريمه وبكى عنكها من حمل الولد الى من له

وبكرها رضاع المحبوسية ولبنها من لبنها زنا وفي رواية اذا اعلمت مولا  
 ما حلب لبها وهما مسائل **الاول** اذا كملت الشرايط صارت الرضعة أمًا  
 وصاحبها ابن ابائها خالز يبعثها العنا ويحرم اولاد صاحبها الميكان  
 ورضاعا على الرضيع واولاد الرضعة ولادة لا رضاعا **بلا يبيع اب الرضيع**  
 في ولاه صاحب اللبن ولادة ولا رضاعا لانهم حكم ولد وهو يبيع اولاد ولد  
 لم يرضعوه في اولاد هذا الفحل قال في الخلاف فلا والوجه المحسوس **الثاني**  
 في جملته فانه من الرضا حرمت ان كان دخل بالرضعة ولا حرمت الرضعة  
 ولو كان له زوجتان فارضعهما واحد حرمتا مع كفول ولو ارضعهما اثنان  
 ففولان اشبههما الله الم تحرم ان يرضع ولو تزوج رضيعين ورضعتهما امرأتان  
 كلهن ان كان دخل بالرضعة ولا حرمت الرضعة حسب الله **مسألة**  
 والظن الوطوء والنزول **الثالث** فمن وطئ امرأة بالعقد المملك حرمت  
 عليه ام للوطوء وان علنت وبناها وان سفلت سواكن قبل الوطوء او بعد ذلك  
 للوطوء على اب الواطئ وان علنا واولاد وان تزوا ولو تزوج العفوة عن  
 حرمت لغيرها على الوطئ عينا على الاصح وبنيها مع اعيانها ولو نذر لا يملك  
 الا البنات ولا تحرم مملوكة الاب على الاب بالملك ويجرم بالوطوء وكذلك مملوكة  
 لاب فلا يجوز لاحدهما ان يطأ مملوكة الاخرى ما لم يكن عقدا وتحليل يتم بحوي  
 ان يفتقر الاب بمملوكة ربه الصغير على نفسه نذر يطأها او من يزوج هذا  
 تحريم اخذ الزوجة مع اعيانها وكذلك بنت اخت الزوجة وبنت اخيها فان اشد  
 لهاها صح وكذلك لو ادخل العبد والمحال الزفاد بالعقد على بنت الاخر او لا  
 حت كان العقد باطلا وقبل يتخير العبد والمحال بين الفسخ والامساك او الفسخ







كان قبل الدخول ووقف على العدة ان كان بشرائط الذمة كان كاحدها فاقبالا  
فكن من الدخول عليها البلاء ولا من تخلف بها امارا وغير الكليلين يقف  
على انقضاء العدة باسلامها اليها التفق ولو سلم الذي وعده اربع فادون لم  
يخير ولو كان عند اكثر من اربع بخير ان عاورى عمار عن ابي عبد الله ان  
اباق العدة منزلة الا لا تدفن رجع والزوجة في العدة غلوا حقها وارجر  
من العدة ولا سبيل له عليها وفي رواية ضعف مسليا مع **الاول** التمسك  
في الاسلام بشرط في صحة العقد وهل يشترط التمسك والاباء لا يفرقون  
بشعب وبنا كذا في التمسك لم لا يصح نكاح الناصب ولا المناصب العداوة ولا  
هل اليت عليهم السلام ولا يشترط عكن الزوج من نفقة ولا تحريم الزوجة  
لو تجدد الزوج عن الاتفاق ويجوز نكاح المرأة بعد والها شبيهة غير لها منه  
والعربية العرجى والعكر والخطبة للمؤمن للغادر على النفقة وجب اجتهادون  
كان اخفض نسبا وان متعه الول كان عاصيا ويكن ان تزوج الفاسق وبنا كذا  
في شارب ثم رواه بزوج التمسك الموافق ولا بأس بالضعف في المنفعة  
ومر لا يعرف **بعضاد** اذا انقضى الا قبله وبنا كذا في رواية لم يفرق  
بفسخ النكاح **الثاني** اذا تزوج المرأة ثم علم انها كانت ننت فليس له له  
الفسخ ولا الرجوع على الولي بالمهر وفي رواية لها الصداق بما استحل من  
فرجها ويرجع به على الولي وان شاتركها **الثاني** لا يجوز التعريض بالخطبة لان  
العدة الرجعية ويجوز في غيرها ويجوز النكاح في الحالين **الثالث** اذا خطب  
فاحبت كره لغين فخطبتها ولا تحرم **الرابع** نكاح الشغار باطل وهو ان  
تزوج المرأة فانها لم يلق على ان مهر كل واحد نكاح الاخرى **الخامس** يمكن العقد

على القابلة للآية وبنتها وان يزوج ابنته بنت زوجته اذا ولد لها بعد ما  
يرفقه لها ولا بأس بمن ولد لها قبل ولدت وان يزوج عن كاست فزكلا مع  
غير لبته ويكن الرتبة قبل ان تنوب **المسألة** في النكاح للضعف واليسر  
في احكامه وان كان اربعة **ور** الصيغة وهو ينفق بالحق لا العاد من جهة  
وقد علم الهدى ينفق في الاماء بلفظ لا باعة ولا تحليل **السادس** الرعدة  
وبنته كونها مسلمة او كتابية ولا يصح بالمشركه ولا ما صنف في اجنبها  
للمؤنة العفيفة وان يسألها عن حالها مع التمسك وليس شرط ان يكون بالزينة  
وليس شرط ان يستمع بكسر لسانها اب وان فعل فلا يفسخها وابسر ما  
ولا حرم في عدد من ويجوز ان يستمع امة على حر قاله بانها وان يدخل على  
الزانية اخترا وبنت اخوها ما لم تادر **الثاني** المهر وذكر شرطه في كنفه لا  
للمشاهدة وينقد بها التراضي ولم يكفر من ولو لم يدخل ووهب المدة  
فلها النصف ويرجع بالنصف لو كان دفع للمهر وادخل استقر للمهر **الثالث** جعلت  
بشئ من المدة قاصها ولو بان فساد العقد فلا مهر ان لم يدخل ولو دخل فلها  
ما اخذت وتمنع ما بقى والوجه انها يستوفيه مع جهاتها ويستعدها  
مع جهاتها علمها ولو قيل بمهر المتزوج معقول وجهها ما كان **الرابع** لا  
حل وهو شرط في العقد ويقدّر بزمانها كاليوم والسنين والشهر ولا بد من  
تعيينه ولا يصح بدكر المرأة والرات مجردة عن زمان مفقود وفيه رواية لم يفرق  
فيها ضعف **و** حكمه فمسائل **د** الاختلال بذكر المهر مع ذكر الاجل يفسد  
العقد وذكر المهر دون الاجل يقبله دائما **السادس** لا حكم للمهر شرط قبل العقد  
ويكن لو ذكرت فيه **السادس** يجوز اشتراط ايمانها بالبلاء او هذا ولا يطاق



ماله الفرج ولو غيبته بعد العقد جان والعزل من دون اذنها وبالحق للولد  
 وان عدل لكن لو نكحها لم يخرج الحال للعان **رأى** لا يقع بالمتعة طلاقا جماعا  
 ولا لعان على الاظهر ويقع الظاهر على تردد **مسألة** لا يثبت بالمتعة  
 وقال الرضا يثبت ما لم يشترط السقوط نعم لو شرط للبرائة ثم **مسألة**  
 اذا انقضت اجلاها والعقد حقيقا على الاستمرار وان كانت ممن تحضر ولم يحم  
 نفسه وان يكون يوما وليلة او اوقات عشوائية في العذر وليتأثر شهرها ان جنة  
 اشهر وعشرة ايام **مسألة** لا يصح تجديد العقد قبل انقضاء الاجل ولو اذن  
 وهما ما بقوا واستأنف **مسألة** ان يفي بكاح الاما ولو نكحها ما في العقد  
 او الملك اما العقد فليس للعبد والامان ان يعقدا لانفسهما كالحاملي  
 يؤذن للولد ولو ياد احدهما في وقوفه على الاجان فعدان ووقوفه  
 اشبه وان اذن المولى ثبت في ذمة مول العبد للمهر والنفقة ونقبت لوط  
 الامة للمهر ولعله ياذن فالولد لها ولو اذنت احداهما كان للاخر ولد للمولى  
 رفق لولدها ولو كان لاثنين فالولد بينهما بالسوية ما لم يشترط هذا  
 واذا كان احدا لا يوجب مهر والولد حراً الا ان يشترط للمولى رقبة على تردد  
 ولو تزوج الحرة مائة مرغبر احد مالها فان وطئها قبل الاجان علما فهو  
 زان والولد رقيق للمولى وعليه نكاح والمهر يسقط لعدم لو كان جاهلا  
 دون المهر وبالحق الولد وعليه قيمته يوم سقط حياً وكذا الوارث  
 لهية فترجى على ذلك وفي رواية يلزمه بالوطئ عشرة الفقة ان كانت  
 بكر ونصف العشر ان كانت ثيباً ولو اولدها فكمهم بالقيمة ولو ع  
 سعي في قيمته ولو ابي قبل بيعهم لامام وفي الستة ضعف ولو لم يبدخل

بها فلا مهر ولو غيبته بعد العقد مع العلم فلا مهر ولو اذنت احداهما  
 يكون الولد حراً ولا يلزمها قيمة ويلزم العبد مهرها السلام بكر مثلاً  
 وينتفع به ولو نسله للمولى كان فلا مهر والولد رقيق لامة وكذا الزنا  
 بها الحرة ولو اشترى الحر نصيب احد يكن من زوجته بطل عقد ولو اوصى  
 العقد لم يخل وبالفعل روي فيهما ضعف وكذا لو كان في بعضها حراً والى  
 ياها مولاها على الزمان ففي جوار العقد عليها مائة في زمانها ترد  
 للبع وليست بجزء من ربح عبد امة ان يعطيها شيئاً ولو ماتت لم يرد  
 النكاح في الاجان والفسخ والاخبار بالامة **مسألة** ثلثة العتق والبع  
 وطلاق اما العتق فاذا اعتقت الامة بغيرت في فسخ نكاحها وان كان  
 الزوج حراً على الاظهر ولا حين للعبد لو عتق ولا لزوجه ولو كانت حرة  
 وكذا بغير الامة لو كان للمالك فاعتقا او اعتقت وبموزان بغير عتق  
 يجعل العتق صداقاً ولو يترتب تقديم لفظ التذويب في العقد وقبل يثبت  
 تقديم العتق واتم الولد رقيق وان كان ولدها ابناً ولو ماتت حرة يبعها  
 وينتقل موت المولى من نصيب ولدها ولو عتق النصيب سقطت  
 في المخلط ولا يلزم الولد السعي على الامة وبتابع مع وجود الولد  
 ومن رقبته اذ لم يكن عبيها ولو اشترى الامة نسبة فاعتقها وتزوجها  
 ومعتقها مهرها فخلت ثم ماتت ولم يترك ما يقوم بثمنها ولا نسبة ان  
 العتق لا يبطل ولا يرق الولد وقبل نكاح في ثمنها ويكون حملها كغيرها  
 هشام بن سالم **مسألة** فان بيعت ذات البعل بغير المشق في الاجان  
 والفسخ تخبر على الفور وكذا لو بيع العبد ونحوه امة وكذا قبل لو كان



منه حره وان فيه ضعف ولو كان المالك فاعلم بالدين فكل منها  
 ويمسك المالك بالعقد فان دخل الزوج استقر ولا يسقط الوبايع ما لو  
 باع قبل الدخول سقط فان اجماعا لتقوى كان المراه لان الاحكام  
 كالنقد **واما الطلاق** فاذا كانت زوجته العبد حره او امه لغبن مولاه  
 فالطلاق بيد وليس لمولاه اجماعا ولو كانت امه لمولاه كان التفريق  
 للمولاه ولا ينزط لفظ الطلاق **النظر في الملك وهو نوعان الاول**  
 ملك الرقبه ولا يهرق في البيع به واذا زرع امتد حرمته عليه وطبوا  
 ونظر ان يكون مملوكا ام لا والعقد ليس له ان يتراعها ولو باعها المحرم لشره  
 دفعه ولا يجعل لاحد الشريكين وطو الشريك كره ويجوز لبيع ذوات  
 الا زواج من اهل الحرب واسائهم ولو ملك الامه فاعفها حل له وطبها  
 ما العقد وان لم يسترها ولا فحل لغيره حتى تغد طهره وبملك الاب موصوفه  
 ابنه وان حره عليه وطبها وكذا **ابن النكاح** ملك السفعة ومبعته  
 ان يقول احللتك وضئها او جعلتك فحل في زوطها ولم ينعدها  
 النكاح وانسح اخرون بلفظ الاباحه ومنع لبيع بلفظ العاربه وهل  
 هو اباحه او عقد قال عالم الهدى هو عقد منعه وفي تحليله انما  
 لمولاه تردد ومساوانه بالاجتنى اشبه ولو ملك لغير الامه فاعفها  
 نفسها لم يصح وفي تحليل الشريك تردد الوجه النكاح ويستيج ما ابتداء  
 اللفظ فلو احل النكاح وقصر عليه وكذا التمس لكن لو احل الوطى حل  
 له ماؤنه ولو احل التحريم لم ينقض الوطى وكذا لا يستيج التحريمه  
 بتحليل الوطى وولد التحريم فان شرط الحره في العقد فلا سبيل

على الاب وان لم يشترط في الزامه قيمة الولد وانما اشبه بها انه  
 لا يلزم ولا يبرأ من ان يضا او لامه وفي البيت عين والبنام بر ان يبرأ  
 في حريره وكذا بكر وطو الفاجن ومروايت من **باب في النكاح** المحرم  
 في مخرج **اول في العيوب** والنجس في انسابها وانما موال عيوب  
 لرجل ان يبعه المجنون وفي الخصا والعنف والجلب وعيوب الزم سعة الحق  
 والخدر والبصر والقرن ولا قصاص والعنف ولا قطع وفي النور دانت ثوبه  
 عيبا لانه يمنع الوطى ولا زعمه بالعود ولا يراه ولو حدث فيه وفي الفرج عيب  
**في مسائل** لا يفسخ النكاح بالعيوب المحجزة بعد الدخول وفي  
 التحريم بعد العقد تردد بعد العنف وقيل يفسخ المهر المجنون لرجل لتقوى  
 لا وفان التصلب وان تجدد **باب في الخيارات** فيه على الفور وكذا في  
 ليس **باب في الفسخ** فيه ليس طلاقا فلا يبرأ معه تنصيف المهر  
 لا يفسخ الفسخ بالعيوب المحاكم ويفسخ في العنف لضرب الاجل **باب في**  
 لافسخ الزوج قبل الدخول فلا مهر ولو فسخ بعد فلها المهر ويرجع  
 به الزوج على الدلس واذا فسخت الزوجه قبل الدخول فلا مهر لا  
 في العنف ولو كان بعد فلها المهر واذا فسخت بالخصا ثبت لها المهر  
 مع الخلوه **باب في** لو ابيعته عنه فالقول قولها مع مبيته  
 ومع ثبوته ثبت لها الخيار ولو كان مجتذبا اذ يجز عن وضئها قبل او  
 دبرا ومن وطئ غيبها ولو ادعى الوطى فانكرت فالقول قوله مع  
**باب في** ان صبرت مع العنف فلا نجس وان رقت امرها الى الحكم اجماعه  
 ستة نهي من رفع فان عجز عنها ومن غير ما فسخ ونصف المهر



وتزوج على انها حرة فبانت امه فله الفسخ ولا مهر ولو لم يدخل ولو  
 دخل فلها المهر على الاشبه ويرجع على المدلس وقيل لو اكلها العشرة ونصف  
 عثمان لم يكن مدلسا وكذا يفسخ هي لو بان زوجهام لو كانا ولا مهر قبل  
 الدخول ولها المهر بعد ولو مشركا ولو كانت مبهمة فبانت بنت امه فله  
 الفسخ ولا مهر ويجب لو دخل ولو تزوج بنت السبي فادخلت عليه  
 بنت لامرئتها ولها المهر مع الوطى المشبه ويرجع به على من فاسأها  
 وله زوجته ولو تزوج اثنان فاشلت امرأة كل منهما على الآخر كان لكل مهر  
 من المهر على الوطى المشبه وعليها العدة ونحوها من جهتها وعليه  
 مهرها **باب في المهر وفيه اقسام** **الاول** كل ما يملكه المسلم يكون  
 مهورا كان او دينيا او منفعة كنعيم الصنعة والسورة ويسوى فيه المهر  
 ولا يثنى اما لو جعلت المهر استعجانا مدة فقولان اشبههما الجواهر ولا  
 تقدر به في الفلز ولا في الكثرة على الاشبه بل يقدر بالتراضى ولا بد من  
 تعيينه بالوصف او الاشارة وبكيفية المشاهدة عن ليله ووزنه ولو تزوجها  
 على خادم ولم يتعين فلها وسط وكذا لو قال اذا اوبيت ولو قال على السنة  
 كان خمسمائة درهم ولو سمي لها مهر ولا يبيها شيئا لسقط ما سمي له  
 ولو عقد الدتيان على مهر فخرير رجح ولو اسلم او اهدى قبل القبض فلها  
 للقيمة عينيا كان او مضمونا ولا يجوز عقد المسلم على غير ولو عقد مع  
 ولها مع الدخول من المثل وقيل يبطل العقد **باب في التوفيق** لا  
 يشترط في التوفيق ذكر المهر فلو اضعله او شرط الا مهر فالعقد صحيح ولو اطلق  
 فلها التعذر قبل الدخول وبعد لها من المثل ويعتبر في مهر المثل حالها في

ولا مهر ولو لم يدخل ولو  
 دخل فلها المهر على الاشبه  
 ويرجع على المدلس وقيل  
 لو اكلها العشرة ونصف  
 عثمان لم يكن مدلسا وكذا  
 يفسخ هي لو بان زوجهام  
 لو كانا ولا مهر قبل  
 الدخول ولها المهر بعد  
 ولو مشركا ولو كانت  
 مبهمة فبانت بنت امه  
 فله الفسخ ولا مهر  
 ويجب لو دخل ولو  
 تزوج بنت السبي فادخلت  
 عليه بنت لامرئتها  
 ولها المهر مع الوطى  
 المشبه ويرجع به على  
 من فاسأها وله زوجته  
 ولو تزوج اثنان فاشلت  
 امرأة كل منهما على  
 الآخر كان لكل مهر  
 من المهر على الوطى  
 المشبه وعليها العدة  
 ونحوها من جهتها  
 وعليه مهرها

من المنعها لرفا لغو يمتنع بالتوب المرتفع وعشرة من ابير فان بهد العقر  
 مائة درهم والنوسط بينهما ولو جعل الحكم لاحد في التقدير المهر  
 ويجوز الزوج بما شاء وان قل وان حكمت المرأة لم يجز او مهراته ولو كانت  
 صالحة فلم يردى لها المنع **باب في الاحكام وهي عشرة** **الاول** في  
 المرأة المهر بالعقد وتضيف بالطلاق ويستقر بالدخول وهي الوطى فلا او  
 دبر فلا يسقط معه ولو لم يقض فلا يستقر بجبره كخول على الاشبه **الثاني**  
 قبل اذا لم يتم مهر او قدر به ثيبا قبل الدخول كان ذلك مهرها ممل بغيره  
**الثالث** اذا طلق قبل الدخول رجح بالنصف ان كان دفعه وطالبت بالنصف  
 ان كان لم يمكن اقبضا ولا يستعبد الزوج ما يجرد من الفايق  
 للعقد وان طلق من صلا كان كالسنة او منه صلا كالاول ولو كان الفايق  
 وقت العقد رجح بنصفه كخول ولو كان لعليم صنعة او علم فعلها رجح  
 بنصف امرته ولو اجرته براته من الصلح رجح بنصفه **الرابع** لو امرها  
 مدبره ثم طلق صارت بينهما نفقة وفيه بطلان التدبير يجعلها مهر وهو  
**الخامس** لو اعطاها م عوض المهر من اعدا او عبد ابقا وسام طلق ورجح  
 للسودون العوض **سادس** اذا شرط في العقد من الخالف المشرع فسقط  
 دون العقد والمهر كما لو شرطت الا بزوج او لا بفسر وكذا لو شرطت تسليم  
 في اجل فان تأخر عنه فلا عقد لما لو شرطت الا بقبضها صح ولو ادركت بعد  
 حال ومنهم من خص حواجز الشرط بالمنع **السابع** لو شرط ان لا يخرجها من بلد  
 لم يشرط لها مهر او خرجت معه وخمس من ان لم يخرج في اخر جهال في ذلك  
 الشرط فلا شرط له ولو منته المانية وان ادها الى بلد الا سلام فله مهر

من المنعها لرفا لغو يمتنع  
 بالتوب المرتفع وعشرة  
 من ابير فان بهد العقر  
 مائة درهم والنوسط  
 بينهما ولو جعل الحكم  
 لاحد في التقدير المهر  
 ويجوز الزوج بما شاء  
 وان قل وان حكمت  
 المرأة لم يجز او  
 مهراته ولو كانت  
 صالحة فلم يردى  
 لها المنع **باب في  
 الاحكام وهي عشرة**  
**الاول** في المرأة  
 المهر بالعقد  
 وتضيف بالطلاق  
 ويستقر بالدخول  
 وهي الوطى فلا او  
 دبر فلا يسقط  
 معه ولو لم يقض  
 فلا يستقر بجبره  
 كخول على الاشبه  
**الثاني** قبل اذا  
 لم يتم مهر او  
 قدر به ثيبا قبل  
 الدخول كان ذلك  
 مهرها ممل بغيره  
**الثالث** اذا طلق  
 قبل الدخول رجح  
 بالنصف ان كان  
 دفعه وطالبت  
 بالنصف ان كان  
 لم يمكن اقبضا  
 ولا يستعبد الزوج  
 ما يجرد من  
 الفايق للعقد  
 وان طلق من  
 صلا كان كالسنة  
 او منه صلا  
 كالاول ولو كان  
 الفايق وقت  
 العقد رجح بنصفه  
 كخول ولو كان  
 لعليم صنعة  
 او علم فعلها  
 رجح بنصف  
 امرته ولو اجرته  
 براته من الصلح  
 رجح بنصفه  
**الرابع** لو امرها  
 مدبره ثم طلق  
 صارت بينهما  
 نفقة وفيه  
 بطلان التدبير  
 يجعلها مهر  
 وهو **الخامس**  
 لو اعطاها  
 م عوض المهر  
 من اعدا او عبد  
 ابقا وسام  
 طلق ورجح  
 للسودون  
 العوض **سادس**  
 اذا شرط في  
 العقد من الخالف  
 المشرع فسقط  
 دون العقد  
 والمهر كما لو  
 شرطت الا بزوج  
 او لا بفسر  
 وكذا لو شرطت  
 تسليم في اجل  
 فان تأخر عنه  
 فلا عقد لما  
 لو شرطت الا  
 بقبضها صح  
 ولو ادركت  
 بعد حال ومنهم  
 من خص حواجز  
 الشرط بالمنع  
**السابع** لو شرط  
 ان لا يخرجها  
 من بلد لم يشرط  
 لها مهر او  
 خرجت معه  
 وخمس من ان لم  
 يخرج في اخر  
 جهال في ذلك  
 الشرط فلا  
 شرط له ولو  
 منته المانية  
 وان ادها الى  
 بلد الا سلام  
 فله مهر





ان لو شئت في اصل المهر فالقول قول الزوج مع عينه ولو كان بعد المهر ولو كان  
 لو خلا فاعت للواقعة **نكاح** بضم الهمزة وولد الصغير ان لم يكن له بالزوج  
 العقد ولو كان له مال كان على الولد **الحسد** للمرأة ان تمنع حيزه فيجب له  
 مهر لها ذلك بعد الدخول فيه قولان اشبههما **النكاح** في القسم والنسب  
 والنفقة اما القسم فللزوج الواحدة ليلة وللاختان ليلتان وللثلاث ثلث  
 والعامل من الاربع لم يضعفه حيث شاء ولو كان اربعاً فكل واحدة ليلة ولا  
 يجوز لافعال الامع العذر او الاخذ والواجب المضاعفة لا الواقعة ويجوز  
 الوجوه في الليل الكرخي اما عليه ان يكون عندها في ليلتها ويظهر عندها في  
 مسجدها وادامع مع محرمة امه بالعقد فله ليلتان ولا امه ليلة والكفا  
 به كلامه ولا قسمه للموتة بالملك ويجوز البكر عند الدخول بثلاث  
 مع والنيب بنت وليست بالنسوية بين الزوجات في اتفاق والطلاق اليوم  
 وبجوع وان يكون في كل ليلة صاحبها **واما** **النكاح** رخصا وافتقار احد الزوجين  
 عن طاعة صاحب فيما يجبله ففي ظن من المرأة امانة العصبان وعظما فان  
 لم يمتنع هربها في الخبوع وسورته ان يولمها الظن في الفراش وان لم يمتنع  
 فربها مترا على ما يولم بعد طاعتها ما لم يكن مرجا ولو كان التشويه مطلقا  
 بالطلبة يخصوها ولو نزلت بعض ما يجب عليه او كذا اسم الزجالة القبل  
**واما** **النكاح** فهو ان يكره كل منهما صاحبه فان خشي الاستمرار بعقل  
 منها احكام اهلها ولو امتنع الزوجان عنهما الحاكم ويجوز ان يكونا اثنين  
 ويعتبر ما يحكم لا توكل فبصلحان ان اتفقا ولا يغير فان الامع اذن الزوج  
 في الطلاق والتمتع في البهائم ولو اختلف الحكم ان لم يضر الحكم **النكاح**

قوله

الا ولا يولد الرجعة قلده بلحق ببيع الدخول وهو ستة اشهر من حين الدخول  
 ووضع من الحمل والواقد في تسعة اشهر وقبل عشرة اشهر وهو حسن وقبل  
 ستة اشهر وكذا لو اعتر له ولو غلب عنها عشرة اشهر فولدت بعد ما يلحق  
 به ولو انكر الولد لم ينفق عنها الا باللعان ولو انكهاها بالفيء او مشاهد  
 رهاها لم يجر له نفقة ويلحق به ولو تهاه لم ينفق الا باللعان وكذا لو اختلفت في  
 الولادة ولو زنا بامراة فاجلها المجرم لحاقه به وبن تزوج بها وكذا لو اختلفت في  
 زمان ملكها ولو طلق رجعة واعتدت وتزوجت فانت مولدة له يوم ستة  
 اشهر فهو الاول ولو كان لستة فصاعدا فهو الاخر ولو لم تزوج فهو الاول ولو  
 مالها رجا ونافق حمل وكذا الحكم في النكاح لو باعها بعد الوطء وولدت من  
 بالملك ويلحق بالمولى ويلحقه لاقر به لكر لو تهاه انتفاء طاهر ينقض العا  
 ولو اقر به بعد الطلاق لم يجر له نفقة وكذا للزوجة وكل من اقر بعد ثم تهاه لم يجر له نفقة  
 ولو وطئها المولى وجف حكمه المولى ولا يثبت فان حصل فيه مائة يعذب  
 معها الظن انه ليس منه لم يجر له محاق ولا يفسر ولا يستحب ان يوصى له شيء  
 من الميراث ولا يورث ميراث الا وكذا ولو وطئها الساب والمشتري فالولد للمشتري  
 الا ان يقصر الزمان عن ست اشهر ولو وطئها المشتري فولدت ونذاعوه مخرج  
 بينه ولحق بمن يخرج اسمه ويجزم حصصا لباقي من فية وفيه كرامة ولا يجوز  
 بيع الولد مكان مهر ولا مع المهر بالرهاء والوطء به بالشبهة بلحق ولدها  
 بالوطء ولو تزوج امراة لطنك خلوها فانت مخففة رذن على الاول بعد لا  
 عند اذن الثاني وكانت الاولاد الموطوء مع الشريطة ويلحق بذلك المهر  
 الولادة وسننها استبدال النساء بالمرأة وجوب الامع عدمه ولا بأس بالرج

ولو نكح الدخول فانكح  
 قوله مع عينه ولو اقر  
 به ثم رجعا



وإذا فصل فلكم العقب باليمنت إلى سبع سنين وقبل إلى النسخ ولا يملك حولا  
 بن ولو تزوجت كاهن سقط حضانتها ولو مات الأب فالأم أحق به من غيره  
 وكذلك لو كان الأب مملوكا إذا كان كافرا كانت الأم الحرة أحق به ولو تزوجت فإن غفلت  
 فالحضانة له **باب في النفقات** وأسبابها ثلثة الرزقة والقرابة  
 وذلك أم الرزقة فمنه خلق وجوب نفقتها من زمان العقد الدائم فلا ينقطع  
 لها منة ولو امتنع لعزم شرع له تسقط كالحرض والتعريض وفعل الزوج  
 المستدوب فإن منعها منه فاستمرت سقطت نفقتها وبسقط الرزقة  
 النقص ولو كانت زمتة أو أمه أو غيرها سقطت نفقتها المطلقة للرجعية دون الباتنة  
 من والنفق عنها زوجها إلا أن يكون حاملا فتثبت نفقتها في العدة  
 على الزوج حتى تنقع وفي الوفاة في نصيب الحمل على أحد الزوجين ونفقة  
 المرأة مقدم من على نفقة الأقارب ويقضى لو فاته **باب في النفقة**  
 على الزوجين والأولاد لا يرزقون وفيهم على من الأب أو الأم أو الجد أو الجد  
 للمرأة ولا تجب على غيرها من الأقارب إلا باستحباب وبناك في الواحدة وبشرة  
 في الزوجين والفقر والعجز عن الكسب ولا تقدر على النفقة ولا يجب بدل الكفاية  
 من الطعام والكسوة والمسكن الولد على الأب ومع عدمه أمه وقيل  
 أب الأب وإن علما أمه ولو مع عدمهم تجب على الأم وأبائها الأقرب فالأقرب  
 ولا تقضى النفقة للأقارب لو فاته المملوك فققره وأجير على مولاه  
 كذا كاهن ويرجع في قدر النفقة إلى عادة مالك أمثال اللطيف يجوز مخارجه  
 للمملوك على شيء أو أفضل يكون له إن كان كافرا ولا إن كان لوطي ويجب العقر  
 على البهائم المملوكة فإن امتنع مالكها امر على بيعها أو نكحها إن كانت







سبعة فلا يجب في الرجعة الا شهر اذ لا يستحب في سبعة رجعة الا في شهر  
 بالاشهر وفي رواية ياخذ الفناء ولو ادعت انقضاء العدة في الزمان  
 للمكن قبل **لا عدة على من لم يدخل بها عدلت في عنها زوجها**  
 ويغيب بالدخول لو طوى قبل او دبر ولا يجب بالخلق **انما في المستقيمة**  
 الحيض وهي تعد بثلاثة اشهر على الاشهر اذ كانت حرة وان كانت تحت  
 ونحسب بالطهر الذي طهر فيه ولو حاضت بعد الطلاق بالحضرة وثبت  
 بروية الدر الثالث واقل ما ينفق بعد ثلث اشهر وعشرون يوما و  
 ثمانين وليست الاجرة من العدة بل اذ كانت تخرج **انما في المستقيمة**  
 التلقا تحيض وعدتها ثلثة اشهر وهذه تراعى الشهرة والحيض  
 تعد باسقيهما اما الوبرات في الثالث حيضه وتلغز الثانية والثالثة من  
 تسعة اشهر اذ يقال الحمل ثم اعتدت بثلاث اشهر وفي رواية عمار نصير  
 سنة ثم تعد ثلثة اشهر ولا عدة على الصغيرة ولا على البائسة على الاشهر  
 وفرد البائس واما ان اشهر خمسون سنة ولو رأت المطلقة تحيض  
 مرة ثم بلغت الياسر اكلت العدة بشهرين ولو كانت لا تحيض الا في  
 خمسة اشهر او ستة اعتدت بالاشهر **في الحامل وعدتها في الطلاق**  
 بالوضع ولو بعد الطلاق بالحضرة ولو لم يكن تاما مع تحققة حمل ولو  
 طلقها حيا ثم ماتت استأنفت عدة الوفاة ولو كانت بائنا اقم  
 على انما عدة الطلاق **انما في عدة الوفاة** لا تعد الحرة باربعة اشهر  
 وعشرة فاذا كانت حاملا صغيرة كانت او كبيرة دخل بها او لم يدخل بها  
 بعد الاجلين ان كانت حاملا ويلزمها الحد وهو ترك الزينة في  
 المطلقة والحد على الامة **انما في المفقود** ولا خسار للزوجة ان عرف



خيرا وكان له ولو ينفق عليها ثم ان فقد لامر ان ورفعت امرها  
 لها كمل اجلها اربع سنين فان وجهه ولا امرها بعدة الوفاة ثم يلحقها  
 مكاح فان حاض في العدة فهو املك بها وان خرجت ولم ترض ففقدان  
 امرها لا سبيل له عليها **انما في عدة الامراء والاستبراء** عدة الامة  
 في عدة ومع الدخول فزان وهي طاهر في الاشهر ولو كانت مسنة  
 ففسر واربعون يوما تحت عبد كانت او تحت حرة ولو اعتقت فزنا  
 لمرها عدة الحرة وكذا لو طلقها رجعا ثم اعتقت في العدة اكلت عدة  
 الحرة ولو طلقها بائنا اتمت عدة الامة كحرة في العدة والوفاء على الامة  
 وتعد الامة من الوفاة بشهرين وخمسة ايام ولو كانت حاملا اعتدت مع  
 ذلك بالوضع واما الولد فتعد من وفاء الروح الامة ثم اعتقت اتمت عدة  
 الحرة تغلبا لمحابب الحرية ولو وطئ المولى امه ثم اعتقها اعتدت بثلاث  
 ايام ولو كانت زوجة حرة فاتباعها بطل نكاحها اولي وصيها من غير  
**انما لا يجوز** لمن طلق رجعا ان يخرج الزوجة من بيته الا بانها حرة  
 ما يجب له الحد وقيل اذ نامان تؤذي اهلها ولا يخرج في فان اضطرت  
 خرجت بعد ان تصاف الليل وعادت قبل الفجر ولا يلزم ذلك في البائن خلع  
 عنها بل يثبت كل منهما حيث شارت وتعد المطلق او عاتبا اذ عرف الوقت  
 من حين الصلح فحاضر كان المطلق او عاتبا اذ عرف الوقت وفي الوفاة  
 من حين يبلغها **انما في عدة البائس** **انما في عدة البائس** والملك والكل امر  
 في العقد والشرائط والواحق وصيغة الخلع ان يقول خلعتك او طلق  
 محلفه على كذا وهما يقع بمجردة قال عالم الهدى نعم وقال الشيخ لا حق في







ويعتبر في العمل باللوغ وكمال العقل ولا اعتبار وفي الزمان وغيره  
 الدخول وفي وقوعه بالمتنع قولان المروي انه لا يقع واذا دفعه انظر  
 المحاكم بين القبة والرجوع والطلاق فان امتنع جسر وضيق عليه في  
 النعم والشرب حتى يكف ويغيب الطلق واذا اطلق وقع رجعا وعليه العتق  
 من طلقها ولو ادعى القبة فانكرت فالقول قول من حمله وهما يشترط  
 في خب الدة المرافعة قال الشيخ نعم والروايات مطلقه وتنفع ذلك بذكر  
 الكفالت وفيه مقصدان في حكمها وينقسم الى مرتبتين كفارة الطهر  
 وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطاه  
 سبعمائة مسكينا ومثلها كفارة القتل الخطاء وكفارة من افطر يوما من  
 فضاء شهر رمضان بعد الزوال عامدا طعام عشرة مساكين فان  
 لم يجد فصيام ثلاثة ايام متتابعين بعات والمخبي كفارة شهر رمضان  
 عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا او مثله  
 كفارة من افطر يوما متدورا على التعيين وكفارة خلف العهد على زوجه  
 كفارة خلف النذر فقير قولان في شبهة الزنا صعب وما يجتمع فيه الاثر  
 كفارة الزنا وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم فان لم  
 يجد صام ثلاثة ايام متتابعات وكفارة الجمع بقيل المؤمنين عمد او با  
 وهي عتق رقبة او صيام شهرين او اطعام ستين مسكينا **باب الاثر**  
 قبل من علف البئر لا يزمه كفارة ظهار ونوطي في بعض علم الزمها  
 في اوله ونصف وربع في اخره ومن تزوج امرأة في عتقها فامر بها وكف  
 بخمسة اصواع من زعفران ومن نام عن العشاء حتى جاوز نصف الليل سمع

صائما ولا سبأ في الكفر الشبهة في خروا من شهرتها  
 في سبأ كفارة يمين وكذا في خدش وجهها وكذا في شق رجل ثوبه  
 لموته ولدا او زوجه من نذر صوم يوم ففجر عنه نصدوب  
 باصعام مسكين مدين من طعام فان عجز تصدق بما استطاع فاعطى  
 استغفر الله الثاني في حصال وهي العتق والاعطاء  
 والكسوة والصيام العتق يتعين على الواحد في المرتبة ويخفف ذلك  
 بملك الرقبة او اللقن مع امكان الاتباع ولا بد من كونها ماثومة في  
 نعتوبها وهل يحري للذكر في الزنا بغيره غير ما يجوز وهو اذ  
 ويجزى الا بق ما لم يعلم مؤنة وامر الولد الصيام فيتعين مع  
 العجز عن العتق في الرتبة ولا يباع ثياب البدن ولا المسكن في الكفارة وان  
 كان قد ملكها بغيره ولا الخادم ويلزمه كفاية قتل الخطاء والظفر برص  
 شهرين متتابعين والمملوك صوم شهر واذا صام محرما ومن الثاني  
 شيئا ولو يوما اتم ولو افطر قبل ذلك اعاد كل عبض والنقاس ولا عمار ولا  
 وحشون الصيام فيتعين في الرتبة مع العجز عن الصيام ويجب اطعام  
 العدد لكل واحد مدين من طعام وقبل مدين مع الفقير ولا يجوز اعطائه  
 لادون العدد ولا يجوز التكرار من الكفارة الواحدة مع التكرار ويجوز مع  
 التقدير ويصح ما يغلب على قوته ويستحب ان يضم البئر اذا ما اعلاه النعم  
 سطر محل وادناه الملح ولا يجوز اطعام الصغار منفردين ويجوز  
 ولو انفردوا وتجب الاثنان بواحد الاولى لسنة الفقير ثوبه  
 مع القدرة وفي رواية يجوز النوب الواحد وهو اشبه وكفارة الابل



من كفارة لعين من عصى عن العتق فدخل في الصلابة تمكن من العتق  
 يلزمه العود وان كان افضل كل من وجب عليه صوم شهر من متا  
 بعين فحرم صام ثمانية عشر يوما فان لم يقدر بصدق عن كل يوم عتق  
 فان لم يستطع استغفر الله بحاجته ينسقط في الكفر البلوغ وكمال العقل  
 ولا يمارى في التوبة القربة والتعير اللعان والنظر في امور  
 اربعة الاول السب وهو امران قد في الزوج مع اعدا للشاهد وعدم  
 التوبة ولا يثبت لو قد فعلها في عدة بائنة ويثبت لو قد فعلها في رجعية  
 انكار من الولد على من فاشبهه لسنة اشهر فصاعدا من زوج موطوءة با  
 العقد الدائم ما لم يتجاوز اقص الحول وكذا الواكعة بعد فراقها ولم يتزوج  
 او بعد ان تزوجت وولدت لا فاشبهه سنة اشهر من دخل الثاني في الشرايع وغير  
 في الملا عن البلوغ والعقل وفي لعاب الكافر قولان اشبهها الجوارح وكذا  
 للملوك وفي الملا عن البلوغ والعقل والسلامة من فمهم والخمس ولو قد  
 مع اعدا بما وجب اللعان عرفت عليه وان يكون عقدها دائما وفي  
 الدخول قولان للرؤية ان لا يقع قبله وقال الثالث ثبوته بالعرف دون  
 فيه الولد ويثبت بين الحر والملوك وغيره وايضا بالمنع وقول مالك  
 بالفرق ويصح لعان السام لا بقاء عليه بالحد حتى ترفع  
 في الكيفية وهو ان يشهد الرجل اربعة ابا الله ان لم يكن للصادق فيما دنا  
 هاب ثم يقول ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم تشهد المرأة  
 ان لم يكن الكاذبين فيما هاب ثم يقول ان لعنة الله عليها ان كان  
 من الصادقين والواجب فيه النطق بالشهادة ان يبدأ الرجل بالتلفه

على الترتيب المذكور وان يعينها بالذكر او لا تسان وور ينطق بالقسم  
 العوي مع القدر والمستحب ان يجلس الحاكم مستدبر القلم وان ينفق  
 عن يمينه والامانة عريضة وان يحضر من يستمع ووعظ الرجل بعدتها  
 في اللعان وكذا المرأة قبل ذلك الغضب في الاحكام وهي بعد الايمان  
 بالعتق وحوب الحد على الرفع وبلعانه سقوطه ونحوه لرجيم على المرأة  
 اعرفت لو فكتت ومع لعانها سقوطه عنها وبقاؤه الولد عن الرجل  
 ونحوها عليه مؤبدا ولو نكل عن اللعان او اعترف بالانكهار بعد القدر  
 لواعترف بالولد في انشاء اللعان لمحقبه وورثة الولد ولم ير له  
 ولا من يتقرب به وورثة لأمه ومن يتقرب بها في سقوط الحد هار واما  
 اشهر السقوط لو اعترف المرأة بعد اللعان لم يثبت الحد لان  
 تقر به على زود لوصف فاعتنت الحامل منه فانكروا ان اقامت بينة  
 انكار هو عليها السقوط عنها وياست منه وعليها الحد كذا وهو رواية  
 على بن جعفر عن اخيه في الزنا بزوجان لم تقسم بينة لزم نصف المهر ومن  
 ملته سودة في بحاب لجلد اشكل اذا قد فعلها فماتت قبلها  
 فله البراءة وعليه الحد للوارث وفي رواية ابن خنيس ان فامر رجل من اهله  
 فلعنه ولا ميراث له وقبل لا يسقط لارث لا سفران بالموت وهو حسن  
 العتق والنظر في الرف والسباب لان الزنا اما الرف فيختص باهل  
 الحرب دون اهل الذمة ولو اخلوا بشر ايطرها جاز عليهم ومن اقر على  
 نفسه بالرفية مختارا في محنة من ابرح حكم برفية واذا بيع في الاسواق ثم ادعى  
 له برفية لم يقبل الا بيشيه ولا يملك للرجل ولا المرأة على احد الا بيمين وان



علا ولا اولاد وان سفلوا وكذا لاملك الرجل ولا لثا خاضعة و  
 ارجع للنساء المحرمات كالحالة والعفة ولاخت وبناتها وبنات الاخ  
 وبنات عتق هؤلاء بالملك ويملك غيرهم من الرجال والنساء على كراهية  
 وينال الداراهية فمن يشره هل ينعق عليه بالرصاع من ينعق على الدار  
 سوا العودين ولا املك احد الروحين صاحب بطل العقد بينهما ياتي  
 فرق ان الزرق فاسبابها اربعة الملك والمباشرة والسراية والعا  
 رض للمباشرة فالعتق والكتابة والتدبير والاستبلاء وقد يستبد  
 الملك العتق فصار له الصريحة الغريبة وفي لفظ العقد تردد ولا  
 اعتبار بغير ذلك من الكتابات وان قصد بها العتق ولا يكره الاشارة  
 مع القدر على النطق ولا يصح جعله بمنزلة لا بد من تحرير عن شرط متوق  
 اصفه ويجوز ان يشترط مع العتق شرط ولو شرط اعاد في الرق ان خالف  
 خالف فلو ان المروي للزوم ويشترط في العتق جواز التصرف ولا اعتبار  
 والقصد القريبة وفي عتق الصبي اذا بلغ عشرين واكثر بل جواز جنسه  
 ولا يصح عتق السكران وفي وقوعه من الكافر تردد ويعتبر في العتق  
 مملوكا حال العتق مسلما ولا يصح لو كان كافرا ويكره لو كان مخالفا  
 ولو يذرع عتق احدهما الزم ولو بشرط المولى على العتق اخذ من زمانا  
 معيناه ولو ابق ومات المولى فوجد بعد للذات فهل للورثة استقدام  
 للمروي لا واذا اطلب للمملوك البيع لم يجز اجابته ويكره التفرق بين  
 الولد وامه وقبل يجرم واذا اتى على المملوك الثمن سبع سنين استغنى  
 عنه وكذا لو ضرب مملوكا ما هو جد سبع الاولى لو يذرع تحرير

اول مملوك يملك فملك جماعة تحرير في اقدم وقيل يفرع بينهم وقيل لا  
 لا يفرع عتق لو يذرع عتق ما نال فلو ادت نوا من عتقا لو عتق  
 بعض ماله يملك فقبل له هل اعنت بما يملك فقال نعم لم ينعق ولا من سبق  
 عتق لو يذرع عتق امة ان وطبها فحررت ملكا اخلت اليقين واذا عا  
 دت بملك اسنانف لو يذرع عتق كل عبد قديم في ملكه اعنق مكره  
 له في ملكه مدة سنة فصار له مال المملوك ولا وار له  
 بشرط وقبل له يعلم بره فلو له وان علم ولم يستغنى فهو العبد  
 اذا عتق ثلث عبيد استخرج الثلث بالقرعة السراية من اعنقه  
 تنقصا عبيد عتق كله ولو كان له شريك فهو عليه تقبير ان كان مولا  
 وسوى العبد في ذلك باقية ان كان للمعتق معسر وقيل وان قصد القرية  
 لم يلزمه فله وسعى العبد في حقيقة الشريك وان امتنع استقر ملك الشريك  
 على حصته واذا اعنق لم يحل له ان يشره ولو استثنى ربه له رواية السكوني  
 وفيه مع ضعف السند اشكال منشاء عدم الفصد الى عتقه  
 العوارض والعوى ويجزى من الجنون وتشكيل المولى بعين ولا يجرى  
 الا فساد فحصل احد هذه الاسباب فيه اعنق وكذا ان اسلم العبد  
 في الحرب سابقا على مولاه وكذا لو كان ايتنا ولا وارث له غير  
 دفعت الى مولاه التدبير والكتابة والتدبير والاستبلاء اما  
 التدبير فلفظه الصريحة انت حر بعد وفاتي ولا بد فيه من البينة ولا حكم لغير  
 الصبي والجنون والسكران والجماع الدعوى فصوله وفي اشتراط القرية  
 تردد ولو جعلت المدبر من مولا لم يبطل تدبيرها وعتق وفاته



من التملك ولو حملت من غير بعد التدبير فالولد مدبر كغيرها ولو  
 جعل الولي في تدبيرها المصير رجوعه في تدبيرها المصير ولا ولد وفيه  
 قول آخر وهو ضعيف ولو ولد المدبر من مملوك كان ولده مدبرين  
 ولو مات الأب قبل الولي لم يبطل تدبيره ولا ولدوه عنقوا بعد موت  
 الولي من تلته ولو قصر سحوا فيما بقي منهم ولو دبر لم يفسد الولي  
 في رواية ان عليا جعلها في بطنها بمثلتها وبعث في المدبر جوارقه  
 ولا اختيار والقصد في محرم الكافر تردا شبه الجواز والتميم  
 وتبين مع فيه الولي متى شاء فلو رجع قوله مع فضعف الملباه  
 او وهبه صح ففقدان فيبطل به التدبير وهو اشبه والاخر لا يبطل  
 وبمقتضى البيع في محرمته وكذا الهبة والتدبير في ويظهر بموت الولي تلته  
 والدين مقدم على التدبير سواء كان سابقا على التدبير او متاخر  
 وفيه رواية بالتفصيل من ولد وببطل التدبير باف التدبير ولو ولد له في ط  
 اباقه كالا ولادة تفا ولو جعل خد من عبيد لغيرته قال هو حر بعد  
 وفاة الخد وصرح على رواية ولو ابق لم يبطل تدبيره وصار حرا با  
 لوفاة ولا سبيل عليه المكانبة فيستدعي بيان وان كان لها ولا  
 ركان لربعة العقد والملك والكانب والعوض والكتابة مستحقة  
 مع الديانة وامكان الاكتساب ويتاكد يستوال المملوك ويستوجب  
 القاسم ولو كان عاجزا وهي فسمان فان اقصر على العقد فهي  
 مطلقة وان اشترط عوده وقامع العجز فهي مشروطة وفي الا  
 طلاق يتخير منه بقدر ما أدى وفي الشرطه برور قانع العجز

ومن

وهذا ان تؤخر النجدة عن محله وفي رواية ان يؤخر نجدة النجدة  
 وكذا لو علم منه العجز ويستحب المولى الصبر لو عجز وكل ما ينشروا في الوفاء  
 على الكتاب لانهم مالم يحالفوا التسريع ويعتبر في المالك حوله تعرف  
 ولا اختيار وفي اعتبار الاسلاك تردا شبهه انه لا يعتبر ويعتبر في  
 التكليف وفي كتاب الكافر تردا اضرة النع ويعتبر من العوض كونه مؤثرا  
 معلوم القدر والوصف مما يصح تملكه للمولى ولا حد لاكثر لكن بكونه  
 يتجاوز عن قيمته ولو وضع ما عليه قبل الاقلام المولى في قصده بلغته  
 ولو عجز بصلو عن الاداء فله المولى عن سهم الرقاب وهو با  
 الاعمال فمسائل الاول اذا مان المشر وط بطلت الكلاية وكان ماله واد  
 لولا وان المصلو وفقد عيشا تخير منه بقدره وكان المولى من تركه  
 بنزله ما في من رقبته ولو رتبته بنسبة الحر بنان كانوا امرار في الاصل والا  
 تخير منهم بقدر ما تخير من المولى ما ائنه من مال الكتابين وما فضل بينهم  
 وللصلو اذا اوصى اوصى له في نصيب الحرية وبطل في الرابدين كذا لو  
 عليه عدا اقيم عليه من بعد الاصر بنسبة ما فيه من الحرية ومن بعد العبد  
 بنسبة ما فيه من الحرية ولو وصى المولى بمكانة تبنى المطلق سقط عنه من بعد  
 بقدر نصيب منها وخذ بها تحرر ليس المكانبة تعرف في مالها  
 وعنقوا فراضا باذن المولى وليس المولى لتصرف فيما له بغير اذن  
 سبعا ولا يجعل له وطو الكاينة بالملك ولا بالعقد ولو طهرها مكرها  
 لم يهرها ولا تزوج الا باذنها ولو حملت بعد الكاينة كان حكم ولدها  
 حكمها اذا لم يكونوا امرار يجب على المولى اعانة من الزنا ولو لم يكن



استثنى بها الاستبلا وهو يتحقق بعلوق امته في ملكه وفي  
 مملوكه لكن لا يجوز بيعها مادام ولدها حيا الا فمن رقبته اذا كان  
 يباع على مولاها ولا جهة لفضائه غيرهما ولو مات الولد جاز بيعها  
 بغير موطن من نصيب ولدها ولو لم يخلف البيت سواها اعتق منها ما  
 ولدها وسعت فيما بقى وفي رواية تقوم على ولدها ان كان موسرا  
 في رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر على في ولده نصرانية اسلمت وولدت  
 من مولاها غلاما وماتت فاعتقت وتزوجت نصرانيا فتصرفت وولدت  
 فقال ولدها لا ينزله من سيدها وتجبس حوائضها وانقت وفي التمهات يغل  
 بها ما يفعل بالردة والرواية شاذة الاقرار والنظر في الاركان  
 واللواعق والموافق اربعة الاولى الاقرار وهو جاز لانسان بحقوقه  
 له ولا يختص لفظه وتقوم مقامه الاشارة ولو قال لعليتك كذا فقال  
 نعم او اجل فهو اقرار وكذا لو قال اليس لي عليك كذا فقال بلى نعم فلا شيء  
 لا يكون اقرار وفيه تردد ولو قال اذا مقلتم بئز مني الا ان يقول به ولو قال  
 بعين او عينه فهو اقرار ولو قال لي عليك كذا فقال تنزها فتقدم بكن  
 شيئا وكذا لو قال تنزها او متقدم بكن شيئا وكذا لو قال تنزها او متقدم  
 اما لو قال اجلسني بها اي وقفني ما فقد اقراره بقلب وعيا  
 المفرد لا بد من اختيار اهل الطهر والكفر فلا يقبل اقرار الصبي والجنون  
 ولا العبد بماله ولا عده ولا جنائبه ولو وجبت قصاصا في القتل  
 يشترط فيه اهل التملك ويقبل الواقر للمهر لا على الاهمال وان يعبد  
 وكذا لو اقر بعد ويكون في القرينة ولو قال له على مال قبل قبضه

بما قل

بما قل وان قال لو قال شئ فلا بد من تفسير بما ثبت في الدين ولو قال  
 الف درهم رجوع في تفسير ألف درهم ولو قال مائة وعشرون درهما  
 كذلك ما هو وكذا الثانية عن الشيخ ولو قال كذا درهم فلا قرار به وقد  
 الشيخ لو قال كذا كذا نصير درهم الم يقبل ولو قال كذا كذا يقبل اقل من درهم  
 وعشرين درهما فلا قرار الرجوع في تفسير الحائض فلا يقبل اقل من درهم ولو اقر  
 بشئ مؤجل فانكر الغريم لاجل الزم كالأول وعلى الغريم اليمين اللواحق ثلثة  
 الاولى الاستثناء ومن شرطه الاتصال العادي ولا يشترط الجنس ولا في  
 للشيخ عن السبثي منه فلو قاله على عشرة الا عشرة لزم اربعة ولو قال انفس  
 منه لم يقبل ولو قال درهم عشرة الا خمسة لزم ثلثة ثمانية طو قال له عشرة  
 الا ثلثة كان اقرارا بربعة ولو قال درهم ودرهم الا درهم لزم درهمان  
 ولو قال عشرة الا ثوبا سقطت من العشرة فبها النوب ويرجع اليه العشرة  
 في تعقيب الاقرار بما ينافيه ولو قال هذا الفلان فلان فهو الاول  
 وبعده الفلانة الثاني ولو قال له على مال من خبر لزمه للمال ولو قال انبعت  
 بخبر فانكر المبيع الخبار قبل في البيع دون الخبر وكذا لو قال من ثم يرجع  
 لم يقضه الاقرار بالنسب ينسب حتى الاقرار بالولد الصغير مكان  
 تنبذ وجهها بالنسب الصغير وعدم المنان ولا ينسب بالنسب في عدم  
 الاهلية فلو بلغ فانكر لم يقبل ولا بد في الكبير من التصديق بعد الاهلية فلو بلغ  
 وكذا غيره من الانساب واذا نصاد فانوا ينسب لهما ولا ينسب للنسب  
 ولو كان المهر من ثم مشرويون لم يقبل في النسب ولو نصاد او اقرارا  
 من بامر فكان اولى منه بدع البر ما يبدوان كان مناسرا كدفع اليه بضعة



نفسه من الأصل ولو اقر بانثني فتاكر لم يلغف اليها كرها ولو اقر بأولى منه  
 ثم عن هو اولى من القر له وان صدق الاول الى الثاني وان كذبه ضمن للقر ما  
 كان نفسه ولو اقر بمساو له نفر لم يشاكه فراقه عن هو اولى منهما فان صدق  
 للساوي ما معهما فان انكر عن الثاني ما كافي بين ولو اقر بنبه بروج دفع  
 اليه مما في بين بنبه نفسه ولو اقر بما غير يقبل الا ان يكذب نفسه فيقر له  
 ان انكر الاول وكذا حكم في الزوجات اذا اقر بخاسته ولو اقر انان زوجة  
 صح النسب وقاسم الوارث ولو لم يارضين لم يثبت النسب ورفع اليه  
 بما في يد غيره ما ينسب نفسه من الزكوة **الامان والقرى**  
 امور ثلاثة ما به ينقد ولا ينقد الا بالله او باسمائه الخاصة في  
 ينصرف اطلاقه اليه كوجود ولا ينقد لو قال انفس او اهل نفسي يقول  
 بالله ولو قال لعمر الله كان يمينا ولا كذا لو قال وهو الله ولا ينقد بالحلف  
 بالطلاق ولا لعناق والظهار ولا بالحرم ولا بالكعبة ولا بالمسجد وينقد  
 لو قال حلفت برب الحق المحض ولو قال هو يهودي او نصراني او حلف  
 بالزكاة بالله ورسوله والائمة لم يكن يمينا والاستثناء بالمشية في  
 اليمين بمنعها الاستبعاد والاصل بما حوت العادة ولو تراخى عن ذلك  
 من غير عذر لم يمت اليمين وسقط الاستثناء وفيه رخصة نحو ان لا  
 استثناء الى ادعين بوثا وهي متروكة **الحالف** ويعتبر فيه التكليف  
 والاختيار والقصد ولو حلف من غير يقين كانت له ولو كان التلفظ  
 ولا يجمع للسكران ولا للمسكر ولا الغصبان الا ان يكون لاحد  
 فصل الى اليمين ويصح اليمين من الكافر وفي خلاف ولا يصح ولا ينقد

يمين الولد الا بانته ولو باذ كان للولد حلفها ان لم يكن فواجب  
 او ترك محرم وكذا الزوج من زوجته فالبهوت مع مولا  
 في متعلق اليمين ولا يمين الامع العلم ولا يجب بالغموس كفارة  
 وينقد لو حلف على فعل واجب لو مندوب او على ترك محرم  
 او مكروا ولو حلف على مباح فكأن لا حلف مخالفت في دينه او دنيا  
 فثبات ما هو خير ولا اثم ولا كفارة وان ساوى فعل ما نعتت  
 به اليمين ونزل وجب العمل بما يقتضي اليمين ولو حلف للزوجة ان لا يترجى  
 او لا ينسرع لم ينقد بيمينه وكذا لو حلفت في الاترجى بعده وكذا  
 لو حلفت لا تخرج معه ولا ينقد لو قال لغيري والله لنفعلن ولا  
 يلزم احدهما وكذا لو حلف لعزيمه على الاقامة بالبلد وخشي لا  
 فانه للضرر وكذا لو حلف لغيرين عينا فالعفو افضل ولا اثم ولا  
 كفارة ولو حلف على ممكن فيجد والفحش انحلت اليمين ولو حلف  
 على تخليص مؤمن او دفع اذية لم يأنه ولو كان كاذبا وان احسن  
 التورية ورد من هذا ولو ذهب مالا وكتب له الانبياء وفقر لثمن  
 فصار عذر الوارث على تسليم الثمن حلف ولا اثم وبودي ما يجره  
 عن الكذب وكذا لو حلف ان ماله كذا امر وقصد التحلص من الظالم  
 يأنه ولم يتحرر وبكره الحلف على القليل وان كان صادقا **الافى**  
 روى ان عطية فممن حلف لان يشرب من لبن عذله ولا يأكل من لحمه لانه  
 يجر عليه ابن اولادها وحومهم لانهم منها وفي رواية ضعف  
 وقال في النهاية ان شرب الحاجة لم يكن عليه شيء والتقدير حسن



روى ابو بصير عن ابي عبد الله في رجل اعجبه جارية فحلف  
 باليمين الا يجتهدا ابدا فوفيت الجارية عليه فخرج ان يطاها فقال انما  
 حلف على الحرام ولعل الله رحمة فوفيت لها ما حلف من عتقه  
 لعمري والعهد والنظر في امور الربعة الاول الناذر ويعتبر فيه التكليف  
 ولا سعة والقصد ويشترط في نذر المرأة اذن الزوج وكذا نذر المملوك  
 فلا ياد احد ما كان للزوج والمالك الفسخ ما لم يكن وصل واجب  
 احلته محرم ولا يفي في سكر مرفق القصد ولا غضب كذلك  
 في الصيغة وهي تكون شكا القول ان نذرت ولذا قل الله على كذا وسند  
 فاعا القول ان فعلت كذا من الحرمان وان لم افعل كذا من الطاعة  
 قل الله على كذا او تبرعا كقول الله تعالى كذا ولا يبرى  
 انعاده مع الشرط وفي النذر قولان اشبههما الاتقاع ويشترط النطق  
 بلفظ الجلالة فلو قال على كذا لم يكن مبرا ولو اعتقد انه ان كان كذا  
 قل الله على كذا ولم ينطق بالجلالة فقولان اشبههما انه لم ينعقد وان  
 كان لا يبان به افضل وصيغة العهد ان يقول عاهدت الله فلو كان  
 كذا فعلى كذا وينعقد نطقا وفي انعاده اعتقادا فلو كان اشبههما انه  
 لا ينعقد ويشترط فيه القصد كالنذر في متعلق النذر وضاه  
 ما كان طاعة الله مقدورا للناذر ولا ينعقد مع العجز والسبب اذا كان  
 طاعة وكان النذر مشكرا للزم ولو كان جرما لم يلزم وبالعكس لو كان  
 سببا معصية ولا ينعقد لو قال لله على نذره واقصر وينعقد لو قال فريضة  
 وبه يفعل القرية ولو صوم يوما واصلوا برأعين ولو نذر صوم عشرين

كان مسترا شهرا ولو قال نذرا ناصرا خمسة اشهر ولو نذر الصدقة بمال  
 كثير كان ثمانين درهما ولو نذر عتق كل عبد قديم اعتق كل مملوك في ملكه سنة  
 اشهر فصاعدا هذا اذا لم ينو شيئا غير ذلك وسئل الله عرفة ولو نذر  
 الصدقة عملت لزم فان سبق قومته واخرج شيئا فشيئا فوفى  
 في هاهنا وجو مسائل لو نذر ان يصوم يوما معيافا فنفق له لغيره  
 وقصاه وكذا لو مرض او عاقت المرأة او نفست ولو شرط صوم محرر او مملوك  
 صام ولو انفق في السفر ولو انفق يوم عيدا فطر وفي القضاء زهدا ولو عجز  
 من ماله صلا قبل سقوطه في رواية تصدق عند يده ماله يعبر به  
 يوم الذمة مطلقا وما قيد بوقت يلزم فيه ولو اخل الزمان والكفان وما عاقر  
 بشره ولم يقر به برهان فقولان احدهما يتنطق بفعله عند الشرط والآخر  
 لا يتنطق وهو اشبه من نذر الصدقة في مكان معين او الصوم  
 او الصلوات او في وقت معين لزم ولو فعل ذلك في غيره اعاد لو نذر  
 ان يوفى فريضة اقدم مسافرا فان البر والقدر قبل النذر لم يلزم ولو  
 كان بعد النذر من نذر ان يوفى ولراج بدافع عنه ثم مانع به فاد  
 من اصل النذر من جعل دابة او جارية هدايا لبيت الله يبيع ذلك  
 ومرف غنم في معونة لمحج والبربرين روى اسحق بن عمار عن ابي  
 ابراهيم عن رجل قال ان تزوجت قبل ان اجد فغلاما فزواجه بالنكاح  
 ثم العلاء وفيه اشكال الا ان يكون ندرا روى رقاعة عن  
 عبد الله عن رجل نذر ان لا يبيع من غنم الجوزي عن نذر فقال  
 نعم وفيه اشكال الا ان يفصد ذلك بالنذر قبل من نذر ان لا يبيع حيا



ابد الزم الوفاء وان احتاج الى ثمنها وهو انما يستند الى روايته من  
 العهد كالمين بلمر حيث بالزم ولو تعلق بما لا يعود بخالقه  
 ديننا وديننا مخالف ان شاء ولا انكره كفاش عليه **الصيد والذئ**  
**باصح** يؤكل من الصيد ما قتل السيف والرمح والسم والعراض اذا خرف  
 ولو اصاب السم مع غير ضاحك ان كان فيه جديده ولو خلا منها لا يؤكل  
 الا ان يكون حمارا خرف وكذا ما يقتل الكلب المعام دون غيره من الجوارح  
 ولا يؤكل ما قتل العمد وغيره من جوارح اليها يرمي وما يقتل العقاب  
 وغيره من جوارح الطير الا ان يتركه وادراكه بانه يجره وحمله  
 بكسر او بمسنة نظر فخصا بطنه حركته بحبوه وبشرط ان الكلب ان  
 يكون مع العلم بالسرسل اذا عري وينزع اذا تخرج وان لا يعتاد اكل حبه  
 ولا غيره بالنذر ويعتبر في المرسا ان يكون مسلما او يحكم قاصدا به  
 ساله الصيد ويستوي عند الارسل فلون تركها عند له يؤكل صيده و  
 يؤكل لو يبتلى اذا اعتقد الوجوب ولو ارسل واستوي غيره لم يؤكل فيه  
 الا ان يتركه ويعتبر ان لا يغيب عنه فلو غاب وهو من مستقرة ثم وجد  
 مقتولا او ميتا لم يؤكل لحمه وكذا السم ما لم يعلم انه القاتل ويجوز الا  
 صطبارا بالشك والحبالة وغيرهما من الالز وبالجوارح لكن لا يحمل منه  
 الا ما ذكي والصيد ما كان متمتعاً فلو قتل بالسم فرخا او قتل الكلب  
 طفلا غير متمتع لم يحمل ولو رمى طائرا فقتله وفرخا لم يطره لانه  
 دون فخره **من احكام الصيد** لو نفاطعة  
 الكلاب في ادم الرجل لو ما ليسهم فزدي من حمل او وقع

في الاما ان لم يحمل ويبتغى من الشتر اطلستقار بحبوه **لوصف**  
 السيف باثنين فلم يتحرك حلا ولو تحرك احد ما فهو لعلل **الكلب**  
 حيوة مستقرة لكن بعد الذكيب وان لم يكن مستقرة حلا وفيه روايت  
 يؤكل الا كبره وذكاه صغره وهي شاذة ولو احدثت لهباله منه فقتله  
 فهو ميتة **لو ادرك الصيد وفيه حيوة مستقرة ولا الزمعه**  
 فبذله لم يحمل حتى يذكي وفي رواية جليل يذكي الكلب حتى يقتله  
 لو ارسل كلبه وان سلكه فقتله فقتله صيدا او مسلما لم يسأروا من لم  
 يقصد الصيد لم يحمل **لو رمى صيدا فاصاب غير محل فلو رمى**  
**لا يصد فقتل صيدا لم يحمل** ان كان الطير بالكا وبكره ان يرمى بالصيد  
 بما هو الكرمه ولو انفق غير مجرم ولا شبه الكراهية وكذا بكره اخذ الفرج  
 من شانهما والصيد يحط عليه بحسب وسوقه صيد السمك يوم يجره من قبل الصلوة  
**الصيد والوحش والطير بالليل** **الدجاج** يستدعى بيان فصول  
 الدجاج ويشترط فيه الاسلام وحكم ولو كان انثى وفي الكفا  
 روايتان اشهرهما النع وفي رواية بالنذر لا سمعت تشبهه فكل ولا  
 فضل ان يلبس المؤمن ثم لا يحمل في باحة العادي اهل البيت **الذئ**  
 ولا يصح الا بالحد يد مع القدر ويجوز باعين مما يضره الا وادج عند  
 المرقن ولو رمى بالبطنة او ذجاجة وفي الضفر والسنن مع الفرون زينة  
 الكيفية وهي قطع الاعضاء الاربعة المروى والريحان و  
 ومختلفه وفي الرواية اذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس وبكسر  
 في السر الطعن في الشفرة ويشترط استقبال القبلة بالدخول مع الايمان



والنسبة ولو اخل باحد ما بعد المرحل ولو كان ناسيا لحل وبشرط  
 يخرج لا بد من مخرج ما عداها فلو نخر الذنوع او ذبح النحر لم يجز حتى  
 ولا يجز حتى يخرج بعد التذكية حركته حتى وانما ان يتحرك الذنوب  
 او نظره العين ويخرج الدم المعنول وقبل نكف الحركة وقبل يكملها  
 وهو شبه وفي ابانة الرأس بالذبح فلو ان الروح انما يجرم ولو سبق  
 للسكين فابانة لم تجرم في جرحه ويستحب في الغنم ربط يدي الذنوع  
 واحد من جلبيه وامساك صوفه او شعره حتى يرد وفي البقر عقد  
 ورجليه واطلاق نفسه وفي الايل ربط اخفانه وفي الطير ان ساله  
 ونكر الذناب حتى لا يخرج الذبيحة وقلب السكين في الذنوع وان  
 يذبح حيوانا واخر ينظر اليه وان يذبح بيده ما ربه من النعم ويجرم  
 سلع الذبيحة قبل يدها وقبل يذبح وهو شبه بلحوقه  
 احكام ما يباع في اسواق السامية يجوز ان يباعه من غير تقصير الثاني  
 ما ينعدم في ذبحه او نخره من الحيوان كالسبع والنعدي في تيريجونه  
 عفره بالسيف وغيره مما يخرج اذا خشي تلفه ذكاة الله  
 السمكة اخل جوفها بالماء حيا ولا يعتبر في الخبز لاسلاك ولا السمكة ولو  
 وثب او نصب عند الماء مفلح حيا حل وقبل يلقا ادره ان يضرب  
 ولو صيد واعيد الماء فان لم يحل وان كان في الالة وكذا البحر انما  
 اخذ حيا ولا يشترط السلام الاخذ ولا نسبية ولا يحل ما يموت  
 قبل اخذه وكذا لو اهرقه قبل اخذه ولا يحل منه ما لم يستقبل به الطير  
 ذكاة الجنين من ذكاة امته اذا تمت خلقته وقبل يشترط مع امته

ان لا تلجذ الذنوع وفيه بعد ولو خرج حيا لم يحل الا بالالتذكية  
 الاصغر والابن والنظر يستدعي فسلها في حيوان البحر ولا يؤخذ  
 كرامه الاسلامت له فلس ولو نال عنه كالعنكبوت وبوكل الرينة والاربا  
 والعمود الطين ولا يلامى ولا يؤكل السلحفاة ولا الضفادع ولا السمكة  
 وفي البحر روايتان اشهرها الغريم وفي الزمان والماء ما في والرهو  
 روايتان والوجه الكراهية ولو وجد في جوف سمكة اخرى حلت ان  
 كانت مما يؤكل ولو قد فسد سمكة ففطر فحل وان لم يفسد  
 فلو سها ولا يؤكل الطافي وهو الذي يموت في الماء وان كان في سمكة  
 او خبطة ولو اختلفت حتى فيما بالميت حل ولا اجنباب احوط ولا يؤكل  
 جلال السمكة حتى يطعم علفا طاهرا بوا ولبنة ويبيض السمكة  
 الحر ومثله ولا يشبه اكل منه لحشيش الا لاسن في البرها بمر وبوكل  
 من النسبة للنع وبكره الخيل والحبر وكراهية البغال اشد ويجرم بجلال  
 منها على الاصح وهو ما ياكل عذرا الانسان محضا ويجعل مع الاسن  
 بان يربط ويضع الحلف وفي كمينه خلاص محصلة استبراء الناقه با  
 ربعين يوما والبقرة بعشرين والشاة بعشرة وبوكل من الحية عشرة لغيره  
 والكبابش الجبلية والحمر والغزلان والجمامير ويجرم كل ما له ناب و  
 ضابطه ما يفرس كالاسد والثعلب ويجرم الارنب والنصب والربيع  
 ويختار كالفان والقنفذ والحية والخنافس والصرار وينت وترب  
 والفحل في الطير والحرام منه ما كان سباعا كالبانى والرخزة و  
 في الغراب روايتان والوجه الكراهية ونها كذا لا يقع ويجرم الطير



ما كان ضعيفا اكثر من دفعه وما ليس له قانصه ولا حوصلة منه  
 ويجرم الخفافش والطاووس وفي الخطاف تردد والكرهية اشبهون  
 الفاضل والقبره واعانظ الكراهية الهدد والقرد والصوامر وال  
 الشفاق ولو كان احد المحللين حلالا حراما حتى يستبرأه فالبطنة وبالشها  
 خمسة ايام والعاجه بثلاثة ويجرم الزنايم والذباب والبق وبغير  
 ملائوك كل لحمه ولو اشتبه اكل منه ما اختلف طرافه ونزك ما  
 اتفق الا على اذا شرب المحلل لم ينجس بغيره فذكره وان اشربه  
 حرم لحمه وحجمه نسله لو شرب خمر لم يجرم بل يغسل  
 ولا يؤكل ما في جوفه ولو شرب بولا لم يجرم بل يغسل ما في جوفه  
 الرابع في الجامد وهو خمسة الاول اللبان ولا ينفع به حرمه ويجل  
 منها ما كان ظاهرا في الجوف وهو عشر الصوف والشعر والوبر والريش  
 والفرب وفي اللبن دونه فان اشبه الحريم ما يجرم من اللبن خمسة الغصب  
 والاشبار والطحال والفرب والدم وفي اللبنة والمرقة تردد اشبه الحريم  
 وفي الفرج والعليا والطحال وذات الاشاجع والعدر ومرقة الدماغ وحرق  
 خلاف اشبه الكراهية ويكره الكلا واذا القلب والعروق واذا القلب العروق  
 واذا شو الطلى اشقوا فانما حرام ولا فهو حلال الاعيان الخمسة  
 كالغدرات وما ينزح حق والعجين اذا عجن بالماء البخل وفيه رطوبة  
 بعد خبزه لان النار قد انزلته الطير وهو حرام الا طير فير يحسب  
 للاستشفاء ولا يضاهى زعفران المحصر السموم القاتلة قبلها واكثر  
 وما يقترن كثره ظاهر منه ما يلع ذلك الحقد الخامس في المباحات



خمسة اخره بكل مسكر والعصا اذا عجل الدم وكذا العفص ولو في بعضه  
 وفي جاسه هاندا شبة الجاسه ترددا شبة ولو وقع قليله في قدره وهو على  
 له يجرم لانه لا فيه الا ذهب بالعلمان ومن لا صاحب يمنع من المايح  
 واوجب عليه غسل التوابل وهو حسن كماله وقع غيب من الجاسه كل  
 كل مباح الا انه نجاسة فقد نجس كل خمر ولحمه واليسته والكله يجرى  
 وفي الزمعي روي ان اشبهها النجاسة وفي رواية اذا انظر الى موكلة  
 امره بغيره وهو من ركنه ولو كان ما وقع فيه النجاسة نجاسة التي يملكه  
 النجاسة وحمل ما عدله ولو كان المايح بها حرمه لا يستصاح به تحت السما  
 لا تحت الاطراف ولا يجز ما يقطع من اللبان الغنم ولا يستنجح بما بذلت منها وما  
 بموت فيه من النفس سائله المايح ينجس دون ملائفسه سائله الاول لا  
 يؤكل لحمه ولا يجرى بول ما لا يؤكل لحمه فير نعم الاول لا بل ولا الخيل الشبه  
 اللبان يحل من اللحم كاللبن والذم يوجبونه والخنزير يكره ما كان لحمه مكره  
 هذا كالثاني حلينه وجلده السادس في الواحود هي سبعة شعر  
 الحنيز ينجس سواء اخذت من حق او من غير على الاظهر فان اضطر استعمل ما لا  
 سوفه غسله ويحرم الاستشفاء به وجلود البنية ولا يصح ما فيها  
 اذا وجد لحمه فاشبهه في النار فان تقبض فهو ذكي وان انبسط فهو  
 ميت ولو اخطأ لذلك بالنية اجنبيا وفي رواية يحل بياع بمن يستعمل  
 للبشر لا يأكل الانسان من مال غيره الا بانته وقدره فخص مع عدم  
 كذا في كل في سوت من نفسه الا بئرا لم يعلم كراهية وكذا ما يجرى  
 الانسان من ثمره الخلال وفي ثمره السريع والشجر زبد في قصده كجمل



ان شرب الخمر او شيا من جنس اخفاف ظاهر الميرك من غير النجاسة اذا  
 بلغ الذوق خمر ان لم يسلط عليه فبعض منه لم يظهر اذا نظبت خلا ولو كان  
 بعلاج ولا يحل الوالقي فيها اخر استهلكها وقبل الوالقي في الخمر فحل اخر من انا  
 فيه فم لم يحل هو يصير ذلك الخمر خلا وهو من تركه لا يجرم الربوبيات  
 ولا لا شره من شتم منها راحة المسكر وبكره الاسلاف في العصور ان  
 يسام من على طاعة من يستحل قبل ان يذهب نفاها ولا يستشفاء بمياه  
 بحبال الحان التي يشتم منها راحة الكبريت الغصن في امره  
 بعن الغصن ولا استقلال بانيات البدعي مال الغير عدوانا ولا  
 يضمن لو منع المالك من اسك الدابة الرسله واذا لم يمنع من القعود على  
 بساطه ويبيع غصب للعفان كالتفول ويضمن بالاستقلال ولو سكر  
 الدابة مع صاحبها في الضمان فولا ان ولو قلنا بالضمان ضمن النصف ويضمن  
 حر الدابة لو عصبها وكذا الامن ولو تعاقبت الايدي على المصوب  
 لزمان على الكل ويخبر المالك ولو لا يضمن ولو كان معبرا للكل او اصابته تلف  
 بسبب الخافض من غيره ولو كان لا بسبب كالموت ولذع الحية فقولان وجوب  
 صانع الم يضمن اجرة ولو اتفق به ضمن اجرة انقضاء ولا يضمن غير لو غصب  
 من مسلم ويضمنها لو غصبها من ذمي وكذا الخنزير ولو وقع بابا على ملكه فرف  
 ضمن للسارق ودفعه ولو انزل القيد عن فرس فشردا وعن عبد ينجون  
 فابوق من ولا يضمن لو انزل عن عاقل في الاحكام يجب بد النقص  
 وان نزع كحشبة في البناء واللوح في التسفينه ولو عاب من لان شئ ولو تلف  
 او تغدر العود ضمن مثله الا ان كان ملساوى الاجزاي وفيه يوم الغص

ان كان مختلفا لو قيل اعلى القيمة من حين الغصب للحين التلف وفيه وجه  
 اخر ومع ردها الا بحد زيادة القيمة لتوقينه وورد الزيادة لقيمة السوفية و  
 برد الزيادة في العين او الصفة ولو كان للغصب دين فغلب ردها مع البيع  
 والنسأ وبيعهم القاضو والنسوكي ولو كان بمداو كان للعاصب هو من  
 به مودة بجانب ان كانت مقدرا وفيه قول اخر ولو خرج الرهن بعتله فبيع  
 وكذا لو كان با وجوده ولو كان بائنا ورهنه للثقل ولو زدت قيمة العتو  
 فلهما الكرا او لو كانت الزيادة لانضاف غير كالمضغ وكلا في الابداح والحق  
 وورد كاصل ويضمن الارشوان نقص في الواحق وفي سنة  
 فوايد الغصن للمالك منفصلة كانت كالولد او منفصلة كالصوف والسن  
 او منفعة كاجرة السكني وركوب الوبر ولا يضمن من الزيادة المنفصلة ماله  
 سبه الفجوة كالموسم للغصوب وفيه وجه لا يملك المشتري ما  
 يفسد بالبيع كالمال الفاسد ويضمنه وما يحدث من منافع وما يند في نج  
 كزيادة منفعة فيه اذا اشتراها علما بالانقص فهو كالغاصب لا يرجع  
 بما يضمن ولو كان جاهلا برفع العين الى المالكها ويرجع بالثمن على البيع  
 ويبيع ما عر به مما يحصل له في مقابل عوض كقيمة الولد وفي الرجوع  
 بما يضمن من النافع كعوض القرة واجرة السكوت في اذا غصب حقة ربه  
 او بيضته فخرجت او غير ذلكها فالكل له غصوب منه ولو غصب  
 ايضا فزدها فالرجع لصاحبه وعليه اجرة الارض ولصاحبها ان لا  
 الغرس ولا تامة بطم الحفر او بالارض ان تقصت ولو بنى صاحب الحفر  
 قيمة الغرس لم يجب اجابته لو تلف الغصن واختلفا في القيمة



فالقول قول الغاصب وقيل القول قول العضوب مع منه  
 الشفعة للشفعة استحقاق حصص الشريكات لا انتقالها بالبيع و  
 النظر في بدستوى امور ما ثبت فيه ونثبت في الارضين والسكان  
 اجماعا و هل ثبت فيما ينقل كالشباب والامتنع فيه قولان ولا شبه لا  
 فنص على موضع الاجماع ونثبت في الشجر والقول ولا يثبت بنحو الاثر  
 وفي ثوبها في حيوان قولان الروي انها لا تثبت وفيها ثمان  
 اثبتها في العبد وغيره ولا يثبت فيما لا ينقسم كالعضائد وجراما  
 والنهر والطريق الضيق على الاثنية ويشترط انتقالها بالبيع فلا تثبت  
 لو انتقل بهذه او صلح او صدقة او اقرار ولو كان الوقف متاعا مع طلق  
 فباع صاحب الطلق لم يثبت للموقوف عليه وقال المرتضى ثبت  
 في الشفعة وهو كشرية بحصة متاعه قادر على الثمن فلا تثبت  
 لذوي مسلم ولا بالحيوان ولا لعاجن عن الثمن ولا فيما قسم وتبرالا  
 بالشركة في الطريق والسماء ابيع احدهما او هما مع النقص ونثبت  
 بين الشريكين ولا تثبت لما زاد على الشريكين ولو ادعى غيبة الثمن  
 احد ثبت ايامه فان لم يجزه بطلت ولو قال في بلد اخر اجل يقدر وصوله  
 ثلثة ايامه لم يفتقر المشتري ونثبت للغائب والسفيه والجنون والفقير  
 ولا ياخذ لهم الولي مع الغبطة ولو ترك الولي فبلغ الصبي او افاق الجنون  
 فله الاخذ فكيفه الاخذ ويأخذ بمثل الثمن الذي وقع عليه العقد  
 ولو لم يكن الثمن مثليا كالرفيق وجواهر اخره بقيمة وقيل تسقط  
 استناد الى رواية فيها احوال والشفعة للطالبة في الحال ولو اخر الاخذ

الشفعة

بطلت شفعة وفيه قول اخر لو كان لغد لم ينضار وقد نوهتم زيان  
 فمن او جنس الثمن فان غيب وبأخذ الشفعة من المشتري ود كماله  
 ولو انهدم للسكن او غاب بغير فعل المشتري بطلت الشفعة بالثمن  
 او ترك وان كان بفعل المشتري اخذ بحصته من الثمن ولو اشترى بغير محل  
 قبل هو بالخيار بين الاخذ عاجلا او تأخيرا واخذ بالثمن في محله وقال الشيخ  
 في ثمانية بطلت الشفعة ويكون الثمن متوجدا في الكفيل ان لم يكن متبا  
 وهو اشبه ولو رفع الشفعة الثمن قبل حلوله لم يلزم البائع اخذ ولو ترك الشفع  
 قبل البيع لم ينصل اما لو شهد على البائع او بارك للمشتري او للمبايع وادرك  
 في البيع ففيه الزيد والسقوط اشبه من الواجب مسئلتان  
 فلا الشفعة لا تورث وقال المفيد وعلم المدي تورث وقا هو لا شر  
 طوعا احدا للمورث عن نصيبه اخذ الباقي ولو تسقط لوقت  
 للشري والشفعة في الثمن والقول قول المشتري مع بمنزلة ببيع  
 الشئ من بين اعيان الاموات والعامر ملك لا يراه لا يجوز له  
 فيه الا باذنه وكذا ما به صلاح العلم كالطريق والشرب والمراح وللم  
 للوات ما لا يتقاع به اعطته مال البحر عليه ملك او ملك وبادا اهلها  
 فهو للاهل لا يجوز احبائهم الا باذنه ملك بلاء اعيان ولو كان الامراغا  
 ثبات سبق الى اعيانه كان احق به ومع وجهه لم يقع بينه وبين شرط  
 في القليلات بالاعيان ان لا يكون في يد مسلم ولا غير العامر ولا شعر  
 للعبادة كغرفة ومق ولا مقطوعا ولا حجر ولا حجر ينفذ الا ولو بزملا ملكا  
 مثل ان ينصب عليه امرأ ولا اعيان فلا تقدر الشفعة فيه ووجه في



في كيفية بلوغ هذا مسئلة الطريق للتكليف للماء اذ  
 شاع اهل هذه خمسة اربع حرم المعطن اربعون ذراعا والناحية  
 سوز والعين الفدراع وفي الصلابة خمسة من راي بخلاف  
 استنخ واحد كان له التدخل اليها والمخرج ومدى جرائدها اذ شاع  
 اهل الوادي في مائة حبة لا على التدخل الى الكعب والبرج الى الشراكة  
 بسجدة الى الذي يليه يجوز للانسان ان يحجر المرحى في ملكه خاصه  
 ولا عام مطلقا لو كان له رعي على نهر يغريه لم يحجر له ان يعدل بالماء عنها  
 الا برضا صاحبها من الشراكة وادرافه ان يارة من الطريق ففي رواية  
 ان كان ذلك فيما استنخ فلا بأس وفي النهاية ان لم يتغير لم يكن عليه  
 شق وان تغيره ورجع على البايع بالدرء والرواية ضعيفة وتفصيل  
 النهاية في موضع النع والوجه البطلان وعلى تقدير الامتناع فيسخ ان  
 شاء مال الرعي من له نصيب في قارة او من جانيه بعد عايشه  
 روى عن اسحق بن عمار عن عبد صالح عن رجل لم تزل في يد وبيد ابنة  
 دار وقد علم انها ليست له ولم يظن بمجي صاحبها قال ما احب ان  
 فالبس له ويحوز ان يبيع سكناه والرواية مرسله وطريقها الحسن بن  
 ساعد وهو واقف وفي النهاية يبيع تصرف فيها ولا يبيع اصلها ويمكن  
 تنزلها على ارض الموات عا طلة احباها غير المالك باذنه فلا يحل التصرف  
 ولا اصل المالك اللفظ واقسامه ثلثة في القبط  
 وهو كل موضع ضايع لا كافله ولا بشرط في القبط التكليف وفيه شرا لا  
 ملكه زيد ولا يلفظ الموات الا باذن مولاه واخذ القبط مستحب

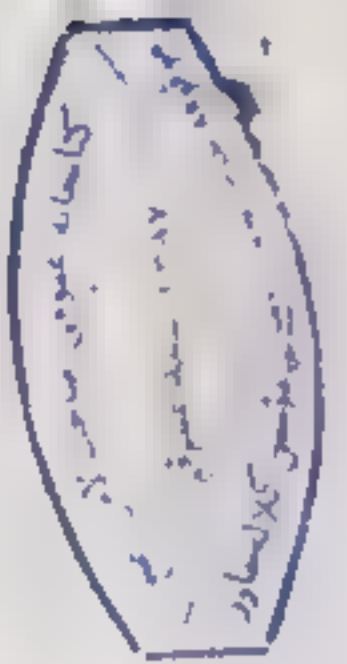
والقبط دار الاسلام مرفوعة دار الشراكة واذا لم يكن له وارث  
 وقبل اقرانه على نفسه بالرفقة مع بلوغه ورشده واذا وجد للمنفعة  
 ما استعان به على نفقته فان لم يجد استعان فان تعذر الامر ان  
 نفق للمنفعة ورجع عليه اذا اقرى الرجوع ولو تدرع لم يرجع في  
 في الضوال وهو كل حيوان يملك ضايع فاخذ في صورة يجوز مكره  
 ومع تحق التمسك في العبرة لا يؤخذ ولو اخذ منه لاخذ وكذا حكم  
 الدابة والبقرة ويؤخذ لو تركه صاحبه من جمل في غير كذا ولا ماء وبملكه  
 لاخذ والشاة ان وجدت في الفلان اخذها الواحد لا يمتنع من صغير  
 الصاع ويضمها وفي رواية صغيرة بحبسها عنده ثلث ايام فان جاء  
 صاحبها ولا تصرف بثمنها وينفق الواجد على الصالة ان لم ينفق  
 فلا تصدق بثمنها وينفق الواجد سلطان بنفق عليها من بيت المال  
 وهو يرجع على المالك الا شبهة نعم ولو كان للظالم نفق كالنظر او غيره  
 في النهاية كان باذنه ما اتفق والوجه النقص الثالث وفيه ثلث  
 فصول القبط كلام الضايع اخذ ولا بد عليه فائدة من الدرهم بنفق به بغير  
 تعريف وفيه قدر الدرهم واثبات وما كان ازيد فان وجد في الحرم كره  
 اخذه وقيل بحر ولا يحل اخذه وقيل بحر ولا يحل اخذه لا مع شبه التعريف  
 ويعرف حوله فان جاء صاحبه ولا تصدق ببعثه واستيفاء امانته ولا  
 يملك ولو تصدق به بعد تحول فكر المالك لم يضمن للمنفعة على الا  
 شهوان وجد في غير الحرم يعرف حوله ثم للمنفعة بالخيار بين القنات والصد  
 فبقاؤها امانة ولو تصدق بها فكم المالك ضمن للمنفعة ولو كانت مما لا



يبيع كالتصاعده فونتها عند الوجدان ومنها واشفع بها وان شاء غيرها  
 الى العالم ولا ضمان ويحكم اخذ الاوراق والخمر فتوالين التحليل والسطح  
 والعصا والوند والخيل والعقال واشباه ذلك الا على ما يوجد في قرية  
 او قوتنا ونحت كالأرض فهو لو وجد وان وجد في أرض لها مالك او بايع و  
 لمكان مدفوننا في المالك او البايع فان عرفه فهو لواق به ولا فهو لاول  
 وكذا ما وجد في حوفي دابة وتوجد في جوف سمكة قال الشيخ اخذها بل ونرى  
 ما وجد في صندوقه او طرده فهو له وان شأرك في الترف غير كان كما  
 للفظ اذا انكم . لا تملك اللقطة بحول محول وان عرفها مال من يملك  
 وقبل يملك بمضى محول الثاني للفقهاء اهلية الاكتساب فلو  
 لفظ الصبي او الجنون جاز ونحوه لولا التعريف وفي الملوك زردانه  
 الجواز وكذا للكتاب والديهم والولد الثالث في الاحكام وهي ثلث  
 لا تدفع اللقطة الا بالينة فلا يكتفى الوصف وقبل يكتفى في الاموال الباصرة  
 كالذهب والفضة وهو حسن لا بأس يجعل لا يبق فان عينه لم يرد بالرد  
 لم يبعين ففرو العبد من المصرون بنار ومن خارج للبلدان بعدة ثلثين عار  
 واية ضعفه يريدها الشبهة ونحو الشيخان البعير وفيما عداها اجر النذل  
 لا يضمن الملقط في محول لفظ ولا لقيط ولا ضالة لم يفرط والاسلم  
 الواهب والفقير في المقدمات والمقاصد والواحد  
 وللقدمات ثلث في موضعين لارث وهي نسبت وسبب فالتب  
 مات لا يوار والولد وان ترك ولا جدار وان علوا ولا خوف ولا دهر  
 وان نزلوا ولا اعمار ولا اخوال والسبب في ما من زوجيه ولا اولاد ولا

ثلث مراتب ولا الضعفة ولا تقين لغيره فمروءة لا ملعة  
 في موانع كالأرث وهي ثلثة الكفر والفنل والرفا الكفر فترتبع من قول  
 فلا يرث الكافر مسلما غير يملك الكافر ارضا او مرقدا ويرث المسلم كافر مملوكا  
 احر قد اومر بان المسلم لو ارث المسلم انفرق بالنسب او سلمه الكافر فان قرب  
 منه فهو لو كان ضامرا من مع ولدا الكافر فليراث الضامن ولو لم يكره وارث  
 مسلم ولو كان وليا فهو له الكافر من المسلم ان تقوى ولا يهنة ككافر اذا  
 لم يكن وارث مسلم ولو كان وارث مسلم كان احرق بالارث وان بعد وفاته  
 ولد المسلم الكافر على ميراث قبل الفسحة من شأنه ان كان مساويا للمسلم  
 للبر ان كان اولى سوا وكالوارث مسلما وكافرا ولو كان لوارث للمسلم  
 وامر براحه الكافر وان سلم لانه لا يتحقق هنا فسمه الا على البيع  
 المسلم احرق ميراث زوجية من روي فربما الكفار كافر كانت او مسلمة وله  
 النصف بالزوجية والباقي بالرد والزوجية الرابع مع الورثة الكفار والباقي  
 للامام ولو اسلموا واسلم احد هم فكل الشيخ يرد عليهم ما فضل عن سهم زوجية  
 وفيه تردد روي مالك بن اعين عن ابن جعفر عن نضر بن ماني وداود  
 اخ وابن اخ مسلمان واكلا صغار لابن الاخ الثلثان ولا يرا الاخت الثلث  
 وينفقان على الاكلا وبالنسبة فان سلم الصغار دفع المال الى الامم فان  
 بالغوا على الاسلام دفعه الى امم اليهم وان لم يسلموا دفع الى ابن الاخ الثلثين  
 والى ابن الاخت الثلث اذا كان احدا يري الصغير مسلما الحق به فلو  
 بالغ اجمع على الاسلام ولو ابي كان كلهم من المسلمين يتوارثون وان  
 وان اختلفت اراهم وكذا الكفار وان اختلفت مالهم للزهر عن





فمن يقتل ولا يستتاب ونعتد امرأته عند الوفاة ونقسم امواله ومن لم ير  
عن هذه يستتاب فان تاب والا قتل ونعتد روعه الطلاق في جمع لم ينجح  
الوفاة لامرأته والرافة لا تقبل بل تجسر ونضرب اوقات الصلوات حتى تنوب  
ولو كانت عن فطره لو مات المرء كان ميراثه لولده المسلم ولو لم يكن  
له وارث الا كما كان ميراث المرء للمراة على الاضطرار الفصل في جمع الوارث  
من الامهات اذا كان عدد ظاهرا ولا يجمع لو كان خفيا وقال الشيخان يجمع من الله  
حسب ولو اجمع القاتل وغيره فالمرء لعين القاتل وان بعد سواه وقرب يا  
للقاتل او بعين ولو لم يكن وارث سواي فلا يرث الا امام همام  
الاولى الدينية كسائر اموال بيت بفضولها ابوتها وينفذ وصاياه وان قتل  
عدها اذا اخذت منه الدية وهل للدين من الوارث من القصر لمر الوجه  
لا في رواية لهداية الحق بضم الواو والدين بنت الدين من ينسب  
بالاب ذكرنا وانما والزوج والزوجة ولا يرث قريب بلاءه وقيل يرثها  
ميراث المالا اذ الميراث للقول عند ابي سوي الامام فله القود  
اطلادهم مع التراضى وليس له العفو وقيل له العفو الرقيق من  
الوارث للورث ولو اجمع مع امر القاتل الميراث ولو بعد وقرى للمراة  
ولو اعتق على ميراث قبل قسمته يشارك ان كان مساويا وان كان لا يرث  
ان كان اولى وان كان اللوارث واحدا فاعتق الرقيق ميراث وان كان اقرب  
لانه لا قسمه ولو لم يكن وارث سوى الميراث اجبر مولا على اخذ ميراثه  
يجوز لا يرث ولو قصر المالا عن فمته لم يملك وقبل يملك وهو يسبح في بابه  
وبفك الابوان والا ولاد ونحوها وقبل يملك والفرابة وفيه رواية

اصحفة

خفيف وفي الزوج والزوجة تردد ولا يرث الميراث ولا الميراث ولا ميراثه  
ومن يخرج بعضه يرث ويثبت ميراثه ميراثه ويجمع بما فيه ميراثه  
الثالث في السهام وهي ستة النصف والرابع والثلثان والثلثان وثلث  
والسدس والنصف للزوج مع عدم الميراث وان نزل والنسب ولا يرث  
ولام او لاب والرابع للزوج مع الميراث وان نزل والميراث مع عدمه وثلث  
للزوجة مع الميراث وان نزل والثلثان للزوجة فصاعدا والفرابة فصاعدا  
ولام او لاب والثلث للام مع عدم ميراثها من الميراث وان نزل لأم مع من  
يحبها من الميراث وللولد من كلاله لأم ذكر كان او انثى والصبر يجمع مع  
ميراثه مع الربع والثلث ويجمع مع السنين والنسب والسدس ويجمع  
الثلث مع السنين والسدس ولا يجمع مع الثلث والثلث مع السنين  
الاولى النصب باطل وفضل الذكر على ذواته والسدس ميراث الزوج  
والزوجة ولا ميراث ميراثه على تفصيل بل في بيانها لا ميراث ميراثه  
بغير استحقاق ان يفرق الله سبحانه في مال لا يقو به بل يدخل النقص على الاب  
او من يقرب به ويستلحق بيانها انما نعم للقاصد فثلثة في الانساب  
واما ميراث الثلث الاباء والاولاد فلا يرث المال وانفرد ولا ميراث الثلث في  
بلاءه ولو اجمع عاقل المثلث والاب الباقي ولو كان له اخوان كان له السدس  
ولو شاركها زوج او زوجة فثلث الزوج والنصف والزوجة الربع والام ثلث لا  
صلح الميراث لها صاحب والباقي للاب ولو كان صاحب كان لها السدس ولو  
انفرد الابن فمال له ولو كانوا اكثر اشتركوا بالسوية ولو كانوا ذكرا وانثى  
فلذلك كسرها فلا يفرق ميراثهم ولو اجمع معهم الابوان فلها السدس والثلث



للولاد ذكرنا وانما ولو كانت بنت فلها النصف وللأبوين السدسان  
 والباقي بركة أخماسا ولو كان من جهة الأب والد على الأب والنسب أدعيا  
 ولو كان بنتان فصاعدا فللأبوين السدسان والنسب أو البنات الثلثان  
 بالتسوية ولو كان من جهة واحدة من الأبوين كان له السدس ولها الولد  
 الثلثان والباقي بركة أخماسا ولو كان مع البنت ولأبوين زوج أو زوجة كان  
 للزوج الربع وللزوجة الثمن وللأبوين السدس والباقي للبنت وحيث  
 يفضل عن النصف برد الزائد عليه أو على الأبوين أخماسا ولو كان من جهة  
 ددنا على النسب ولأب ادعيا بالحق مساويا لولد أو لولاد  
 بقومون مقامه بأنهم عند عدمه وتأخذ كل فرد نصيبه من تقرب به  
 وبفهمونه المذكور مثل حظ الأنثيين أو لاد ابن كانوا أو لولاد بنت على  
 شبة ويمنع الأقرب لا بعد وترد على ولد البنت كما ورد على أمه ذكر كان  
 أو أنثى ويشتركون الأبوين كما يشتركان لهما أو لولد الصلب على الأنثى  
 بحال الولد الأكبر ثياب بدن الميت وخاتمة وسفر ومهنة إذا  
 خلف للبنت غيره لك ولها كان الأكبر بنبا أخذه الأكبر من الذكور ويقضو  
 عنها ترك من مدام وصلح وشروط بعض المصالح أن يكون سفرها أو فاسد  
 الرأى لا يرتفع الأبوين ولا مع الأولاد جرد ولا أحد من ذوي القربى  
 لكن يستحب للأب أن يطعم أباه وأم السدس من أصل الذكر بالسوية إذا  
 حصل له الثلث أو نطع الأم لها وأما النصف من نصيبها بالسوية إذا حصل  
 لها الثلث فما زاد ولو حصل لأحدهما الأجداد أو الأعمام وجود من يقرب  
 لا يجزى لأخوه كما لا يشترط أن يكون أخوين أو أخا وأختين أو

أربع بنوات فإذا ولأب وأم أو لأب مع وجود لأب بركة واحدة وفي فقه  
 كذا نسبهما عدمه يجب أن يكون من فضلين لأجل النسب لأخوة ولا جرد  
 لم يكن أحد الأبوين ولا ولدان مثل فلولان للأخوة ولا جرد فالأخوة  
 للأب والأم بثلث المال وكذا لأخوة وأما ميراث النصف بالسوية والباقي بركة  
 ولو اجتمع الأخوة والأخوات لم يكن للمال بينهما المذكور سهمان في الشفيع  
 ولو اجمع من ولد الأم السدس إذا كان أو أنثى وللأختين فصاعدا الثلث بينهم  
 بالتسوية خكرنا كان أو أنثى ذكرنا وانما ولا يرتفع لأخوة الأب والأم ولا مع  
 عدم واحد من ولد الأب لكن بقومون مقامهم عند عدمهم ويكون حكمهم في  
 الانفراد لا اجتماع ذلك لحكم ولو اجتمع الكل كان لولد الأم السدس إن  
 كان واحد والثلث إن كانوا أكثر والباقي لولد الأب والأم وبسقط أو لأب  
 فإن البنت المربضة فللأب على كلالته الأب والأم ولو ألفت المربضة ولأب  
 ولأب في الرد قولان أحدهما يرد على كلالته الأب لا النسب بحد عليهم مثل  
 أخت لأب مع واحد من ولد الأم والأخرى يرد على الزوجين بنية مستقرة وهو أشبه  
 والجد المال إذا انفرد لأب كان أو لولد وكذا لجدته ولو اجتمع جدها كان  
 لأب فلها المال المذكور مثل حظ الأنثيين وإن كان الأم فالأب لها بالسوية و  
 لا اجتمع لأجداد المختلفون فلم ينزب بالأب وإنما الثلث على الأصح وأما إذا  
 أو أكثر من ينزب بالأب الثلثان والأب الثلث ولو كان معهم  
 أو زوجة لغير النصف الأعلى وإن ينزب بالأب ثلث الأصل والباقي لمن ينزب  
 بالأب ثلث الأصل والباقي لمن ينزب بالأب ويجوز لأدنى يمنع الأعلى وإذا  
 ختم معهم الأخوة فالأخت كالأخ وأخت كالأخت الأول ولو اجتمع عدة بعد



بالاب ومنهم من كان لا جدارا لثلاث بينهم ارباعا ولا جدارا بالاب وجداره  
 لثلاثان لا يورثون ثلثا الثلثين اثنان ولا يورثون اربعة اثلثا لثلاثين فيجب فيه  
 وتماثيه الحد وان على تقاسم كل واحد ولا ولد ولا حواء وان نزلوا  
 يقومون بمقتضى ارباعهم من عدمهم في مقامهم من الاجل والحداد ويرث  
 كل واحد منهم من ينسب به فتران كانوا الاولاد اخوة او اخوات بالاب انفسهم والاب  
 بينهم المذكور مثل حفظ الاشياء وان كانوا الامم انفسهم بالسوية الثلثة الاعمام  
 والاخوان لهم المال اذا تفرقوا وكذا العمة والعم والعم والعم والعم  
 المذكور مثل حفظ الاشياء ولو كانوا متفرقين فلهن ينسب بالام للسوسان كان  
 واحدا والثلثان كانوا اكثر بالسوية فلهن ينسب بالاب والام المذكور مثل  
 حفظ الاشياء بسقط معهم من ينسب بالاب ويقومون مقامهم عند عدمهم  
 ولا يرث الا بعد مع الاقرب مثل ابن خال مع خال او عم او ابن عم مع خال او عم  
 او ابن عم مع خال او عم الا ابن عم بالاب والعم مع عم بالاب فابن العم اولي والعم  
 للمال وكذا خال ابن او اخوال والعمالة والعمالة والعمالة ولزوجة عمه فلهن  
 بينهم بالسوية كيف كانوا ولو كانوا متفرقين فلهن ينسب بالام للسوسان كان  
 واحدا والثلث ان كانوا اكثر والثلثان لمن ينسب بالاب والام وبسقط  
 بالاب معهم والعمالة بينهم المذكور مثل حفظ الاشياء ولو اجمع الاخوال والعمالة  
 الثلثان ولو كان معهم زوج او زوجة فلهما النصف الاعلى فلهن ينسب بالام لثلاث  
 الاصل والابن لمن ينسب بالاب ولو اجمع عم بالاب وعمته وخاله وخالته و  
 عم الام وعمته وخالها وخالته كان لمن ينسب بالام لثلاث بينهم ارباعا  
 ومن ينسب بالام لثلاث بينهم بثلثان فلهما لعمه وعمته اثنان وثلثة

طائفة

تحتة وخالفه بينهم بالسوية على قول الاول عمه من البيت وعمته و  
 عمته وخاتمة وخاتمة والام وان نزلوا او اخوة او اخوات بالاب انفسهم والاب  
 لثلاثين وكذا كل واحد من البطن الا بعد ويقوم الاولاد لعمومهم وخال  
 وخالته وخالته مقامهم بالاب عند عدمهم وبنات كل منهم نصيب من ينسب  
 به واحد كان او كثر من اجمع لوسيان ويرث بهما الميراث مع عمه والام  
 فالاول كابن عم بالاب هو ابن خال الام وزوج هو ابن عم وعمته بالاب وخالته  
 والثاني كابن عم هو اخ حكم اولاد العموم ومخول مع الزوج والزوجة  
 ابائهم يأخذ من ينسب بالام لثلاث الاصل والزوج منسب الاعلى وما يقع لمن ينسب  
 بالاب الثلث في ميراث الانواع للزوج مع عدم النصف للزوج والزوج و  
 مع وجوده وان نزل النصف للنصيب الاعلى والاولى يكون وارثا لسوى الزوج وعليه  
 ففاضل في الزوجة فكل واحد من الاربعة والزوج والزوج والام والام والام  
 صلح الزوج وقال الثلث بالام مع عدم الامام والاولى الظاهر وان كان الزوج  
 حيا فلهن مشتركة في الربع والثلث ووقت الزوجين لم يدخل بها الزوج و  
 كذا الزوج وفي بعض الرجعية خاضعة لكن لو طلقها بغير طلاق وان كان بائنا  
 ما لم يخرج الستة ولم يوطئ وتزوج ولا نزلت البائن الا انها ويرث الزوج من جميع  
 ما تركته له وكذا الزوجة عند الطلاق بغير طلاق ولا يورثون منهم من طلقها  
 وارضى الصارع والقرى وعلم الهدى بغير العبد دون الفقة الاولاد  
 طلقوا لغيرهم اربع وتزوج الاخرى فاشبهت كان للاخير ربع الثمن مع  
 اربع الربع مع عدمه والباقي بين الاربع بالسوية تكاثر للربيع  
 مشروط بالدخول فان مات قبله فلا ميراث لها ولا ميراث لثلاث



في الولاء واقسامه ثلثة **ولاء العتق** ويشترط التبع بالعتق ولا يراد ان  
 جبرته فلو كان واحدا كان العتق سائبا وكذا لو تبع بالعتق وتبرأ من جبره  
 ولا يراد العتق مع وجود المناسبات وان وريث مع الزوج والزوجة واذ اجمعت  
 الشروط وشئ النعم ان كان ولدا واشترط في المال ان كان اكثر ولو عده  
 النعم فالاصحاب اقول انظرها انفصال الولاء الى اولاده المذكور دون اكناف  
 فان لم يكن الذكر فالولاء لعصمة فلو كان العتق امرأة فالولاء لعصمتها  
 ودون اولادها ولو كان ذكرا ولو كان الولاء من يتقرب بلم النعم  
 ولا يصح بيعه ولا هبة ويصح جرم من مولى الام المولى لا يجب ان يكون مولا  
 الاولاد مولى بن علي الحر **الثاني** ولا يفتقر الجبر من فوالى  
 السابغة بحدته ويكون ولده له يرث له للبران ولا يفتقر الى الصامن ولا يفتقر  
 الى سائبة كل عتق في الذر والكفارات او من لا وارث له ولا يرث الصامن  
 الامع فقد كونه سائبا ومع فقد العتق ويرث معه الزوج والزوجة نصيبها الا  
 على وما يقع له وهو اولى من بيت المال الامام **الثالث** ولواء الامامت  
 ولا يرث الامع فقد كل وارث عدا الزوج فانها تشار على الامع ومع  
 وجوده فللأرض بغير ما شاء وكان على عم يعطيه فقراء بلده تبرعوا مع  
 غيبته فيقسم في الفقراء ولا يعطى بخلاف الامع لخوف الواحق فاد  
 بعز فصول **في ميراث ابن الملا** عنه ميراثه لأمه وولده للأم السور  
 والباقي للولده وانقرت كان لها الثلث والباقي بالرة ولو انقر الاولاد فللأولاد  
 النصف والآخرين فضاء الثلثان والذكران المال بينهم بالسوية ولا اجتمعوا  
 فللمذكر سهمان فللأنثى سهم وبيت الزوج والزوجة نصيبهما الا مع عدم

(المراد)

للولع في نزل ولا يلقى مع عدم الولد ويرث من يتقرب بامه الا ضرب  
 فلا قريب والذكر ولا يلقى سواء ومع عدم الوارث يرثه الامام ويرثه هو امه و  
 من يتقرب بهما على الاظهر ولا يرث هو ابوه ولا يرث بغيره ولا يرثه ولو اعترف  
 بملا بفلان ترك اخي كلاب وام مع اخي واخنا وخرى وخرى مراتب ولم ينقل  
 على مسائل **ولاء الرأيا** لثمة له ولا غير هان لانسان ويرثه ولده وبن  
 رزاق ولحقه ولولده ولو لم يكن احد من ذرية الامام وقيل يرثه امه كالميراث لثمة  
 فهو ميراث ان سقط حيا وبعبء ميراثه الا حياء كاللاستدلال وهو كذا  
 لا يرثه من النقص **قال الشيخ** يورث العمل نصيب الميراثين احبهما  
 ولو كان ذو فرض اعطى نصيبه كذا **يرث ذرية** العتق ابواه ومن يتقرب  
 بهما او ياتى **ادان** فانما يقتضوا الميراث انما قالوا له يكلف احد مما بالية  
 للمفقودين يورث في ماله وفي قدر ثلثه بصد واثبات شهرهما اربع سنين  
 وفي سنة واحدة وقبل عشرين سنين وهو في حكم خامس وفي الثلثة بقسمته لثمة  
 اذا كان املا وفيها ضعف وقال في الخلاف في ميراثه ميراثه لا يرثه ميراثه  
 فلها وهو على خلاف الاحتياط ولا يورث من انهم على الاموال المعصومة بالاختيار  
 للوثة **لو تبرأ من جبرته** ولده وميراثه في رواية يكون ميراثه للأقرب  
 الى بويه وفي الرواية ضعف **في ميراث المختن** من فرج الرجال والنساء  
 ويعتبر بالبول فمن ابهما سبق يورث عليه فان بد منها قال في الخلاف يعمل  
 فيه بالفرقة وقال المفيد وعلم المهدي بعد اصلا عنه قال للزانية ولا ميراث  
 واليسوط يعطى نصف ميراث امرأته وهو شر ولو اجتمع مع المختن ذكر ولو تقي  
 قبل الذكر اربعة والمختن ثلثة وللأنثى سهمان وقيل تقسم الفريضة من بين فقير



من ذكر وانثى اخرى وتصلب فلما له نصف ونصفه نصف وله ثلث وثلثه  
 نصف يكون انثى عشر فيحصل الخنز خمسة والذكر سبعة ولو كان بدل الذكر  
 ثلث فيحصل الخنز سبعة والثلث خمسة ولو شار كل من الزوج والزوج محرم  
 الخنز فمريض يخرج نصيب الزوج او الزوجة في تلك الفريضة فان وقع فيه  
 فليس له فريضة النساء ولا الرجال ثلث بالفرقة ومن له ثلث او بدنان على  
 حق واحد يوفى او يصلح به فان اتتبه احد ما وهما اثنان في الفرقة  
 والمهدوم عليهم وهو لا يرى ثلث بعضهم بعضا اذا كان لهم واحد من مال و  
 كانا يتوانا في شئ المتقدم في الموت بالتأخر وفي ثلث هذا حكم بعين  
 الفرقة والهدوم زيد مع الشرايط بغير الاضعاف او كانا لا قوا ولا يورث  
 ما ورث منه وفيه قول اخر والمقدم على الاستيعاب على الاثنية فلو غرق اب  
 وابن ورث الاب ولا نصيب منه ثم ورث الابن من اصل كنه ابد لا ما ورث  
 منه يعطون نصيب كل منهما الحصة ولو كان لاحدهما وارث اعطى ما اجمع للاب  
 في الوارث لهما وما اجمع للآخر ولعل يمكن لهما وارث غيرهما انتقل مالهما  
 منهما الى الآخر ثم منهما الى الامام والظالم يكن بينهما اتفاق في الاستحقاق وسقط  
 اعتبار التقدم وكا خوين فان كان لهما مال او لا مشاركت لهما انتقل مال  
 كل منهما الى صاحبه ثم منهما الى ورثتهما فان كان لاحد ما امل صار ماله لاصيه  
 ومنه الا ورثته ولم يكن للاخير شئ ولو لم يكن لهما وارث انتقل المال الى  
 الامام ولو ماتا عتق انفسهما لم يورثا وكان ميراث كل واحد منهما لورثته  
 فميراث الجورس وقد خالف الاصحاب فيه فالحكم من يورثه لا يرث بغير  
 الكمال الصحيح من النسب والسبب عن الفضل بن شاذان انه يورثهم بالسبب

وفاسدة وبالنسب الصحيح من النسب والسبب وعن الفضل حاصره وتلبيح  
 للغير وقال الشيخ يورثون بالصح والنسب فيها واختيار الفضل ان يورث  
 فلو خلف لها من زوجها فله نصيب كالم دون الزوجية ولو خلف جدها في بنت  
 ورث بها ولا كذا لو خلف بنتا في اخنت لانها لا ميراث الاخت مع البنت  
 في حساب الفريضة خارج لم يورث سنة وتنفق المهرج فلما خرج منه مال المهرج  
 صحبها نصف من الثمن والي من اربعة والفر من ثلثه والثلثا والثلث ثلثه  
 وثلثه من سنة والفريضة اما بقدر السهام او اقل اكثر فا كان بقدرها فان  
 انقسم غير كسر ولا قارب عدد من انكسر عليهم في اصل الفريضة مثل ابوين ومسد  
 ثبات ثلث لكل واحد على خمسة ففريضة خمسة في اصل الفريضة في اجمع فله الفريضة  
 لانه لا وقف بين نصيبين وعدد من ولو كان وقف فميراث الوفاة والعدد  
 لامن النصيب في اصل الفريضة مثل ابوين وست ثبات للسببان اربعة وثلث  
 وهو اربعة وثلث عدد من وهو ستة وقف هو النصف ففريضة الوفاة من العدد  
 وهو ثلث في اصل الفريضة وهو ستة فاقبعت منه فلو خلفت الفريضة  
 بغير الزوج او الزوجة فلا عمل ويغفل النقص على البنت او البنات او من سقته  
 بكلام ولا ميراث لاب مثل ابوين وزوج بنت فللا ابوين والسدسان والزوج  
 الربع والباقي للبنت وكذلك ابوين او احد ما وبنت او بنتان وزوج النقص  
 على البنت او البنات وثلثان من ولد كالم واختان للاب والام والاب مع زوج  
 او زوجة يغفل النقص على من يتقرب بالاب والام او الاب حاصره فان انقسمت الفريضة  
 على خمسة والاخرية سهام من انكسر عليهم في اصل الفريضة ولو زادت الفريضة  
 كان له على نول السهام دون غيرهم ولا تعصيت ولا يرث على الزوج والزوجة



باب في بيان ما يجب عليه من الحقوق

لهذا غاها وان كان حاجبا فالرأى باعنا فيخرج سهمها الرمي في اصل الفريضة فاما الجمع محتمل من الفريضة في المناسحات ونعني به ان يكون انسا فلا يقسم تركه ثم يكون احد طرفي الفريضة في الفريضة الفريضة من اصل واحد فان اختلف الوارث ولا استحقاقا وهما ويختص نصيب الثاني بالقسم على وارثه والا فاضرب الوفق من الفريضة الثانية في الفريضة الاولى ان كان بين الفريضة وفوق وان لم يكن فاضرب الفريضة الثانية في الفريضة الاولى فاما ما تحت من الفريضة ان القضاء والنظر في الصفات ولا بد وبغير الحكم والامام الدهري والصفات سنة التكليف والامان والعدالة وطهارة المواد والعلم والذكورة وبنو في العدالة اشتراط الامانة والمحافظة على الواجبات ولا ينعقد له القضاء والامن له اهلية الفتوى ولا يكسب فتوى العلماء ولا بد ان يكون ضابطا ولو غلب النسيان لم ينعقد له القضاء وهل يشترط له العلم بالكتابة الاشبه نعم لا يضطره الى ما يتغير غير النسخ الا بها ولا ينعقد للمرأة وفي انعقاده للاعوى تردد ولا قرب انه لا ينعقد بمثل ما ذكرنا في كتابنا وفي اشتراط الحرية تردد اشبه ان لا يشترط ولا بد من اذن الامام ولا ينعقد بنصب الامام له نعم لو تراضى اثنان بواحد من الرعية حكم بهما الزم الحكم ومع عدم الامام ينعقد قضاء الفقير بفقيرها اهل البيت لجامع للصفات في القضاء من السلطان العا لم يستحق لمن يشق بنفسه وربما وجب التام في الارباب وهي مستحبة ومكرهة فالمستحب اشعار الرعية بوصول ان لم يشترط في وجوبه في قضاءه مستند بالقبلة وان

ياخذ ما في يد المزعول من حج الناس ووديعهم والسؤال عن اهل السجون ونبأ اسمائهم والبحث عن مروج اعتقالهم بطلون في اطلاقه وتزويق الشهود عند الاقامة فاما وثوق خصوص ما في موضع اليد عند ذوى البصائر لا ينعقد من العضاة وان لم يستخضروا اهل العلم من تجاوز في المسائل المسببة للكرهات الاحجاب وقت القضاء وان يقضى مع ما ينعقد القصر والعصم والعطش والنقم والفرج والمرض وغلبة النعاس وان يترتب قوما للشهامة المشاهة فان يشفع الغريب في اسقاطه وابطاله الاولى للامام ان يقضى بغيره غير في الحقوق مطلقا وغير في حقوق الناس وفي حقوق الله قولان لا شبهة له لا يجوز الثانية ان عرف عدالة الشاهد بحكم وان عرف فسقها اخرج ولو عدل الامر من فلا يحل التوقف على يمينه من شهادته لتعدله مطلقا ولا ينعقد شهادته المتعذر بطلان الجرح الا بقتل اهل الفضل لانه القصر الغريب لعضاده غريمه وجب له ان يكون لو كانت امره ان كانت بره ولو كان مريضا او اعمى او غير ذلك من العجز عنها انكارها فيها الشبهة على الحكم حرره وعلى الشواحي امانتها التفتد اليه الحكم وفيه مقاصد الاول وظاهر الحكم وفي اربعة الاول السوية بين المحضوم والمسلط والعدل والكان والنظر والامانة والعدل في الحكم ولو كان المحضوم كافرا جاز ان يكون الكافر قاعا او المسلم قاعا واعلى من ان يفتا لا يجوز ان يكون احد المحضومين شيئا يستظهر به على خصمه الثالث اذا سكتا استوفى ان يقول نكلا ان كثر المحضومين شيئا فلو كان او ما نسب الرابع اذا بر احد المحضومين مع منه ولو قطع عليه معذرة بقتله وعواه وحكومته ولو ائتمرا بالادعي مع من الذي عن يمين صاحبه وان اجتمع خصوم كتب اسماء المدعيين واستك



من يخرج اسمه الثاني في جواب المدعى عليه وهو ما اقره وانكاره وسكوته  
 اما الاقرار فيلزم ان كان جائزا لا امره جلا كان او امره فان القسم للمدعى بحكم به  
 حكم له ولا يكتب على العجزة الا بعد المعرفة باسمه ونسبه او يشهد بذلك  
 عدلان الا ان يقع للدعي بالحلف وان امتنع المقر من التسليم امره خصه باللائحة  
 منه ولو لو القسم حسب حجب ولو ادعى الاصله كلف باليمين ومع ثبوته  
 بنظره في تسليم المال الغرماء وداية ويشهرها بحلفه ولو ادعى بالقر توفف  
 في حكمه حق يميني حاله وانكاره فحذره بقول للمدعى انك بيمينه فان قل  
 نعم امر يا حضرة ما اذا حضرت سمعها ولو قال اليمين عاينة حل بمقدار اعضا  
 دهان في تكبيل المدعى عليه ههنا نريد ونخرج من الكفالة عند انقضاء الا  
 حل وان قال لا بد عرفه بحكمه ان له اليمين ولا يجوز احلافه حق بيمينه للمدعى  
 فان تبرع او اعترف بها لم يعد لها واعيدت مع القاس المدعى ثم المنكر اما  
 ان يحلف او يرد او ينكر فانه حلف سقطت الدعوى ولو غفر له المدعى باليمين  
 للمقامرة ولو عامر لم يفسخ دعواه ولو اقام بيمينه لم يفسخ وقبل  
 يعمل لها ما لم يشترط الحالف سقوط حقوقها والكذب نفس حازم مطالبته  
 وحل مفاخره وان رد اليمين على المدعى صح فان حلفا مستحق وان امتنع  
 سقطت دعواه ولو نكل المنكر عن اليمين وان رفق عليه بالنكول وهو المدعى  
 وقبل رد اليمين على المدعى فان حلف ثبت حقه وان نكل بطل ولو نكل المنكر  
 اليمين بعد الحكم بالنكول لم يثبت اليه ولا يستخلف للمدعى مع بينة الا في القدر  
 على البيت يستخلف على بقلته في ذمته استظهارا واما السكوت فان كان  
 لا فتره تصل الى معرفة اقراره وانكاره ولو اقره الى مترجم لم يقصر على احد

ولم كان عناد اجبره في حجب الثالث في كيفية الاستخفاف في بینه  
 اعد الا بالله ولو كان كافرا لكن ان راعى له الامر خلاف الذي يما يفتضيه ويتلوه  
 حاز ويستحق بحكم تقديم العظيمة ويجزيه ان يقول والله ما في الداعي من  
 تغليظ اليمين بالقول واليمان والكاف ولا تغليظ المادون تضارب الفصح ومف  
 الامر به بالاشارة وقبل فوضع يده على اسم الله في المصحف وقبل يكتب اليمين في لوم  
 وبغسل ويؤمر بشربه بعد اعلمه فان شرب كان حالفا وان امتنع لم يحلف  
 ولا يحلف لحكم احد الا في مجلس خضائه لا معذور كالمريض او لمن اغبره بغيره  
 يحلف المنكر الاعلى القطع ويحلف على فعل غير على نفي العلم كما لو ادعى على الواث  
 فأنكر او ادعى ان وكيله فضا او باع اما الذي ولا شاهد له فلا يمين عليه الا مع  
 امر او مع نكول المنكر على قول ويحلف على الجزم ويكون مع الانكار الحلف عند  
 الاعتراف لا استحقاق ولو ادعى المنكر لبراءة ولا راعا انقلب مدعيه على مكر  
 فيكفيه اليمين على بقاء الحق ولا يتوجه اليه على الوارث ما دعوى على مورثه  
 الامع دعوى عليه بموته وانما تارة وعلمه بالحق وانتهى في يده مالا ولا يسع  
 الدعوى في محله ومجربته عن اليمين ولا يتوجه بها يمين عن المنكر ولو ادعى الو  
 دت لورثته مالا سمعت دعواه سواء كان عليه دين يحيط بالتركه او لم يكن  
 وينفي بالشاهد واليمين في الاموال والديون ولا يقبل في غير مثل الهلا  
 وحدود والطلاق والفصاح ويشترط شهادة الشاهد ولا تعد بده  
 ولو بداه باليمين وقعت لاعنه ويقتصر على اعلانها بعد اقامه ولا يحلف مع  
 عدم العلم ولا يشبه ما الغيب الاول لا يحكم بحكم باخبار الحاكم  
 اخره ولا بقيام اليمين بثبوت الحكم عند غيره نعم لو حكم بين محضوم وثبت الحكم



مستحق ويشهد على نفسه فهو شاهدان بحكم عندا خروجه على المشروعة  
 اطلاق ذلك الحكم القسمية بحقوق ولا يشترط حضوره قسمين  
 فلا ادراك انهما زنتا في تحقق القسمين وكل ما نساوى جزاءه يفتتح  
 على قسمته كالخطة والشعب وكل ما لا ينساوى جزاءه ولو كان في القسمين  
 ضربا لا يضر ولا يوجب مع الفرد لا يجبر للمتع الرابع فلا دعوى وهو  
 يستدعي فصولا في الدعوى وهو الذي يثبت لو ترك لم خصوص من قبل الادع  
 بدعي خلاف الاصل او امر اخفيا وبشرط التكليف وان يدعى لنفسه او لغيره ولا  
 يثبت الدعوى عنه وبراءة الدعوى بصيغته لا يجوز وكون الدعوى بمرءى او كانت  
 دعواه عبدا وله انتماعها ولو كانت دينيا والغريم مقربا فلا او مع مجوده وعليه  
 له وجه يستقبل الدعوى بالانواع دون محكم ولو كانت احد الشرط وحصل الغريم  
 وبالدعوى ما كان له للقاض ولو كان من غير جنس وفي اسقاط الدعوى والقبول  
 شرطا يشترط ان لا يكون الا على انفس الدعوى ولا بهما قطعا او من هذا  
 لا يكون بغيره كس في دعوى اقدم لو انكسرت سفينة في البحر فافترجه البحر  
 لاهله وما اخرج به الغرض فهو له جبر وفي الرواية ضعف وهو في جمل  
 دفع الى جبره وانه بضاعة فلهما اياهما وبغيرها فقلنا ذهب وكان لغريم  
 ملكا فخذوا امواله فلهما فلهما عليه بالورع هو على اولئك بما اخذوا وبيان  
 حمل ذلك على ان حاط المال ولم ياذن له صاحبه وان الباقون لو وضع  
 لوضع الساجر لا يجوز له ان يذبح فلفنت كاللستاجر ضامنا الا ان يكون الاجر  
 الا انك فخرت وضعه يقض الغائب مع قيام البينة ويبلغ مال ذو  
 دينه ويكون الغائب على حجة ولا يدفع اليه المال الا بكفيل الثاني في انك

الدعوى

البعدي وفي مسائل لو كان في دعوى جبر ودين اجانب فلهما انهما مكره  
 طاعت المرأة هي بينا وانها تنبها فان اقام احداهما بينة فصوله ولا تملك البينة  
 حيث شاءت لو تنبها على ما في يدها ففيها بالسوية وكل منهما اعلا ومحصور  
 صدقها فصولها بالسوية وكل منهما اعلا ولا خلاف ان كدبهما اقرضين  
 اذا ادعيا فصولا في اليد القبط وهو رواية عن ابن خزيمة عن جابر وفي  
 وعن منصور بن حازم عن ابن عبد الله ان عليا فصول بدلت وهي قضيه في دافعة  
 اذا ادعى اطلب غار يبرع منعه كلف باليبرع والغريم من كلف  
 وفيه رواية بالفرق فضعف اذا ادعى الزوجات منعه البتة فلهما للفرق  
 ولهها للنساء وما يبيع لهما يقسم لهما وفي رواية هو للمرءة وعلى العمل بينة  
 فلا الشئ في البسوط اذا لم يكن بينة فبدها عليه كائينها انك  
 فتعاضدا ببيان يقض مع التعاضد الخارج اذا شهدنا بالملك المطلق على كاشية  
 ولصاحب اليد او انقرضت بينة راسب كالشئ وقديم الملك وكذا كسبها فلو  
 نساويا في السبب فوايتان اشبههما الفضل والخارج ولو كانت بدها عليه في  
 لكل منهما بما في يد الاخر فيكون بينهما نصفين ولو كان الذي يدعى بدينه فصولا  
 فلا كثر فان تساوى اعدا المتدكثرة اخرج بينهما فنخرج اسم احدهم فصولا ولو تنع  
 احلف للاخر ولو امتنع اقسام بينهما وفي المسبوق ببيع بينة ان شهدنا بالملك المطلق  
 ونقسم ان شهدنا بالملك المفقود والاول اشبه الشهادة  
 ولا يرد في امور رابعة ولو صاها الشاهد وهي سنة البلوغ فلا يقبل اشهادها  
 للصوم الميكروا قبل قبوله اذ يبلغ عشرة وهو شاذ واختلفت عبادة الامم في قبول اشهادها  
 نعم في بعضايات ومحصلها القبول في الخارج مع بلوغ العشرة المختلفوا في قبول

لا يشترط اقراره في الدعا  
 ولا يرد في امور رابعة  
 ولا يشترط اقراره في الدعا



بأول قولهم بشرط في خلاف وان لا يفرقوا كما لا يعقل فلو كان لا تقبل  
 شهادة من يناله اذ لا يقبل في حال الوثوق باستكمال فطنة الايات فلا  
 تقبل شهادة غيره الا ما لا يقبل شهادة الذي في الوجهة خاص مع عدم السليم وفي  
 اعتبار القرينة ثم لا يقبل شهادة المؤمن على اهل الملل ولا تقبل شهادة اعداءهم على السليم  
 ريب ولا غير وهل يقبل على اهل ملته فيه دعاية بالجو ان تضع فيه ولا شبه النع  
 العدالة ولا ريب في والها بالكناز وكذا في الصنعان من المائدة من  
 فلا لا يفرح الخادما اهل الانس والنفاس الكتاب اما الزمان عليها فافاد حكمة فلا  
 للعب بالنظر يخرج زهير الشهادة الغناء واستقامت والجل بالان والروايات منها  
 والذات في الامان وثمان ولبس لغير الرجال الا في الحب والحق بالذهب والفضة  
 بل الرجال ولا تقبل شهادة القاذف وتقبل الوهاب وبعد فبينة كذا يفسر وغير قول  
 اخبرتك ان ارفع التهمة فلا تقبل شهادة الجاني ففكاك الشريك فيها  
 من شريك غيره والوثوق في المرافعة ولا شهادة في العداوة الدنيا والديانة ويزو  
 هو الذي يبرأ بالسنة ويسوء بالمرة والتسبب لا يمنع القبول وفي قبول شهادة الولد  
 على اب غير خلاف يظهر بالنع وكذا يقبل شهادة الزوج لزوجته وشهادة بعض الاخوة  
 انضام فروع من اهل الشهادة وكذا في الزوجة وبما صح فيه الاستسقاء والصحة لا يمنع  
 القبول بالضعيف ولا جبر على الاشبه ولا تقبل شهادة السائل كغيره لمن يفتن به من ماله  
 من القس فلا يؤمن خذعه وفي قبول شهادة الملوك روايتان اشهرهما القبول  
 وفي شهادة العبد على المولى فلو ان اظهره النع ولو اعترف قبلت للمولى وعبد  
 لما شهد عبد بحال له ولده فوريها على رجل واعقها الولد فشهد له بالثبوت  
 شهادة لها ويرجع الا ان الولد وبكره له استرقاها ولو تحولت الشهادة الصبي

القول

او الكافر والعبد ونحوه والفاسق ثم قال المانع ونحوه فاقبلت  
 طردوا القول فلا تقبل شهادة ولداتها وقبلت في الشبهة الدفن وغيره  
 شأنه بل هو هذا الباب مسائل النع بلاحظه قبل الاستسقاء يمنع  
 القبول طرقا التهم وهل يمنع في حقوق الله على زهد الاضمة تقبل  
 شهادة في حال لا يقبل حال السماع وفي رواية في خذ باطل فعلمه وكذا تقبل شها  
 دة لا يسمو في حال لا يقبل حال الرواية لا تقبل لا تقبل شهادة النسل في الهة  
 والاطلاق في قوله في الرضا من زهد بشبهه لا يقبل ولا تقبل ولا يفرح مع  
 الرجال في الرجل على تقصير يلقى وفي الحج والقبول بان يشهد رجل وولده وان  
 دين الدين لا القوله وفي الديون مع الرجال ولا يفرح كالمزيج مع قومين  
 فلا يشهد مع القبول ويقبل من فردا في العداوة والعروة والعيوب لا يسمع تقبل  
 شهادة الغايلة في مروج ميلت للسفيل وطيرة واحدة في بيع الوصية وكذا كل امرأة  
 نعت شهادة في الحج حفر كمن اذ بها فقبل شهادة هذه في الوصية وكذا كل امرأة  
 تبيع شها جمع ولا يشهد في باب الصانع للكرهية والصناعة ومناج الذب  
 كالحباله ويحج طر ولو بلغت النماء كالزبال والوقاد ولا تدعى العاهلن ككلا  
 خذوه ولا برص فيما يصير به شاهدا وضابط العلم ومستند المشاهدة  
 او السماع فالشاهد في الانغال كالحصبة لا نقل واستقره والضعاف والولاد  
 الزنوا للواطر اما السماع فيثبت به النسب والملك والوقف والزوجية والوصية  
 معقولا بالشهادة لما يكفي فيه المشاهدة والسماع لما يكفي فيه المشاهدة والسماع  
 لما يكفي فيه المشاهدة في السماع وان لم يستقره المشهود عليه وكذا القول في الاشهاد  
 قسح من القابل ما يوجب حكا وكذا الوقف فقط المشهود عليه واذا ادعى الشاهد



فلا تلتزم وجوب الامع من غير مستحق ولا تخيل الامتناع مع الفكر ولو رعى الفهم  
 فقولان المردى الوجوب وجوبه على الكفاية وتعين مع عدم يقين بالفهم  
 ولا يشهد الامع المعقولة ويشهدان عدلين بالمعرفة ويجوز ان تستقر للمع ليع  
 فيها الشاهد ويشهد على الاخر من الاشارة ولا يقبلها بالاقرار  
 لا تقبل بكثرة الشهادتين قبل الملك مشاهدتين في خبر وبداية ولا على الشهادتين  
 بالتميز لانه لا يملك بالملك وليس بملك كقول الشهادتين على ملك  
 لا يعرف الشاهد اذا عرفه المتابعان لا تجوز اقامة الشهادتين مع الذكر  
 ولو روى خطه وفي رواية ان شهد من بعد اخرها ان اقامتها وفي رواية ترد  
 حسابا او سيج شهادة ولا يستشهد كان بالخيار في اقامته ما لم يخشوا من  
 حق وان ائتمن وفيه تردد ويكره ان يشهد الخالف اذا شهد استدعائي الحاكم  
 شهادته الشهادة على الشهادة وهي مقبولة في الدين ولا مودة ولا حق  
 ولا تقبل في الحدود ولا يجوز الا اثنان على شاهد الاصل وتقبل الشهادة على شهادتين  
 النساء في الموضع الذي تقبل فيه شهادتهن على تردد واجل الالف اثنان يقول  
 اشهد على شهادتي اثنى اشهد ولا يقبل شهادة الفرع الامع تعذر حضور شاهد  
 لاهل بيته او غيبة او موت ولو شهد الفرع فانكر شاهد الاصل فلا روى العمل  
 عدلها فان تساوى اطراف الفرع وفيه اشكال لان قبول الفرع مشروط بعدم شهادته  
 هذا الاصل ولا تقبل الشهادة على الشهادة على شهادتين في شق في القول  
 وهي مسائل اذا رجع الشاهدان قبل القضاء لم يحكم ولو رجع بعد  
 انقضاء ولم ينقض الحكم ومن الشهود وفي النهاية ان كانت العين قائمة  
 تجبعت ولم يجرها وان كانت ناقصة من الشهود اذا ثبت انها

شاهدا وقد تقض الحكم واستعبدت العين مع بقائها ومع تلفها او فخره  
 تضمن للشهود انكالك للشهود بقرائنها او بقرائها او قطعها استغنى  
 بجمع الشهود فان قالوا تعدوا اقصو منهم او من بعضهم وبك البعض ما وجب عليهم  
 ويتم على ان يقبل عليه شق ولو قالوا اخطأنا لانهم الذين ولو قال بعضهم بعضهم  
 اخطأنا لانهم نصيب من الذين ولم يقرروا ان على غيره ولو قالوا تعدوا بعضهم  
 ما يفضو ويقض من ان شاء وفي النهاية ان الباقر من شهود الزنا ثلثة اثنان  
 الذين ويقبل والرواية صحيحة السخريان فيما انسلط على الاموال المحصورة يقول  
 واحد لو شهدا بطلاق اخرها فترجمت ثم رجعا فبطلت الزنا ولو ردت الاصل  
 بعد الاعتداء من الثاني وتخل هذه الرواية على انك لا تسلم على الشهادة الامع  
 حكم الحاكم ولو حكم له لم يقبل الرجوع لو شهد اثنان على رجل بالسرقة  
 وفتح ثمره فلكا او هانا والساير فعينه لزم ما دية بدل الاصل ولم يقبل على الاخر الا  
 من عدل الضبط بجملته يشهد وشاهد الزنا وتغيره بما ان الامام حقا  
 المرأة المحددة وفيه فصول في عدد فعد الزنا والفرق في  
 للوجوب وحدد الواقع اما للوجوب فهو ابلاغ لانسان فخير في فرع الزنا من غير  
 عقد ولا ملك ولا شهادته ويحقق بغيره المحقق قبل او دبرا ويشترط في ثبوت  
 الحد البلوغ والعلم بالقرين والاختيار فلو تزوج محرمة كلام او الحضر سقط  
 بعد مع الجها الزنا التبريد ويثبت مع العلم ولا يكون العقد بغيره من في السقوط  
 فلو نشبهت كالجارية بالزوجة فعليه الحد دونها وفي رواية يقام عليها  
 الحد بغيرها وعليه سزاوهي تزكته ولو على المجنون عاقلة فله وجوب الحد ولو  
 اوجب الشيطان ولا حد على الجنونة ويسقط الحد باعلاء الزوجية وبزوي



ما يصح شبهة بالنظر الى المدعى ولا يثبت لاحصان الذي يجب عليه الجرح حق كمن  
الزاني بالغاقله فرج مملوك بالعقد الدائم والمملك بعد وعليه وبروح وبسوق  
فيه المسلمة والتمية واحصان الزنا كاحصان الرجل لكن برأى فيما العقل  
ولا يخرج المطلقه بغير من الاحصان وتخرج البائن وكذا للطلق ولو تزوج معتق  
صلها مع الزوج وكذا المنة ولو ادعى الجاهل او ادعى قبل على الاصح اذا كان  
مكنا في حقه ولو راجع الخالع لم يزوج عليه الجرح بطلان وكذا العبد ولو اعتق  
والكاتب اذا ختم فيجب عليه الاصح وان ادعى الشهادة فقولان اشبهها القبول  
مع افعال وفي التفسير والمطابقة والمعاينة التغير ويثبت الزنا بالقرار ولو اقر  
ولا بد من بلوغ المقر وكماله واغتنامه ومهرته وتكرار الادعاء وهو يشترط اعتلا  
بجالس الاقرار لا شبهة لا ولو اقر بكيد ولا يثبت فيه حق فتنى عن نفسه ولو اقر بما لا  
الزهر ثمر انكس سقط ولا يسقط فيه ولو اقر بغيره فاب كان الامام مخيرا في اقامته  
كان او غير ذلك لا يفي في البينة اقل من اربعة رجال او ثلثة وامرأتين ولو شهد رجل  
واربع نساء يثبت بهم بجلاء الزهر ولا تقبل شهادته ست نساء ورجل ولا شهادته  
النساء منفردات ولو شهد ما دون الاربع لم يثبت وقته القريبة فلا بد في قسمة  
من ذكر الشاهد كالبكر في الحلة ولا بد من اربعة على الفعل الواحد في الزمان  
الواحد وللنكاح الواحد ولو اقام الشهادتين بعض هذه المراتب انما البينة  
شهادة الاربع على الاثنين فان ادعى لا يسقط احد بالتوبة بعد قيا البينة ويسقط  
لو كانت قبلها لهما كان او غير

الثاني في الحول ويجب القتل على الزاني

بالهرم كالكلام واقب والحق الشيخ محمد الله اثنى وكذا يقتل الذي اذا انزل اليه  
بالسلم والرائي فهو ولا يعقب لاحصان وينساق فيه لهر والعبد والمسلم

وفي جلاء قبل القتل زيد ويجب الجرم على الحصان ان يخطى ما يقع عليه من  
الشيخ والشيخه ان الزنا بين الجلاء والجرم احكاما على الشيطر وانما اشبهها  
ولا يجب الجرم بالزنا بالصغير والعجوة ويجب الجلاء ولو ادعى بالحصان جرحه  
لها العجوة لم يسقط الزهر عنها وتخفيف لمراس البكر مع الجرح وبغيره على  
سنة والبكر من ليس بمعتق ومجهن وقيل الذي يملكه ولا يزوج ولا يقر عليه  
وكبر والملوك بجلاء خمسين حلة ذكر كان وانفق بمكنا او غير مكسر ولا جرح على  
ولا تقرب ولو تكرر الزنا في حد واحد ولو متزوج بكلمة قتل في الثالثة وقيل في الرابعة  
بعض وهو احوط والمملوك اذا اقيم عليه حد الزنا سبعا فله النامة وقيل فله ثمانية  
سبعة وهو اولى ولما احكى في الزنا بالغير في اقل من حد عليه ونسليم الى  
اهل الحلة ليقيم الحد على معتقهم ولا يفكر على العمل بحد ولا نصالح حق نفع وخرج  
من نفاسها او يخرج الطرد ولو وجد له كافلا جازا بجرم البصر والسمع لم يدر ولا  
مجدد من اذني يراه ولو راي الحاكم التعجيل فزير بالضعف الشتم على العبد ولا  
يسقط الحد باغراض الجنون ولا يقام في الحر الشديد ولا الرد الشديد ولا في ارض  
العدو ولا على النجس المحرم ويضيق عليه الطعم والمشرية حق يخرج للاقامة ولو عتق  
في الحر مستدوبه واذا خرج الحد فيه فالزهر جلاء ولا يدين للرجوع الى الحق  
ولما اقر احد من اربعة فاعيد ولو ثبت للزوج لاقرار ولم يعد وقيل ان لم يصبر  
لجارة اعيد ويبدأ الشهود الزهر ولو كان مقرا ببدء الامام ويجعل الثاني فانما  
مردا وقيل ان وجد بشايبه جلد به الشد القرب وقيل متوسطا وبغيره على جسده  
ويتقو وجهه وقرن الزنا بالسعدون بطيشا بها ولا تضيق بينه واوله  
معدودين للزهر على جلاء ويسقط اعلام الناس بوقوفه ويجوز ان يحضره







واستحقاق الفدية ويبرأ كذا الجنون  
 العفو والعزيم ولا سلام وتشر من قد فصبيا العجونا او مملوكا او كافرا او منظارا  
 بالزنا المحرم كذا كذا لو قد فذلوا ويحسد الولد لو قد فذلوا كذا كذا قاب  
 في الحكا او قد قد فذلوا بلفظ واحد فعليه حذر ان ان طالبو العجونه والوا  
 فتقوا فلكل واحد واحد الفدية يورث كما يورث المال ولا يورث الزوج ولا غيره  
 ولو قال ابنتك ذات او بنتك حاكمهما او قال النبي في النهاية لولا البتة والعفو ولو  
 احد جماعتهم فاحد هم كان لم يبق الاستبراء على الفلح ويقتل الفانق في الرابعة اذا عدلنا  
 وقبل في النكاح والعقد ثمانون بلدهم كان الفانق او عبدا ويجلد ثمانية ولا يبرأ بغير  
 متوسطا ولا بغير الكفار مع الشاي في الواو وفي مسائل يقتل من  
 سلبه ويؤذي وكذا رتبته كذا ثمانية ويجلدهم كذا سامع اذا امن يقتل من ادعى النبوة  
 وكذا قال الادوية محرم صلو في كذا اذا كان على ظاهر الاسلام يقتل بالاسم  
 اذا كان مسلما واجزا اذا كان كافرا بكون ان نزل في ناسب القوم عن  
 اسوا وكذا العبد فلو فعل اسوة بغيره بغير مرق في عبده وامنه وكذا كل من  
 فعل محرما او ترك واجبا باطن الحسد الرابع عقد السكر والتعريض امر بربعة  
 في اللوم وهو تناول السكر والفقاع واختيارا مع العلم بالتحريم وبشرط البلوغ  
 والعقل والتمتع والبيع والشارب والمستحرفة الادوية ولا عذرة ويتعلق الحكم ولو ابا  
 لفطر وكذا العصبان اعلاما المريد هب ثلثاه وكل ما حصلت فيه الشدة للسكر وبسقط  
 بعد ثمن جعل الشارب والتعريض وينتبه بشهادة عدلين او اقراره بغير تركه  
 محتملا احد وهو ثمانون جلده وليس في غيرهم والعبد والكافر مع القام  
 ويغرب الشارب بغير انا على ظهره وكنته ويتغير وجهه وجهه وفجره ولا يحرق حتى يصفق

وان العذر يبرأ من قتل في ثلثه وهو الذي وقلا المنع في خلافه يقتل ولو ارادوا  
 شبيهه او لم يجد في حد واحد في الحكم وفي مسائل لو شهد واحد  
 بنسبها ولا غيرها احد من غيرها استنبط الاستنباط في غير ذلك ولا  
 قتل قبل حكمه حكم المرنود وهو فذل ولا يستحل يقتل مستأجرا غير محرم بالحد مستأجرا  
 مرميا من باع لم يمسح الاستنباط في ناسب عليه الحد او لا او فيما سواه بغير  
 لو ناسب قبل قبل البتة بسقط الحد ولا يسقط لو ناسب بعد البتة وبعد كذا  
 في السارق ولا يمسح من هم من هم الحد الخامس في حد السرقة وهو يمسح في  
 في السارق وبشرط التكليف والتمتع الشبه بغيره لا يكون والد من ولد  
 وان يهلك الحرز يخرج الشاع بنفسه ويأخذ سرقة فيؤذي اسنة فلا يحسد هفلا  
 ولا الجنون ولكن بغيره ان وفي النهاية يعرف عن الطفل او ولدان علاد بقل على حكم  
 انما هو حق ندى فان عارت قطعت انا مله فان عارت قطع كما يقطع البالغ ولو سرق  
 شريك فابتنه نصبا لم يقطع وفي سرقة احد العائين من الغنم وفلان احد لا  
 يقطع ولا يفرق يقطع ولو نزل عن نفسه قد انصا له ولا يملك الحرز غير واحد  
 هو لم يقطع ولحر والعبد والاسير وكذا ذر ولد كذا في سرقة او لا يقطع عبدا  
 سار بسرقه ولا عبدا الغنم بالسرقه ما سار لو يقطع كذا جيل ذر امره بالامانة  
 على لا شيد الزوج ولا زوجة وكذا الضيف وفي دوله لا يقطع وعلى السارق لعله  
 للمال ولو قطع في السرقة نصبا لم يقطع اربع دينار ذهبيا الصافي  
 بسكره للعامل او قيمته ذلك ولا يبرأ من محررا تفعل او علقا او فذل كل  
 موضع ليسوا غير المال دخله كذا بانه فلو حرز ولا يقطع من سرقة من الوضع  
 لا تؤذي في غشيانها كذا الحامان والاساعد وقبل ذلك كان للمالك ادعاء







الاغنياء وبيعته حتى فرجتها فولا ولا شبر ان رجلا عليه وبخر الواط على القدر  
 بين يدي ثبث هذا الحكم بغيره عدلين ولا فله ولو روى ولا يثبت بشهادة النساء  
 منفردان ولا منضيات ولو تكرر الطمع التعرير ثلثا قتل الاربعة وحرر الميت كوطي  
 الحية في احد واعدا الا حصان وبخا فلهما ولو كانت زوجه فلا حد ويعزر ولا يثبت  
 الا بغير شهود وفي رواية يكتفي اثنان لانها شهادة على واحد ومن لا طيب كان  
 لا طيب ويعزر زبانا على احد ومن استنهي بيده عزير بما رواه الامام وثبت بشهادة عدلين  
 ولا يدرين ولو قيل يكفي للزك ان حسنا  
 القصاص وهو  
 املق لنفسه واما في الطرف والقود موجب قصد البالغ العاقل اذهاق النفس  
 العصومة الكافرة ويحقق العمد بالفصل الى القتل بما يقتل وانما لا يراى القتل  
 بما يقتل غالبا وان لم يقصد القتل ولو قتل بما لا يقتل غالبا ولم يقصد القتل فانفق  
 فالشبر ان يخطوا كضرب بالحصاة والعود الخفيف لما ارى البحر القاصم والسرمد العمد  
 فانه يوجب القود ولو قتل وكذا لو القاه الى الموت فالتهمه او الى الاسد فانزله فانه كالا  
 له عادة ولو امسك واحد قتل اخر ونظر ثلث فالقود على القاتل ويجبر للمساء  
 ليد وقفا ثلثي الناصر ولو اكره على القتل فلا قود على القاتل لا المكروه وكذا لو اسرى بالقتل  
 فالقصاص على الباسن ويجبر على الباسن كما لا بد ولو كان الماسر عبيد فقتل ان شربها  
 لانه كغيره ولو يقتل به السرمد فلهما وان كان العبد صغيرا او مجنون او سفيفا  
 ووجبت الدية على الولي ولو جرح جان فميت الجانية فلهما قصاصا على طرف في النقصان  
 لو جرح وقتل فقولان احدهما لا يدخل قصاصا على طرف فانه النفس كالا فله  
 وفي النهاية ان من قتل به يدخل ويستثنى هادوا بيه محمل برقيس ويدخل دية النفس  
 في الاشتراك  
 لو اشترك جماعة في قتل حر سائر فلولي قتل الجميع

وبكل واحد ما فضل عن دية عن جانيه وله قتل البعض وبكل اخرون فله جانيه  
 فان فضل مقتولين فضلا قلم به الواحد وان فضل من كان له بقصده  
 فلهما وله قتل في النفس فلو قطع يد من اعز كل له النحر في قطع جميع ويرتقا  
 ضل الدية وله قطع البعض وبكل اخرون - لو اشترى في قتله امران فلهما ولا  
 ندان فلا قاض لها ولو كن الزود الفاضل ان قتلهن وان قتل بعضهن البعض لا يرد  
 لو اشترك رجل واحد في قتلها او قتلها او يقتل الرجل بالزود والقيود جعل الزود قاتلا ولو  
 قتل الرجل دون علي بن نصف دية ولو قتل الزاد فلا وله طالب الرجل نصف الدية  
 لو اشترك من عبيد قاتل في النهاية له قتلها او يرد على سيد العبد وقيته وله قتل حر  
 ويتعبد سيد العبد كغيره حر او يسل العبد اليهم او يقتل العبد ولو بطل  
 على الحر سبيل الحق وان نصف جانيه على الحر ونصفها على العبد فلو قاتلها العبد  
 نصف دية وعلى مولاه العبد ما فضل من قيمة عن نصف الدية ولو قتل الحر ومولاه العبد  
 عليه نصف الدية او دفع العبد ماله من قيمته عن النصف فيكون الزاد كالموت ولو قتل  
 العبد دية على المولى ما فضل عن نصف الدية ان كان في العبد فضل ولو قتل  
 قتل وعبد فعلى كل امرئ انصف الدية فلو قتل العبد وكانت قيمته بغير  
 جانيه فلا بد وان كان ذلكت رد على مولاه باءا في الشاهد العينة والقيود  
 ووجبة الحرية يقتل الحر بالحر ولا رد على الحر مع الحر ولو بالحر وبغيره ولو  
 غنمها الفضل الاصح لا يمس او الرجل والتمه لجر اج قصاصا ودية حتى تبلغ  
 ثلث دية ثم يقصد ديةها ويقصها لهما مع رد النقاوت ومنها ولا رد يقتل العبد العبد  
 وبالا مئة وكذا مئة بالامة وبالعبد ولا يقتل الحر العبد بالحر فلهما يقتل ولا يجاوز  
 دية الحر ولو اختلفا في القيمة فالقود قول الحلف مع جانيه ويعزر القاتل ويكره الكفار



ولعل العبد ملكه غير وكفر وفي الصدقة يشتهر ولا ينفق فيها ضعفه في الروايات انما  
ذلك قبل يودية المملوك فبقيتها المملوك فبقيتها المملوك فبقيتها المملوك فبقيتها المملوك  
المملوكية لهم منهم ولا يبدية الا في ذمة النسيب ولو قتل العبد من المملوكية هو  
الدم بالخيار بين قتله واسن قافه وليس للمولى فله مع كراهية المولى ولا يخرج حرا  
فالمسجون القصاص وان شاء اسير فان اسنوعب الجناية وان قصرت اسير في  
خسنة الجناية او يباع في اخذ من ثلثه مائة ولو قتل

